الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

niversité Abou Bekr Belkaid
ncen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مدرسة الدكتوراة تخصص تسيير المالية العامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي

حالة الجزائر

إعداد الطالب :

شريف محمد

إشراف البروفيسور:

باركة محمد الزين

لجنة المناقشة

الدكتورة: العشعاشي وسيلة	أستاذة محاضرة	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د:باركة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
الدكتور:يحي برويقات عبد الكريم	أستاذمحاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور:بوثلجة عبد الناصر	أستاذمحاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2010/2009.

التشكرات

أتقدم بخالص الشكر و الامتنان إلى الأستاذ الدكتور باركو محمد الزين الذي قبل الإشراف على هذا العمل رغم مشاغله الكثيرة بحكم مسؤولياته؛

تشكراتي كذلك إلى الأستاذ حسين بومدين، والأستاذ بن شعيب نصر الدين اللذين ساعداني و أعاناني في إنجاز هذا العمل بأفكارهما و توجيهاتهما و نصائحهما و تدخلاتهما،

تشكراتي كذلك إلى المشرفين و عمال مكتبة العلوم الإقتصادية والمكتبة المركزية لجامعة تلمسان،

إلى جميع من ساهم في إعداد بحثي من قريب أو من بعيد.....شكرا

الإهداء	I
التشكرات	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
المقدمة العامة	أ- و
الفصل الاول: مفاهيم نظرية حول السياسة الجبائية	1
تمهيد	2
المبحث الاول:ماهية السياسة الجبائية	3
المطلب الاول:تطور الجباية	3
الفرع الاول:قبل مرحلة تشكل الدولة	4
الفرع الثاني:الجباية في ظل تطور الدولة.	5
الفرع الثالث:الاقتطاع الجبائي.	6
الفرع الرابع:القواعد العامة لفرض الضريبة.	11
المطلب الثاني:مفهوم ومبادئ السياسة الجبائية.	13
الفرع الاول:مفهوم السياسة الجبائية.	13
الفرع الثاني:مبادئ السياسة الجبائية	15
المطلب الثالث:أهداف وغايات السياسة الجبائية.	18
الفرع الاول:الأهداف الاقتصادية.	18
الفرع الثاني:الاهداف الاجتماعية.	21
المبحث الثاني:أسس السياسة الجبائية	23
المطلب الاول:الأسس الاقتصادية والاجتماعة	23
الفرع الاول:الأسس الاقتصادية	24
الفرع الثاني:الأسس الاجتماعية	28
المطلب الثاني:علاقة السياسة الجبائية بالانظمة الاخرى	32
الفرع الاول:السياسة الجبائية والنظام الجبائي	32
الفرع الثاني:السياسة الجبائية والنظام الاقتصادي للدولة	35
الفرع الثالث:السياسة الجبائية والنظام السياسي للدولة	37

المطلب الثالث:الادارة الجبائية والمكلف	38
الفرع الاول:الادارة الجبائية	38
الفرع الثاني:المكلف الجبائي	42
المبحث الثالث:معوقات السياسة الجبائية	44
المطلب الأول: الضغط الجبائي	44
الفرع الاول:مفهوم الضغط الجبائي وانواعه	45
الفرع الثاني:حدود الضغط الجبائي (محنى لافير)	46
الفرع الثالث:محددات الضغط الجبائي	48
المطلب الثاني:الازدواج الضريبي	50
الفرع الاول:مفهوم الازدواج الضريبي	50
الفرع الثاني:انواع الازدواج الضريبي	51
الفرع الثالث: سبل معالجة الازدواج الضريبي	53
المطلب الثالث:الغش والتهرب الجبائيين	54
الفرع الاول:الغش الجبائي	54
الفرع الثاني:أسباب الغش	57
الفرع الثالث: تصنيفات التهب والغش الجبائي	59
الفرع الرابع: مناهج قياس الغش الجبائي	61
الفرع الخامس: آثار التهرب الجبائي وكيفة معالجتها	65
خلاصة الفصل	67
الفصل الثاني:السياسة الجبائية وتحليل التوازن الاقتصادي	68
تمهيد	69
المبحث الاول:نظرية التوازن الاقتصادي	70
المطلب الاول:التوازن الاقتصادي ومجالاته	70
الفرع الاول:مفهوم التوازن الاقتصادي	70
الفرع الثاني:أنماط التوازنات الاقتصادية	72
الفرع الثالث: مجالات التوازن الاقتصادي	75
المطلب الثاني:التوازن في الفكر الاقتصادي	77
الفرع الاول:التوازن في فكر التجاريين	78

الفرع الثاني:التوازن عند الكلاسيك	79
الفرع الثالث:التوازن عند كارل ماركس	81
الفرع الرابع:التوازن عند كينز	82
المطلب الثالث:أهمية التوازن الاقتصادي	83
الفرع الاول:أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي	84
الفرع الثاني: أهمية التوازن الإقتصادي لرسم السياسة الإقتصادية	87
الفرع الثالث:أهمية التوازن الاقتصادي لتصميم التخطيط الاقتصادي.	88
الفرع الرابع:أهمية التوازن الاقتصادي لتصحيح الصدمات الاقتصادية.	90
المبحث الثاني:التأثير الجبائي على التوازن الجزئي	92
المطلب الاول:توزيع العبء الجبائي والمرونات	92
الفرع الاول:نظريات نقل العبء الجبائي	93
الفرع الثاني:العبء الجبائي والمرونات	95
المطلب الثاني:أثر الاقتطاع على مستوى الرفاهية	101
الفرع الاول: الاقتطاع الجبائي ورفاهية المستهلك	101
الفرع الثاني: الاقتطاع الجبائي ورفاهية المنتج	103
الفرع الثالث:العبء الإضافي والاختيار الشخصي	104
المطلب الثالث:أثر الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة وتدنية العبء	106
الفرع الاول:أثر الاقتطاع غير المباشر	108
الفرع الثاني:أثر الاقتطاع المباشر	108
الفرع الثالث:تدنية العبء الجبائي (قانون رامزي)	109
المبحث الثالث:أثر الجباية على التحليل التوازني الكلي	110
المطلب الاول:أثر الاقتطاعات على المتغيرات الاقتصادية الكلية	110
الفرع الاول:الأثر على المستوى العام للإستهلاك	111
الفرع الثاني: الأثر على الانتاج والعمالة	112
الفرع الثالث:أثر السياسة الجبائية على الاستثمارات وتوزيع المداخيل	116
المطلب الثاني:فعالية السياسة الجبائية في ظل نموذج IS-LM	119
الفرع الاول: دالة الادخار والاستثمارIS	120
الفرع الثاني:دالة الطلب وعرض النقودLM	124

الفرع الثالث:أثر السيساسة الجبائية على انتقال منحنى IS	127
الفرع الرابع: أثر السياسة الجبائية من خلال نموذج IS-LM	129
خلاصة الفصل	131
الفصل الثالث:الجباية ودورها في تفعيل الاقتصاد الجزائري	132
تمهيد	133
المبحث الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري	134
المطلب الاول:الوضع الاقتصادي قبل فترة 1967	135
الفرع الاول:الوضعية الاقتصادية قبل الاستقلال	135
الفرع الثاني:الوضعية الاقتصادية بعد الاستقلال إلى غاية 1966	136
المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1989	139
الفرع الأول:المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	140
الفرع الثاني: المخطط الرباعي الاول 1970-1973	142
الفرع الثالث:المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	144
الفرع الرابع: وضعية الاقتصاد خلال الفترة 1980-1989	146
المطلب الثالث:الانتقال نحو إقتصاد الوق	148
الفر ع الاول: إصلاحات التكييف الاقتصادي	148
الفرع الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في الفترة 2000-2004	150
الفرع الثالث:البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الإقتصادي 2005-2009	153
المبحث الثاني:فعالية السياسة الجبائية في الجزائر 1990-2009	156
المطلب الأول:الاصلاح الجبائي 1992	157
الفرع الأول:أسباب ودوافع الإصلاح وأهدافه	157
الفرع الثاني: مكونات الإصلاح الجبائي	160
الفرع الثالث:وضعية النظام الجبائي في الفترة 1992-2009	163
المطلب الثاني:تطورات الإيرادات الجبائية 2000-2009	167
الفرع الأول: التطور الإجمالي للحصيلة الجبائية	167
الفرع الثاني: تطور نسبة الحصيلة الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي	170
الفرع الثالث: تطور مكونات الحصيلة الجبائية	172
المطلب الثالث:تقييم المردودية الإقتصادية للسياسة الجبائية في الجزائر	177

الفرع الأول: الجباية وتطور الإستثمار	177
الفرع الثاني:تطور الشغل	181
المبحث الثالث:توازن الاقتصاد الجزائري وأثر الجباية	185
المطلب الأول:التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)	185
الفرع الأول: مكونات ميزان المدفوعات	185
الفرع الثاني:تطور ميزان المدفوعات الجزائري	187
الفرع الثالث: المديونية الخارجية	193
المطلب الثاني:التوازن الداخلي	196
الفرع الأول: الوضع الميزاني بعد الإصلاحات إلى غاية **1999**	196
الفرع الثاني:الوضع الميزاني للفترة **2000-2008**	198
خلاصة الفصل	203
الخاتمة العامة	204
قائمة المراجع	209

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1-1): مقارنة بين الاقتطاعات المباشرة وغير المباشرة	10
الجدول رقم(1. 2): أوجه التشابه و الاختلاف بين الغش و التهرب الجبائيين.	56
الجدول رقم (3-1): حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966).	139
الجدول رقم (3-2): استثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)	141
جدول رقم (3-3): استثمارات المخطط الرباعي الاول	143
الجدول رقم (3-4): استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	145
الجدول رقم (3-5): تطور نسبة النمو الاقتصادي (2000-2004)	151
الجدول رقم (3-6): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	154
الجدول رقم (3-7): الإصلاحات الضريبية ما بين (1994-1997)	162
الجدول رقم (3-8): هيكل الحصيلة الجبائية في الجزائر للفترة (93-99)	163
الجدول رقم (3-9): تطور المردودية الجبائية المحلية (95-98):	164
الجدول رقم (3-10): تطور مستوى الضغط الجبائي في الفترة (93-99)	166
الجدول رقم (3-11): تطور معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات للفترة (93-99)	167
الجدول رقم (3-12): مكانة الإيرادات الجبائية للإيرادات العامة للدولة (2000-2009)	168
الجدول رقم(3-13): نسبة تطور الإيرادات الجبائية (2000-2007)	169
الجدول رقم (3-14): حصة الحصيلة الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي.	170
الجدول رقم (3-15): تطور حصيلة الإعفاءات الجبائية في الجزائر، و نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام (خارج قطاع المحروقات و الفلاحة)	171
الجدول رقم(3- 16): تطور مكونات الجباية للفترة 2000، 2007	173
الجدول رقم (3-17) تطور الجباية البترولية و مدى مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة	174
الجدول رقم (3-18): حصة تغطية الجباية للنفقات العامة (2000-2008).	175
الجدول رقم (3-19): تطور تعداد المؤسسات من الفترة (2001-2009).	178

الجدول رقم (3-20): تطور المنتوج الداخلي و القيمة المضافة للاستثمار (2000-2007)	180
الجدول رقم (3-21): تطور عدد السكان المشتغلين خلال الفترة (2001-2008)	182
الجدول رقم (3-22): تطور الصادرات و الواردات (2000-2008).	189

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل (1-1): منحنى لافير: مردودية الاقتطاع بدلالة المعدلات	47
الشكل رقم (2-1): أثر الإقتطاع على منحى العرض و الطلب	96
الشكل رقم (2-2): القسط الذي يتحمله المنتج و المستهلك	99
لشكل رقم (2-3): تأثير الإقتطاع على رفاهية المستهلك	102
الشكل رقم (2-4):أثر الاقتطاع الجبائي على رفاهية المنتج	103
الشكل رقم (2-5) : العلاقة بين العبء الإضافي والاختيار الشخصي	105
الشكل رقم (2-6): أثر الإقتطاع المباشر وغير المباشر	107
الشكل رقم (2-7) ، منحنى لورنز Lorenz	118
الشكل رقم (2-8) ، التوازن في سوق السلع و منحنى(IS):	122
الشكل رقم (2-9):دالة عرض النقود	125
الشكل رقم(2-10): التوازن في سوق النقود (LM)	126
الشكل رقم (2-11):أثر الجباية على إنتقال منحنى IS	128
الشكل رقم (2-12) أثر السياسة الجبائية وفق نموذج IS-LM	129
الشكل رقم (3-1):تطور نسبة النمو الاقتصادي (2000-2004)	152
الشكل رقم (3-2):تطور المردودية الجبائية المحلية (95-98)	165
الشكل رقم (3-3): تطور الضغط الجبائي في الجزائر (93-99)	166
الشكل رقم (3-4): تطور الحصيلة الجبائية من 2000-2007.	169
الشكل رقم (3-5): تطور نسبة تغطية الجباية للنفقات	176
الشكل رقم (3-6): تطور المشروعات الاستثمارية في الجزائر (2001 إلى 2009)	179
الشكل رقم (3-7) :تطور القيمة المضافة للاستثمار للفترة (2000-2007)	181
الشكل رقم (3-8): توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط (2004-2008)	183
الشكل رقم (3-9): تطور نمو الناتج الداخلي الخام لكل فرد بالدولار الأمريكي	184
الشكل رقم (3-10): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2007)	188

الشكل رقم (3-11): تطور الواردات و الصادرات (2000-2008)	189
الشكل رقم (3-12): هيكل الواردات حسب المواد للفترة (2007-2008)	190
الشكل رقم (3-13): تطور ميزان الخدمات و الدخل و التحويلات للفترة (2000-2007).	193
الشكل رقم (3-14)، تطور الديون الخارجية على المديين المتوسط و الطويل (2000-2008).	194
الشكل رقم (3-15): مؤشرات المديونية خلال الفترة (2003-2007)	195
الشكل رقم (3-16): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-1999).	198
الشكل رقم (3-17): تطور رصيد الميزانية للفترة (2000-2008).	200
الشكل رقم (3-18): تطور نسبة العجز الفعلي إلى الناتج الداخلي خارج المحروقات (2004-2008).	201

المقدمة العامة

لقد تزايد الاهتمام بدراسة السياسة الجبائية والتأثيرات التي قد تترتب على إستخدامها كأسلوب لتوجيه الإقتصاد وكأداة لتمويل التنمية خاصة بعد أزمة الكساد 1929 م، حيث تطور دور الدولة من دولة حارسة ذات مهام محددة إلى دولة متدخلة في النشاط الإقتصادي بهدف خلق التوازن وتحقيق الإستقرار، وقد كان دور الدولة بدءا من هذه المرحلة ترجمة لآراء بعض الإقتصاديين الذين نادوا بضرورة توسع وظائفها مؤكدين على أنها الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الإقتصادية.

وفي هذا الاطار تم الاعتناء بالسياسة الجبائية لإعتبارها إحدى أهم رموز السيادة ومظهر السلطة ، فهي تتواجد في كل النظم الإقتصادية المعاصرة بأشكال ومضامين مختلفة ومتباينة نسبيا ، لكنها تشترك في كونها أداة تمويلية هامة وحيوية ومصدرا رئيسا لإيردات الدولة خاصة منها الدول السائرة في طريق النمو.

إن المرحلة الإقتصادية التي مرت بها هذه الدول - الدول السائرة في طريق النمو- قد وضعتها أمام مسؤولية التعجيل في التنمية من ذي قبل، والبحث عن السبل والوسائل لتوجيه الإقتصاد وإدارته، فأصبح من الضروري التوسع أكثر في الموارد المالية من أجل تحقيق التوازنات على المستويين الداخلي والخارجي.

إن الجزائر لاتعدو أن تكون سوى واحدة من هذه الدول التي تبنت النظام الاشتراكي لحقبة زمنية قاربت العشريتين، غير أنها لم تستطع الوصول إلى التنمية المنشودة، ليعرف إقتصادها عدة هزات إختلالية كانت أشدها أزمة النفط 1986 م، حيث تراجع الإقتصاد الوطني ليعرف أزمة خانقة ، والمخرج من هذه الوضعية يكمن في تحقيق أكبر نسبة نمو في جميع المجالات، أي العمل من أجل تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، والتي لا تتحقق إلا باللجوء إلى الاستثمار الذي يضمن زيادة في الإنتاج ، التشغيل، الدخل...إلخ، لكن المشكل يبقى في نقص عنصر التمويل هذا ما أدى بالدولة إلى إستعمال كل الطرق من أجل توفير مصادر تمويلية تفي بالغرض، مما دفعها إضطرارا إلى وضع برنامج للتصحيح تهتم بالتوازنات الكبرى لتوسيع التنمية أكثر، وتبنت بذلك عدة إصلاحات

مدعمة تهدف إلى إرساء قواعد السوق في ظل نظام إقتصادي حر بمساعدة من الهيآت المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي شريطة تتبع برنامج إقتصادي يشرف على إعداده ورقابته وكذا تمويله، وقصد التكيف مع الواقع الجديد شهد النظام الجبائي عدة تعديلات من خلال إصلاح 1991 م، الذي كان يهدف إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتوسيع قاعدتها، والسعي لمضاعفتها وتفعيلها في تمويل الميزانية العامة للدولة، فقد أضفت هذه الاصلاحات تغييرات كبيرة على مختلف الضرائب والرسوم من حيث الكم والنوع، من شأنها منح تحفيزات للإستثمار الأجنبي بإعتباره وسيلة مكملة للإستثمار المحلي، وحلا لبعض المشاكل المالية والإقتصادية، وبالتالي فالجزائر كانت تعمل جاهدة من أجل تحقيق أكبر نسبة نمو ممكنة ، وبذلك عمدت إلى إستغلال سياستها الجبائية وفقا لغرضين:

- زيادة الموارد المالية وتخصيصها بطريقة مثلى، لأنها تعتبر العامل الأساسي لتحقيق النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- تصحيح الإختلالات وإستعادة التوازنات على المستويين الداخلي (توازن الميزانية) والتوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

إشكالية الدراسة:

إن تدهور الاوضاع الإقتصادية جراء ازمة النفط وحدوث الاختلالات التوازنية التي تجلت في تراجع معدلات الاداء الإقتصادي (الناتج الاجمالي المحلي،الشغل،تراجع إيرات الصادرات..إلخ) مما أثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، وكذا تأزم مشكلة التمويل التي إنعكست على إختلال التوازن الداخلي (عجز الميزانية)، نتيجة التزايد المضطرد لنفقات تمويل (التمويل المصرفي) الإستثمارات المخططة، كل هذه الأسباب كانت دافعا ليشهد الإقتصاد الجزائري إصلاحات مست عددا من الجوانب من بينها النظام الجبائي، غاية منها في زيادة الفعالية الجبائية كأداة لتمويل لتمويل وتنشيط وتوجيه الاستثمار وتحقيق العدالة ومن ثم تحقيق التوازنات الداخلية، عليه يتمثل الإشكال موضوع البحث في السؤال المحوري التالي:

ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في الجزائر لتحقيق التوازن الإقتصادي؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع فقد إرتأينا إشتقاق التساؤل الرئيس إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كالتالي:

- ما مفهوم السياسة الجبائية وماهي مبادئها؟
- ما هي الأهداف المتوخاة من السياسة الجبائية؟ وما مكانتها من الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية، وما معوقات ذلك؟

- ما هو واقع الإقتصاد الجزائري؟ وما حدود مساهمة السياسة الجبائية في تفعيله؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث إعتمدنا على الفرضيات التالية:

- يعد إفتقاد السياسة الجبائية للإطار النظري سببا لعدم فاعليتها، وبالتالي سببا من أسباب الإختلال الإقتصادي.
- يمكن للسياسة الجبائية التأثير على المتغيرات الإقتصادية (الكلية والجزئية) والتفاعل مع الظروف الإقتصادية الراهنة، وبالتالي تحقيق الأهداف العامة للدولة.
- إن للسياسة الجبائية إنعكاسا على الإقتصاد الجزائري ، إذ يعتبر إصلاح 1991 بادرة للتصحيح التدريجي لإختلالات الإقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال الاعتبارات التالية:

- أهمية السياسة الجبائية ودورها في حل إشكالية التمويل، خاصة وأن الجزائر عرفت ظرفا إقتصاديا وماليا مأساويا في ظل تقلبات أسعار النفط،والذي إستدعى تعبئة مصادر التمويل المحلي لتمويل التنمية ودراسة كيفية تسيير مرحلة ما بعد البترول.
- يعتبر الإصلاح الجبائي ضرورة لمواكبة التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، ومن ثم أهمية الجباية كأداة ضبط وتوجيه لمسايرة التحولات العالمية والمحلية.

- أهمية الجباية في معالجة الإختلالات الإقتصادية تماشيا مع الظروف الراهنة التي يمر الإقتصاد الجزائري، من خلال إجراءات وقرارات جبائية مؤسسة للتلاؤم مع تحقيق توازن الإقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث فيما يلي:

- محاولة فهم فعالية وكيفية إنتقال السياسة الجبائية من مجرد أداة للتمويل، إلى أداة ضبط إقتصادي وإجتماعي،وبالتالي فهي أداة فعّالة للسياسة الإقتصادية.
- محاولة إظهار كيفية تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الإقتصادية وعلى التوازن الإقتصادي بشقيه (الجزئي والكلي).
- محاولة فهم آلية عمل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إبرامها للعقود مع الهيآت الدولية، ومدى مواكبة الاصلاح الجبائي للإصلاح الإقتصادي.
- تقييم مساهمة الجباية في تفعيل الإقتصاد الجزائري، والمساهة في التخفيف من حدة الاختلالات الإقتصادية.

تحديد إطار الدراسة:

تتحدد دراستنا للموضوع من خلال ثلاثة جوانب:فالجانب الموضوعي يتمثل في بحث العلاقة بين السياسة الجبائية والتوازن الإقتصادي، أما الجانب المكاني فيفضي إلى إسقاط دراسة حالة على الإقتصاد الجزائري، أما من الجانب الزماني فالبحث يأخذ بعين الاعتبار كنقطة بداية مرحلة إنتهاج نظام إقتصاد السوق وبداية الإصلاحات الإقتصادية، وإن كان هناك من رجوع إلى فترة سابقة فإنما هو لوضع بعض القضايا في سياقها التاريخي، وذلك من أجل فهم أفضل لها.

مبررات ودوافع إختيار الموضوع

هناك مبررات موضوعية وأخرى شخصية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع ويمكن إجمالها في التالي:

- كونه من المواضيع التي تنبثق من صميم تخصص "تسيير المالية العمومية"، والذي يعتبر مراجعة وتتمة لرصيد السنة النظرية.
- أهمية السياسة الجبائية ضمن المنظومة الإقتصادية والاجتماعية، لما لها من أثر على أحوال الشعوب،وذلك أن الاقتطاعات تربط الفرد بالدولة وببقية أفراد المجتمع.
- إبراز وتأكيد دور السياسة الجبائية التي تعتبر أداة فعالة في متناول متخذي القرارات،ذلك إن أستحسن إستعمالها فإن آثارها ستكون إيجابية على المستوى الإقتصادي والاجتماعي.
- مكانة الاختلال الإقتصادين بين المشكلات الإقتصادية ، والذي ثار حوله الجدل والنقاش وإختلفت حوله النظريات وتعددت لمعاجته السياسات والإجراءات، وعانت منه الدول على إختلاف أنظمتها.

المنهج المتبع

اعتمدنا في إعدادنا لهذا البحث على المنهج الوصفي في التطرق لكل من السياسة الجبائية والتوازن الإقتصادي، والمنهج التاريخي بتتبع مسار وواقع الجباية في الجزائر، في حين اعتمدنا المنهج التحليلي والاستنباطي في الجانب العملي (دراسة حالة) بتحليل المعطيات الإحصائية الجبائية وتوضيح دورها في إستعادة التوازنات الإقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بدراسة أثر السياسة الجبائية على أهم محددات الأداء الإقتصادي، أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فهي أدوات التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي.

خطة وهيكل البحث:

يتضمن هذا البحث مقدمة وثلاثة فصول تليهم خاتمة، خُصّص الفصلان الأوليان للجزء النظري لموضوع الدراسة، والفصل الثالث دراسة حالة تتعلق بالإقتصاد الجزائري، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الالمام بالجوانب والأسس النظرية للسياسة الجبائية من حيث التعرض لماهيتها ومبادئها وأهدافها وأسسها، وعلاقتها بالأنظمة ذات الصلة (الإقتصادية والسياسية)، والمعوقات

التي تحول دون فعاليتها (الضغط، الازدواج، التهرب)، أما الفصل الثاني فشمل تحليلا لأثر الجباية على التحليل التوازني الجزئي من خلال إبرار نتائج الاقتطاع على مستوى الاستهلاك والانتاج وحدود توزيع الاقتطاع بينهما وأثر ذلك على مستوى رفاهية الفرد والمجتمع، وكذا عرض لأهم الآثار الإقتصادية على المتغيرات الإقتصادية الكلية (الاستهلاك، الاستثمار ،العمل، الانتاج)، وإختبار فعالية الجباية ضمن نموذج IS-LM ، أما الفصل الثالث والأخير فتمثل في إسقاط الدراسة النظرية على حالة الجزائر، من خلال عرض واقع الإقتصاد الجزائري واهم المراحل التي مر بها، ثم إبراز فعالية السياسة الجبائية منذ بداية الاصلاحات الإقتصادية في فترة التسعينيات، وإظهار مساهمتها في التوازنات الإقتصادية (التوازن الميزاني والتوازن الخارجي).

الفصل الأول:

مفاهيم نظرية حول السياسة الجبائية

تمهيد:

إن ظاهرة الدولة كتنظيم اجتماعي تنتمي إلى مجموعة الظواهر السياسية ذات سلطة منظمة تؤدي دورا في الحياة الاجتماعية، و قد مر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بمراحل مختلفة، حيث كان يزداد من فترة إلى أخرى، و مع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي بجملة سياسات اقتصادية تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة.

و تحتل السياسة الجبائية مكانة هامة من هذه السياسات، كونها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للاقتصاد الوطني، حيث تحتل دورا أساسيا مؤثرا على النشاط الاقتصادي، فهي وسيلة للتسيير و التنظيم الاقتصادي، و أداة لتمويله و إعادة توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع.

و عقب الأزمة الاقتصادية 1929 م أصبحت السياسة المالية بما فيها السياسة الجبائية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية تعمل توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة الأزمات و الهزات الاقتصادية، معتمدة في ذلك على التوفيق بين معدلات الاقتطاع و المردودية الجبائية حسب طبيعة النظام الاقتصادي و مستوى تطوره، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية المتفاعلة فيما بينها غاية في الوصول إلى تحديد و تكثيف حجم الإيرادات التي تسمح بتمويل النشاطات الاقتصادية و دعم التطور الاقتصادي.

و نعرج في هذا الفصل على جملة من المباحث نوردها كالتالي:

ماهية السياسة الجبائية.

الاسس العامة للسياسة الجبائية

معوقات تطبيق السياسة الجبائية.

المبحث الاول:ماهية السياسة الجبائية

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعد من الامور الضرورية في أي مجتمع، وذلك لتحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي لا تختلف في طبيعتها العامة بين الدول مهما إختلفت الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها او اختلفت درجة التقدم الاقتصادي، لكن من المؤكد ان تختلف وسائل تحقيقها من فترة زمنية إلى أخرى، وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

وتعد السياسة الجبائية من أهم هذه الادوات والفنون للتدخل غير المباشر للدولة في توجيه الاقتصاد، والتي تعد جزءا متكاملا من السياسة المالية، وهذه الاخيرة بدورها جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

يمتد نطاق السياسة الجبائية ليشمل الايردات الجبائية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة المرتبطة بها، ويمتد أيضا إلى الإنفاق الجبائي كالحوافز من إعفاءات (دائمة ومؤقتة) وتخفيضات بإعتبارها إيرادات جبائية مضحى بها في الفترة القصيرة المحتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

المطلب الأول:تطور الجباية

ترجع الاقتطاعات الجبائية على أقدم العصور التاريخية، حيث وجدت الضرائب وتطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع، وتطورت مع تطور أهدافها - السلطة- السياسة الاقتصادية، فلقد إعتبر الرومان الضريبة من أهم عناصر السيادة في إمبراطوريتهم للتمكن من تغطية الأعباء المترتبة على السلطة آنذاك، دون الاهتمام بالأسس المتبعة لفرض وتحصيل هذه الضرائب.

فلقد عرفت الامبراطورية الرومانية ضرائب عدة منها ضريبة الرؤوس، وهي تلك التي تفرض على كل شخص مقيم على أرض الدولة، وكان الملزم بها هو رب الأسرة إذ يدفع هذه الضريبة

عن كل الأفراد الذين يعولهم:(18 سنة-60سنة) والقادرين على العمل، بغض النظر عن المقدرة التكليفية.في الوقت التي كانت فيه الضريبة يحصل عليها الملك في شكل إستثنائي (بمثابة هبة) في القرن 13 م ، وقد اصبحت في القرن 14 م ذات شكل عام ومستمر ، وأقر في إنجلترا عام 1429 م حق فرض ضريبة ملكية دائمة.

والملاحظ أن التطور التاريخي أحدث تغييرا أساسيا في العناصر الخاضعة للضريبة، فقد طالب فوبان (vauban) بضريبة واحدة رئيسية بدلا من الضرائب المتعددة، في حين نادى الطبيعيون بإقتصار الضريبة على الأرض باعتبارها المصدر الأساسي للثروة.

الفرع الاول: قبل مرحلة تشكل الدولة:

تعتبر الجباية المرآة الصادقة التي تعكس نظام الدول من كل النواحي، لما يشكله النظام الضريبي من تركيبة متناسقة من الضرائب متممة لبعضها بعض، إذ أنها المصدر الأساسي الذي تستند إليه الدولة في تسديد نفقاتها، وتعود نشأتها – الجباية - إلى وجود السلطة وتطورت بعد ذلك بالعديد من المراحل:

1- **مرحلة عدم الاستقرار:** كان الأفراد في هذه المرحلة يعيشون في جماعات همهم الاكتفاء الذاتي للإقتصاد، والذي كان هو السائد آنذاك، فلم تكن هناك مرافق مشتركة توجب فرض الضرائب، فكان مجتمعا فرديا لا يخضع لنظام جماعي منظم، ومع تطور الحجم السكاني كان لزاما توفر خلق حاجات مشتركة كالأمن العام ... إلخ، وحاجة الإنسان إلى التنقل ظهرت هنا ما يسمى بالضريبة[1].

2- **مرحلة الاستقرار:**بعد استقرار أفراد المجتمع في منطقة معينة وزادت حاجتهم إلى الأمن والدفاع وفك النـــزاعات، إحتاج رئيس القبيلة على بعض المال والتبرعات التي يقدمها الأغنياء، ونظرا لقلة هذه الأخيرة وعدم كفايتها تم اللجوء إلى فرض تكاليف إلزامية على

[1] قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزياني:**ضريبة القيمة المضافة**، دار الثقافة، ط 1، 2008، ص 77.

الأشخاص أولا، وتمثلت في العمل التطوعي للأفراد، ثم على الأموال، ومع زيادة الحاجات وتعدد مصالح الممالك تم فرض تكاليف عامة على الأسواق والمتاجر، وبعد تم فرض تكاليف مباشرة وأصبحت واجبا يلزمُ كل فرد.

3- **مرحلة الحضارة وظهور الدولة:** بعدما كان الأفراد يعيشون في جماعات متفرقة يعتمدون على أنفسهم في تلبية حاجاتهم للعيش، وبعد إجتماعهم (تجمعهم) باعتبار أن الإنسان لا يمكن أن يلبي كامل حاجاته بشكل فردي ، مشكلين بذلك مجتمعات، وهذه المجتمعات بحاجة إلى تقديم خدمات عامة لهم ، يتم ذلك من خلال الحاكم أو من يمثل الدولة، إضافة إلى إيرادات عامة تغطي جملة النفقات العامة، هذا ما دفع بهم إلى فرض الضريبة على أفراد المجتمع لتحقيق أغراض الإنفاق على الحاكم أو على الحروب[1].

الفرع الثاني: الجباية في ظل تطور دور الدولة:

لقد مر دور الدولة في المجتمع بعدة مراحل إمتدت من العصور القديمة إلى العصر الحديث تطورت خلاله الجباية، ويتلخص ذلك من خلال المراحل التالية:

1- **مرحلة الدولة الحارسة:** أخذ موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل بين الإقتصادين، ففي ظل الدولة الحارسة إقتضى دورها على حماية السلطة الحاكمة وفي مقدمتها رجال الدين ومرافق الأمن والقضاء والدفاع [2]، إذ يظهر أن الدولة لا تتدخل في النشاطات الاقتصادية بإعتبار أن السوق تتوازن بشكل تلقائي؛ فتكتفي بالحماية وتوفير الامن ، وبالتالي كان الهدف من فرض الضريبة هو تغطية الإنفاق على الأمن والقضاء والدفاع

2- **مرحلة الدولة المتدخلة:** مع تطور الأضاع الاقتصادية والاجتماعية إستلزم ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر مفهوم الدولة المتدخلة بعد كساد 1929 م فجاء

[1] خالد الخطيب: **الضريبة على الدخل** ، دار زهران للنشر والتوزيع، دت، ص 3.

2 الحاج موسى ، حسن فلاح: **قرار تقدير ضريبة الدخل وطرق الطعن فيه إداريا وقضائيا**، نقابة المحامين، 1998، ص 7.

الاقتصادي الانجليزي كينـــز والذي إهتم بدور الدولة ونادى بـــ "ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتشغيل الموارد التي تعجز المشروعات الخاصة على تشغيلها"[1]، فجاءت أفكاره منافية تماما لأفكار الكلاسيك، والتي خططت سياسات حكومية واجبة الاتباع للخروج من الأزمة[2].

فحسب كينز يجب على الدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية بتحقيق طلبات جماعية المبنية على التفضيلات الفردية للمستهلكين[3] وتفعيل دور السياسة المالية بما فيها السياسة الجبائية، حيث لا يستطيع الأفراد تمويل المشروعات الضخمة، ومن هنا أصبح فرض الضرائب وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

3- **مرحلة الدولة التضامنية:** بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الضريبة تحت مفهوم " مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزانة الدولة باغتبارهم أعضاء في منظمة سياسية تسهدف الخدمات العامة "[4]، وعليه تعدى مفهوم الضريبة من الاهداف المالية والاقتصادية إلى اهداف اجتماعية تحقق من خلال السياسة الجبائية.

وبعد عرض تطور الضريبة من خلال التطور الوظيفي لدور الدولة يمكن التطرق إلى ماهية الاقتطاعات الجبائية وشكلها وهي كالتالي:

الفرع الثالث: الإقتطاع الجبائي:

ويشمل كافة الاقتطاعات التي تجبى لصالح الدولة أو إحدى هيآتها العمومية كالضرائب والرسوم والإتاوات والحقوق والإشتراكات والثمن العام [5]، ويمكن تقسيم هذه الاقتطاعات إلى نوعين: إقتطاعات إجبارية مباشرة والأخرى إجبارية غير مباشرة، سواء كانت هذه الاقتطاعات جبائية

---

[1] خالد الخطيب: مرجع سابق، ص 7.

[2] سامي خليل: **نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الاهرام للتوزيع**، 1994، ص 85.

[3] Jacques Percebois : **Fiscalité Et Croissance** , economica, impremerie jouve,paris,1977,p 9.

[4] رشيد الدقر: **علم المالية العامة**، ج 2، مطبعة الجامعة السورية، 1963، ص 40.

[5] Africa Statistical Yearbook, **General Notes**, 2009, p23.

كالضرائب والرسوم أو شبه جبائية كتلك المحصلة لهيآت عمومية دون الدولة كالإشتراكات الإجتماعية ومختلف أشكال التأمين على سبيل المثال.

ومما هو جدير بالذكر أنه سواء كان المقتطَع منه مساهما* Le Contribuable أو مدينا** le Redevable سنستعمل مصطلح العنصر الجبائي للدلالة على الأشخاص محل الاقتطاع أو الدفع، ويلي تفصيل نوعي الاقتطاع كالتالي:

1-**الإقتطاعات الإجبارية المباشرة:**وهي تلك التي تقتطع من دخل او رأسمال العنصر الجبائي وتفرض مباشرة على الثروة والمعبر عنها بالضرائب، فقد عرفها- الضرائب- جيز "بأنها عبارة عن أداء نقدي تقتطعه السلطة العمومية من الأفراد بدون مقابل وبشكل جبري ونهائي، وذلك بتخصيصه لتغطية الأعباء العامة "[1]، كما عرفت أيضا على أنها "فريضة مالية يدفعها الفرد (المساهم) جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيآت العامة بصورة نهائية مساهمة منه في تغطية التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"[2].

وقد عرفها ميل بتعريف أوضح وأشمل من سابقيه على أنها" تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقا لمقدرة المكلفين بدفع الضريبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" ، ويندرج تحت هذا التعريف جملة من الخصائص نذكر منها:

أ. **الضريبة إلتزام نقدي** :أي ليست عينا كما في العصور السابقة نظرا للعيوب التالية:

- عدم إمكانية التحصيل العيني من بعض المداخيل مثل الدخل الناجم عن الملكية الفكرية او الشهرة؛
- إرتفاع تكاليف السداد العيني سواءً تحصيلا، أو نقلا، أوتخزينا...إلخ ؛

* عندما يكون الإقتطاع دون مقابل أي يخص الضريبة.

** عندما يكون الإقتطاع بمقابل اي يخص الرسوم والأتاوى .

[1] أديب عبد السلام: **السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية**، إفريقيا الشرق، ط1 ، 1998، ص 11.

[2] سوزي عدلي ناشد: **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة للنشر، 2000، ص 12.

- عدم الإتفاق ومبدأ العدالة الجبائية؛

ب.الضريبة فريضة إجبارية:ويعني أنها تفرض جبرا من قبل السلطة العامة بقانون، ولا يتم إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا بموجب قانون ايضا؛ اي تفرض إنطلاقا من السلطة السيادية للدولة من خلال وضع أحكامها القانونية وتحديد سعرها وأوعيتها وإجراءات ومواعيد تحصيلها، إضافة إلى معاقبة المتهربين من دفعها وتحصيلها منهم بالقوة بما تملكه من الوسائل الجبرية القانونية.

ج. الضريبة فريضة بدون مقابل:حيث تقوم السلطة بأمر جبايتها دون أي خدمة معينة تقدم للمكلف بدفعها، لإعتباره جزءاً من المجتمع يستفيد من الخدمات العامة التي تقدم لهذا المجتمع، كبناء المدارس وتعبيد الطرقات...إلخ، و سواءً كانت المنفعة العامة المقدمة معادلة لقيمة الضريبة أم لا، فالضريبة ليست شرا لا بد منه للحصول على إيرادات الدولة ولكنها أداة لتأدية وظيفة معينة[1].

د. الضريبة أداة لتغطية التكاليف العامة:فالضريبة يدفعها المكلف على أساس مساهمته في بناء المجتمع، وقصد تغطية أعباء الدولة التي تفرض من جراء فرض الأمن والإستقرار، وتوفير خدمات أساسية كالتعليم ، الصحة، .....إلخ.

2- الإقتطاعات الإجبارية غير المباشرة:فهي تلك الأموال التي تقتطع بطرق غير مباشرة من دخل ورأسمال المكلف وتفرض على إستعمالات الثروة وتجبى لصالح هيآت عمومية تابعة للدولة خُولِت لها صلاحية التحصيل كالرسوم الجمركية مثلا ويعرف الرسم* على أنه "مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام جبرا مقابل إنتفاعه

[1] محمد أسامة الفولي :**النظام الضريبي**، مرجع سابق، ص 70.

* كانت للرسوم –في العصور الوسطى – اهمية بالغة تفوق أهمية الضرائب، وسبب ذلك إلى الفكرة السائدة وقتئذ عن وظيفة الدولة التي إقتصرت على تقديم خدمات معينة للأفراد أنظر: محمد سعيد فرهود:**مبادئ المالية العامة**، منشورات جامعة حلب، ج 1، 1979/1978، ص 139.

بخدمة معينة تؤديها له، ويترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام"[1]، ونخلص من هذا التعريف أن العناصر المكونة للرسم تتشابه والعناصر المكونة للضريبة من حيث الإلزامية والنقدية والنهائية، إلا أنه يختلف من حيث المقابل.

3-**معايير التفرقة بين الإقتطاعات المباشرة وغير المباشرة:** لقد أورد علماء المالية ثلاثة مبادئ (معايير) للتفرقة بين الإقتطاعات المباشرة وغير المباشرة وهي كالتالي:

أ. **المعيار الإداري:**ويعني اسلوب جباية وتحصيل الإقتطاع بناء على جداول تصدر بأسماء المكلفين والمبالغ المستحقة فتكون العلاقة مباشرة بين الادارة والعنصر الجبائي من خلال كشف إسمي يتضمن إسم الممول والمبلغ المستحق، فنكون أمام إقتطاع مباشر [2]، أما الاقتطاعات غير المباشرة هي التي تحدد بعد حصول الواقعة التي تم الاقتطاع عليها، وبالتالي فإن الادارة الجبائية لا يمكنها حصر المكلفين بالإقتطاعات غير المباشرة، وتجدر الإشارة إلى أن جل الرسوم شبه الجبائية تخرج من نطاق الإقتطاعات الإجبارية عند تقييم المحاسبة الوطنية[3].

ب.**المعيار الاقتصادي:**فحسب هذا المعيار يعد الاقتطاع مباشرا إذا كان العنصر الجبائي هو المتحمل النهائي لعبء الاقتطاع، ولا يمكن له تحميله أو استرداده من جهات أخرى كإقتطاعات الدخل مثلا، على خلاف الاقتطاعات غير المباشرة التي تمكن المكلف من نقل عبئها للغير كالإقتطاعات على الاستهلاك.

ج. **معيار استقرار المادة الخاضعة:**وبها يعد الاقتطاع مباشرا إذا إتسمت الأوعية الجبائية بالثبات والاستمرارية، أما في حالة عدم استقرار الوعاء نكون أمام إقتطاعات عرضية غير ثابتة.

---

[1] محمد سعيد فرهود :مرجع سابق، ص 140.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي : **إقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية، 2007، ص 74.

[3] Xavirer Badin, **Les Monographies De Contribuable Associes**, **Pression Fiscale :Le Ratio Insee Contestable**, N^0 1, paris, sept 2004, p4

إلا أن علماء المالية الحديثة يعيبون على هذا التقسيم ويلجأون إلى تقسيم الاقتطاعات حسب الدخل والثروة والانفاق، إذ يمكن الإعتبار أن الاقتطاعات على الدخل والثروة هي إقتطاعات مباشرة، وأن الإقتطاعات على الإنفاق والتداول هي من قبيل الإقتطاعات غير المباشرة ويمكن إبراز أهم مزايا عيوب الاقتطاعات المباشرة وغير المباشرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): مقارنة بين الاقتطاعات المباشرة وغير المباشرة

الاقتطاعات المباشرة		الاقتطاعات غير المباشرة	
المزايا	العيوب	المزايا	العيوب
الحصيلة الجبائية ثابتة	تتطلب إدارة جبائية ذات كفاءة وضخامة	وفرة وغزارة الحصيلة حيث أنها تصيب أكبر عدد من المواطنين	لا تراعي القدرات التكليفية للمكلفين
تتسم بالعدالة لأنها تاخد بالمقدرة التكليفية	لا تتمتع حصيلتها بالمرونة	مرونة حصيلتها حيث انها تعكس الانتعاش الاقتصادي	عدم مرونة حصيلتها في اوقات الانكماش
تأخذ بمبدأ الاقتصاد في نفقات الجباية	تقل حصيلتها بسبب الاعفاءات لإعتبارات إجتماعية أو إقتصادي أو سياسية	قلة نفقات الجباية وعدم حاجتها لجهاز ضريبي ضخم	تستلزم عدة إجراءات لتفادي الغش وهو ما يؤدي إلى عرقلة الانتاج وتداول الثروة
تتفق بشكل أكبر مع قاعدة الملاءمة	ثقيلة العبء على المكلف	سهولة دفع المكلف لها مع عدم شعوره بثقل عبئها مع مساواتها بين المكلفين	

المصدر: إعداد الطالب

الفرع الرابع:القواعد العامة لفرض الضريبة:

يتعين على الدولة أثناء شروعها بفرض ضرائب ان تتبنى نسقا من القواعد قصد التوفيق بين مصلحة الدولة والمكلفين محل الإقتطاع وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

1- قاعدة العدالة:وتتجلى فحوى القاعدة من خلال قيام الدولة بمراعاة المقدرة التكليفية للمكلفين، وذلك بتحقيق العدالة في توزيع الاعباء العامة على أفراد المجتمع حتى تتمكن من القيام بواجباتها على أكمل وجه، حيث أن المفهوم الحديث للعدالة الجبائية مشتق من مبدأ المساواة أمام الضرائب التي تفرض عموميتها، ومعاملة الفرد حسب مقدرته التكليفية، فعمومية الضريبة تعني خضوع جميع الأشخاص (التابعين للدولة) وجميع الاموال دون إستثناء.

إن إحترام مبدأ العمومة لا يكفي وحده لتحقيق المساواة أمام الضريبة، فلا ينبغي أن تفرض على جميع الأفراد بنفس المقدار وإنما ينبغي أن يدفع كل وما يتناسب مع حجم الدخل المحصل عليه[1]، ونظرا لما تتسم به العدالة من النسبية وعدم الوضوح ، وتعرضا للتغير بتغير الزمان والمكان ذهب علماء المالية العامة على تحديد نوعين من العدالة:

أ. **العدالة الأفقية:**تبعا لهذه القاعدة رأى آدم سميث العدالة "أن يسهم كل أعضاء الجماعة في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية"[2] ؛أي أن تحقيق العدالة يكون من خلال فرض ضرائب نسبية تتناسب ودخل المكلف بالضريبة، وذلك بمعاملة الأفراد ذوي نفس المستويات من الدخول بمعدلات ضريبية متساوية، فهذه القاعدة تراعي في مبدئها أن كافة الاشخاص متساوون أمام الضريبة،كما أن كافة الأموال تخضع للضريبة أيضا.

[1] محمد عباس محرزي: **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 24.

[2] السيد عبد المولى:**المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، (بدون سنة نشر)، ص 227.

ب.العدالة العمودية:وتتسم أن كل المكلفين بدفع الضريبة غير متساوين في القدرات، لذلك وجب ألا يعاملوا معاملة ضريبية متساوية المعدلات، بل يجب مراعاة قدرة كل منهم وهذا ما إنجر عنه تصاعدية الضريبة.

2- قاعدة اليقين:وتتجلى من خلال وضوح مبلغ الضريبة، وأسلوب وموعد سدادها، وشفافية الأحكام والإجراءات الخاصة بها، وذلك حتى يتسنى لدافيعيها معرفة القوانين السائدة لممارسة حقوقهم وواجباتهم الجبائية، كما يشترط في موظفي الإدارة الجبائية على وجه الضرورة الكفاءة المهنية والدراية العلمية.

3- قاعدة الملاءمة:وتتلخص في مناسبة أحكام الضريبة وأسلوب جبايتها مع أحوال المكلف بالضريبة، حيث يتم دفع مبلغ الضريبة بعد حصول المكلف على الدخل الذي يعتبر وعاؤها[1]، و تعتبر طريقة التحصيل(الإقتطاع) من المنبع (المصدر) خاصة في ضريبة الرواتب، إذ يتم خصم مبلغ الضريبة قبل دفع الدخول لمستحقيها، وهو ما يعرف في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بنظام (P.A.Y.E) [*].

4- قاعدة الإقتصاد في الجباية:وتقتضي ألا تكون تكاليف الجباية أكبر من مقدار الضريبة، حتى لا تفقد خاصيتها وهدفها المالي وتحقق الغزارة في الحصيلة الجبائية[2].

5- قاعدة السنوية:حيث يحسم مبلغ الإقتطاع سنويا لتجنب التراكم الضريبي الذي يحصل بعد سنوات إن خولف هذا المبدأ ،و يعتد غالبا بالسنة المالية المدنية لإغلاق الحسابات وإعدادها لإحتساب الأرباح، كما تعتمد الدولة سنة مالية قادمة لإعداد ميزانيتها.

---

[1] شامية احمد زهير، خالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،1997، ص 144.

[*] Pay as you earn : اي إدفع عندما تكسب

[2] القيسي اعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997، ص 129.

المطلب الثاني:مفهوم ومبادئ السياسة الجبائية:

أن المبادئ العامة للسياسة الجبائية تمدنا بأساس نظري لتصميم نظام جبائي ملائم، ذلك أنه على الرغم من أن هذه المبادئ الإيجابية قد تساعد على تحديد الآثار المتوقع أن تنجم عن الإقتطاعات الجبائية بأنواعها، إلا أنها لا تمدنا بأداة أو وسيلة لتحديد ما إذا كانت هذه الآثار مرغوبا فيها أم لا.

إن بعض المبادئ الإيجابية للضرائب لها دلالات وآثار واضحة ومباشرة على السياسة الإقصادية عموما والجبائية خصوصا، فتدنية العبء الجبائي الزائد مثلا، لايمكن ان يكون مبدءا صحيحا في كل الأزمنة والأمكنة، ولذلك قسمت المبادئ الجبائية إلى قسمين: الأولى متعلقة بالكفاة، والاخرى متعلقة بالعدالة ويلي تفصيلها كالآتي:

الفرع الاول:مفهوم السياسة الجبائية:

تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات وفنون السياسة الإقتصادية، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجه النشاط المالي، لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، فهي برنامج تخططه وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أسالب وفنون الضرائب لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

وتعرف السياسة الجبائية على أنها" مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية آثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية[1]، فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل،واستخدامها بشكل ممنهج وهادف ومنسجم مع الأهداف الكلية للسياسة الإقتصادية العامة للدولة، فعرفها تورنيه على أنها:"مجموعة

[1] السيد مرسي الحجازي: **النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998، ص7.

القرارات والإجراءات والتدابير المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية"[1].

ومن هذين التعريفين يتضح أن للسياسة الجبائية عدة سمات تتلخص فيما يلي:

- تعد السياسة الجبائية تشكيلة متكاملة من البرامج بغية تحقيق أهداف معينة؛
- ترتكز على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق والبرامج الموضوعة، ومنها الإعفاءات والتخفيضات؛
- تعد جزءا من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزءا من السياسة الإقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها؛
- تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة، ويتمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات المعينة التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة، بقصد منح مزايا وإعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة،

وتشكل الوسائل المستعملة لتحقيق السياسة الجبائية إنفاقا جبائيا يصنف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى خمس مجموعات2:

- التخفيضات الجبائية القرض الضريبي؛
- التخفيضات الخاصة بالمعدلات؛
- تأجيل مواعيد الدفع؛
- الإعفاءات الجبائية

تتجه النفقات الجبائية بالدول المتقدمة نحو الانخفاض، بحيث أنها تمنح في حالة الأزمات من أجل معالجة الإختلالات، وتخفض تدريجيا عند عودة الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

[1] G . Tournier ,**La Politique Fiscale Dans La 5 Eme Republique**, privat, 1985, p14.

[2] -عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2003،2، ص.ص: 172-175.

تعتبر دراسة السياسة الجبائية لاي دولة مهمة لجهات عديدة ف البيئة الإقتصادية وتبرز اهمية الدراسة لدى الجهات المعنية التالية[1]:

أ. **القطاع العائلي:**تعتبر السياسة الجبائية للدولة من انشغالات القطاع العائلي لما تتأثر بها مستوياتهم المعيشية ومدخراتهم؛

ب. **قطاع الاعمال (المحلي والأجنبي):**يهتم كلا القطاعين بالسياسة الجبائية المنتهجة داخل الدولة لما تشكله من تأثير مباشر على أرباحهم، خاصة أن دراستها تعد عنصرا لإتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، من خلال أنظمة الحوافز والتخفيضات والإعفاءات التي تحويها والتي يمكن أن يستفيد منها المستثمر أو العكس.

ج. **القطاع الحكومي:**تعمد الدولة لدراسة السياسة الجبائية لها وتحليلها، قصد تطويرها لمواكبة التحولات والتطورات الاقتصادية الطارئة، وذلك بمفاعلتها لتجنب الأزمات والتخفيف من حدتها أو القضاء عليها كالبطالة والتضخم، كما يعتد بها لمواجهة الإنفاق العام.

د. **قطاع البحث العلمي:**تعتبر السياسة الجباية من أبرز إهتمامات الباحثين في قطاع البحث العلمي، لما لها من تأثير مباشر على سيرورة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية منها.

الفرع الثاني:مبادئ السياسة الجبائية:

قسم علماء المالية مبادئ السياسة الجبائية إلى قسمين يتعلق اولهما بالكفاءة والآخر بالعدالة، إذ يعتد بهما عند محاولة تصميم نظام جبائي جديد، وعند تعارض اهداف الكفاءة واهداف العدالة يجب إصدار أحكام معيارية/اعتبارية على الاولويات الجبائية الواجب اتباعها في مثل هذه الحالة.

[1] السيد مرسي الحجازي:مرجع سابق، ص5.

1- مبادئ العدالة: إن مفهوم العدالة الجبائية نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن طبقة إجتماعية إلى أخرى، فالأغنياء يروا أن فرض ضرائب موحدة النسب على جميع الأشخاص والأموال في الدولة دون أي اعتبار آخر هو عدالة ضريبية، بينما هو العكس من منظور ذوي الدخل الضعيف والمحدود، إذ يعتقدون أنه من باب التضامن الإجتماعي بين فئات المجتمع تحميل الطبقة الغنية القسط الأكبر من الأعباء العامة حسب حالتهم ومقدرتهم التكليفية.

كما أنه يختلف مفهوم العدالة حسب طبيعة السياسة الإقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، وكذلك صعوبة قياس أثر الضريبة وتحديد عبئها على المكلف بشكل فردي، وعليه ذهب بعض فقهاء المالية إلى تحديد مفهوم العدالة الجبائية بناء على مبدأي الانتفاع والقدرة على الدفع[1].

أ. **مبدأ الإنتفاع:** ويقتضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي مسؤولون عن دفع تكاليف هذا الإنفاق، من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم، في حن أنهم غر مجبرين على تحمل تكاليف الخدمات التي لا يستفيدون منها مباشرة[2]، فتقتضي العدالة هنا مقابلة العبء الجبائي لما يتلقاه من منفعة شخصية، وما يعاب على هذا المبدأ:

- إنه يخالف مفهوم الضريبة وطبيعتها القانونية، فالمكلف يدفع الضريبة من باب التضامن الإجتماعي؛
- صعوبة تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة قيا الدولة بمهامها؛[3]

[1] الصعدي عبد الله: **دور الضرائب في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، 2006، ص 123.

[2] سعيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي: مرجع سابق، ص257.

[3] بشور عصام: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، منشورات جامعة دمشق، القاهرة ،ط 6، 1992-1993 ، ص 91.

ب.مبدا القدرة على الدفع: ويقتضي عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدرتهم على الدفع[1]، أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية *.، وبمعنى آخر ان يتصف النظام بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب (عددها) أو أسعارها (معدلاتها) فيراعى المقدرة المالية للممولين وحالتهم الإقتصادية في تحمل العبء الجبائي، فيجب ألا تكون الضريبة ثقيلة ومبالغ فيها لأن ذلك يدفع بالممول إلى التهرب من دفعها، أو تخرجه من دائرة النشاط الإقتصادي إذا ما أدى دفعها إلى إستنفاذ رأس ماله تدريجيا وبالتالي تصفية نشاطه، وبذلك يكون النظام الجبائي عائقا أمام النمو والإستقرار الإقتصادي لا داعما له، فشرط عدم المبالغة والمغالاة شرط ضروري لتحقيق النمو والاستقرار الإقتصادي[2].

ومما لاشك فيه بأن هذه الخاصية مهمة في تصميم السياسة أو النظام الجبائي، فكل مخالفة لقاعدة العدالة تشكل إستهانة بشعور الممولين وتكون مصدر إضراب في الكيان الإجتماعي.

2-**مبدأ الكفاءة:**وهي التي تكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة، لأنها تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضرائب، فالضريبة التي تتسم بالكفاءة العالية هي التي تعمل على تقليل و تدنية العبء الإضافي الزائد للضريبة، وتتسم بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها[3].

---

[1] سعيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي:مرجع سابق، ص 262..

*يمتد مصطلح المساواة في التضحية أن تفرض الضريبة حسب احوال المكلف المالية والإجتماعية.

[2] رفعت المحجوب: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1966، ص ص 46-47.

[3] سعيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي:مرجع سابق، ص ص 256، 257.

إذن فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة بإختيار أقل الضرائب سلبية في تأثيرها على الإقتصاد القومي ذلك لأن الضريبة تستهدف أغراضا متنوعة، فهي تفرض أحيانا لتحقيق أغراض إجتماعية وإقتصادية وسياسية.

المطلب الثالث:أهداف وغايات السياسة الجبائية:

إن الأحداث التي شهدها العالم وبالأخص في الثلاثينيات من القرن العشرين، إذ مر بأكبر أزمة كساد في تاريخه الحديث، مما جعل الفكر يهتم بالدور الذي تؤديه الضرائب، إذ تحتل في الوقت الحالي مكانة الصدارة بين مختلف الإيرادات العامة، حيث تعتبر المصدر الرئيس من بين مصادرها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما تكمن أهمتها أيضا في كونها أدة فعالة في التأثير على النشاط الإقتصادي على خلاف مصادر التمويل الأخرى التي لا تتمتع بهذه الخاصية من المنظور الاقتصادي.

الفرع الاول:الاهداف الاقتصادية:

تسعى الدول جاهدة من خلال سياساتها الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية حسب أهميتها وأولوياتها، نظرا لما تلعبه الضرائب من دور كبير في تشجيع الاستثمار في محال معين والتقليل منه في مجال آخر، معتمدة في ذلك على النسب الجبائية ونظام الإعفاءات والتخفيضات الجبائية، مما ينعكس في الأخير بالايجاب على القاطاعات والمجالات التي تراها الدولة مناسبة، فتعمد إلى رفع المعدلات الجبائية للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار ليوجه في الأخير إلى الاستثمار في المجالات التي تخدم الاقتصاد.إذ نجد أن الاعفاءات الجبائية تلجأ إليها معظم الدول لتشجيع بعض القطاعات الإقتصادية والتجارية وتحفيز الأنشطة الإقتصادية في مناطق جغرافية معينة تخدم الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

1- الأهداف الاقتصادية للمجتمع:ترغب المجتمعات في تحقيق جملة من الأهداف يمكن إبرازها كالآتي:

- تحقيق العدالة التوزيعية للدخل والثروة بين أفراد المجتمع الواحد، من خلال توزيع الدخل والإنتاج بطريقة عادلة؛
- تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وذلك بتطوير وسائله مقارنة بالتزايد في الحجم السكاني، لأنه في حالة تفوق الزيادة السكانية عن حجم الانتاج يضعف مستوى المعيشة ويقل نصيب الفرد من الدخل الوطني؛
- ضمان استقرار اقتصادي يتحقق من خلال الثبات في المستوى العام للأسعار، مؤداه ضمان الحد الأدنى من المعيشة لذوي الدخول الضعيفة والمحدودة[1]؛
- الكفاءة:وتعني الاستغلال الأمثل لموارد الانتاج، حيث يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة، فهناك الكفاءة الفنية والتي تعني إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات باستخدام كافة العناصر الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع، وهناك مايسمى بالكفاءة الاقتصادية أو التوزيعية والتي تعني إنتاج السلع والخدمات بالكمية الي يريدها المجتمع؛
- تخفيض معدلات البطالة:إذ تعتبر من الاهداف العامة للمجتمعات، وتستخدم العدد من الأدوات في سبيل تحقيق هذا الهدف ومنها السياسة الجبائية؛

2- **الغايات الإقتصادية:** تعمد الدول من وراء السياسة الجبائية إلى توجيه السياسة الاقتصادية وحل الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وذلك لمعالجة اللاتوازنات على المدى القصير والطويل، من خلال تشجيع فروع الإنتاج ومعالجة الكساد ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات على حساب بعض وفق السياق التالي:

- توجيه السياسة الجبائية لتشجيع النشاطات الانتاجية وبالأخص الحساسة وحديثة العهد بالنمو وإرسائها في السوق الوطنية وحتى الدولية بإبعاد جميع أشكال المضايقات التنافسية، وأيضا من خلال الإعفاءات الإستثنائية أو التخفيضات التي تساهم بشكل فعال وإيجابي في

[1] السيد مرسي الججازي: مرجع سابق، ص 39.

زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة الطلب العام، أو بشكل دائم لتلك القطاعات التي تتمركز في مناطق معزولة تستهدفها مخططات السياسة العامة للدولة.

- معالجة الركود الاقتصادي باستخدام معدلات ضريبية منخفضة تزيد من قدرة الفرد على الإدخار ورفع القدرة الشرائية للمستهلك وخاصة تلك المتعلقة بالاقتطاعات على الاستهلاكات الضرورية.
- تمويل العمليات التنموية، إذ تعتبر الحصيلة الجبائية مصدرا لا بديل عنه لتغطية الانفاقات التنموية*.
- العمل على زيادة وتنمية الصادرات، إذ تؤدي عملية التصدير إلى توسيع الاسواق وبالتالي زيادة النمو الإقتصادي والعمالة؛
- إعادة توزيع الدخول والثروات ومنع تكتلها عند فئة قليلة، من خلال إيجاد آليات لفرض الضرائب على تلك الثروات، وذلك باعتماد الضرائب التصاعدية او زيادة معدلاتها على السلع الإستهلاكية الكمالية التي تلقى إقبالا واسعا من قبل الطبقات الثرية.
- حماية المنتوج الوطني: إذ تعمد إلى الرسوم الجمركية على الاستيراد لحماية الإنتاج الوطني وقدرته على المنافسة محليا شريطة أن تكون الرسوم على الإنتاج المفروضة محليا أقل من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة[1]، وهذا الأمر ينطبق على المنتجات الزراعية والصناعية إلا أنه يلقى معارضة قوية من المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة الدولية والمركز العالمي للتجارة والتي تطلب برفع جميع الحواجز الجمركية أمام التبادلات التجارية الدولية.
- تغطية النفقات العامة:حيث أن تمويل نفقات الدولة هو من بين الأسباب الرئيسة لفرض الضرائب، فكلما ازداد حجم السكان كلما ازدادت الحاجة إلى العديد من المشاريع

* الحصيلة الجبائية العادية مصدر أساسي لتمويل العمليات التنموية على غرار الدول التي تتمتع بالريوع البترولية.

[1] فوزي عبد المنعم: المالية العاة والسياسة المالية،منشأة المعارف،الإسكندرية،1985، ص 142.

اللازمة والتي تلقى على عاتق الدولة، وهي ما تسمى بالسلع العامة كالصحة، التعليم...إلخ.

- محاربة الضغوط التضخمية والمحافظة على ثبات قيمة العملة الوطنية، فإذا زادت حدة الضغوط التضخمية بسبب زيادة المعروض من النقد الوطني عن حجم الإنتاج، فإنه نتيجة لذلك ترتفع أسعار السلع، وتنخفض قيمة النقد الوطني إضافة إلى أن الصادرات تقل، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث إنهيار في ميزان المدفوعات وبالتالي لا يكون للعملة الوطنية أي قيمة في أسواق الصرف العالمية، وعليه تلجأ الدولة إلى زيادة العبء الإجمالي للضرائب على الأفراد والمؤسسات بغية سحب الكتلة النقدية الفائضة في السوق، وتحد من خلالها التوسع في الاستهلاك الذي يعني إنخفاض الطلب الكلي[1].

الفرع الثاني:الأهداف الاجتماعية: لا تسعى السياسة الجبائية إلى رفد الموازنة العامة فحسب بل تهدف أيضا إلى تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية * كتصحيح أوضاع إجتماعية قائمة، أو تجسيد أخرى محتملة ضمن مخطط السياسة العامة للدولة ومن هذه الأهداف نذكر:

- القضاء على السلوكيات الاجتماعية غير المرغوب فيها، كالتقليل من معدلات إستهلاك المنتجات الضارة كالسجائر والخمور للإسهام في تمويل عملية إصلاح برنامج التأمين الصحي[2]، بإعتبار أن رفع المعدلات الجبائية على هذه المنتجات من شانه تحقيق فائدة على الصعيدين الحكومي والإجتماعي.
- المساهمة في الإقلال من حدة الأزمات السكنية، إذ تسخر في هذا المجال إمتيازات جبائية. لمستثمري القطاع السكني ، وتدنية المعدلات الجبائية على الأراضي لتشجيع الأفراد على

[1] السيد عبد المولى: **المالية العامة**،مرجع سابق، ص 231 .

* حيث نادى بذلك جان جاك روسو في مؤلفه " **العقد الإجتماعي**"، وأشار أيضا المفكر كارل ماركس إلى ضرورة واهمية الضريبة في تحقيق العدالة الإجتماعية.

[2] سعيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي: مرجع سابق، ص 275.

بناء وحدات سكنية.

- إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع لتحقيق العدالة *، باستخدام سياسة الضرائب التصاعدية بالشرائح تمس مداخيل جميع الطبقات، وكذلك خفض معدلات إستهلاك السلع الكمالية [1].
- توجيه سياسة النسل بتثبيطه أو تشجيعه، إذ تعمد الدول التي تعاني تزايدا حادا في النمو السكاني الى فرض ضرائب مرتفعة تتناسب مع عدد أفراد الأسرة، إذ تفرض على المولود الثاني بمعدل أعلى منه على المولود الأول، أما الدول التي تعاني تراجعا في النمو الديموغرافي فتبادر إلى الإعفاءات على الرؤوس قصد تشجيعهم على الإنجاب[2].
- تشجيع المؤسسات والجمعيات ذات النفع العام بتقديم تسهيلات جبائية من شأنها تطوير نشاطها لتعم المنفعة الجميع.

* إن أغلب الفلسفات الاجتماعية ترى أن العدالة في توزيع الدخول ليست المساواة المطلقة بين أفراد المجتمع، وإنما يأخذ كل فرد من الدخل القومي بقدر مساهمته في هذا الدخل.

[1] Alex Cobham : **Taxation Policy And Development, The Oxford Cincil On Good Governance**, N^{0}2 ,p5

[2] محمد سعيد فرهود، كمال حسين إبراهيم: **نظام الزكاة وضريبة الدخل**، السعودية، معهد الإدارة العامة، إدارة البحوث، 1986، ص 284.

المبحث الثاني: أسس السياسة الجبائية

إن الأهمية التي تحتلها السياسة الجبائية في تنفيذ أهداف السياسات المالية التي تعد وسيلة لعقلنة و تنظيم الاقتصاد و مواجهة أزمات التضخم و الإنكماش و تفشي البطالة، و التحكم بوتيرة التفعيل الاقتصادي، من خلال تبني نظام جبائي ملائم يتأقلم مع النظم الاقتصادية و السياسية السائدة.

إن تحديد مستوى المردودية الجبائية المثلى يعادل من حيث المفهوم مدى ملائمة السياسة الجبائية للنظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي السائد، و درجة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الأسس الاقتصادية و الاجتماعية

إن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و النظم السياسية السائدة في دولة ما تلعب دورا كبيرا في التأثير على السياسات الجبائية التي سيتم تطبيقها، فإن أي دولة تطبق المذهب السياسي الاشتراكي تميل إلى تطبيق الضرائب التصاعدية، لأن الفلسفة الاشتراكية ترى استخدام الضرائب كأداة فعالة لإعادة توزيع الدخل و الثروة على طبقات المجتمع المختلفة، و بالمقابل نجد أن الدول ذات التوجه الرأسمالي تسعى إلى تحقيق الكفاءة دون غيرها.[1]

إن وضع سياسة جبائية عادلة و ذات كفاءة عالية هو أبعد ما يكون عن البساطة، إذ تقتضي مفاعلة المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، فمستوى النمو الاقتصادي لأي بلد ما رهن بمدى مردود و هيكلة نظامه الجبائي.[2]

ظلت الجباية تحتل مكانة هامة في الفكر الاقتصادي، و تعد مرآة عاكسة لعلاقة الدولة بالأفراد، لما لها من أهمية في تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة، لذا سنحاول إبراز أهم الأسس الاقتصادية و الاجتماعية لها.

---

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي: مرجع سابق، ص 277.

[2] - Pierre Beltrame : **La Fiscalite En France**, Hachette, 8ème éditions, 2001, pp 161-162.

الفرع الأول: الأسس الاقتصادية للسياسة الجبائية

تقتضي نجاعة السياسة الجبائية الأخذ بجميع التطورات الاقتصادية الراهنة و مسايرتها قصد تحقيق الأهداف العامة المسطرة لمخططات الدولة، ففعالية النظام مرتبطة إلى حد كبير بمحيط عمله و بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

1. التطور الاقتصادي و المردودية الجبائية:

إن الفعل الجبائي الذي يحلل على أنه نقل للثروة، هو قبل كل شيء، فعل اقتصادي، و يرتبط مستوى التطور الاقتصادي لبلد ما بمدى مردودية و هيكلة نظامه الجبائي.[1]

تتأثر هياكل الإنتاج مباشرة عن طريق تدخل الدولة برفع الإنفاق العام مما يؤثر في الدخل القومي، و بالتالي يقود إلى مضاعفة نفقات الهيآت العمومية و الهياكل القاعدية، و تؤثر النفقات بدورها مباشرة على الاقتطاعات الإجبارية قصد توفير الاستثمارات و زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي بالسيطرة على الموارد المحصلة من القطاعات الإستراتيجية و لا يستفيد الممولون من هذه النفقات و هم الذين يتحملون أعباء هذه التضحية المقدمة بنفس الدرجة، و تتزايد هذه الأخيرة بتطور الوضع الاقتصادي، لذلك نجد نوع من المرونة الجبائية في البلدان الغنية، بحيث أن التطور الاقتصادي لا يحدد معدل المردودية لنظام جبائي في المستقبل القريب.

أ. **المردودية الجبائية:** ينتج التطور الاقتصادي من خلال زيادة القدرة على الإنتاجية و تحول بنيات و هياكل الإنتاج، و يؤدي هذا التطور إلى البحث عن إيرادات جبائية، يمكن ملاحظة مدى أهميتها عند المقارنة بين الدول المصنعة و الدول النامية، و حسب موريس لوري فإن: "قدرة المساهمة الجبائية لأمة تعبر بشكل مباشر عن إنتاجيتها الاقتصادية و يمكن أن تثبت ذلك دون صعوبة".[2]

[1] - Pierre Beltrame, op-cit, p 163.
[2] - Maurice Lauré, **Traite De La Politique Fiscale**, P.U.F, Paris, 1956, p 14.

يتم قياس المردودية الجبائية* وفق نسبة الاقتطاعات الإجبارية إلى الناتج الداخلي الخام، و يطلق على هذه النسبة "المعامل الجبائي أو المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية (TGPO)، و الذي يسمح لنا بمعاينة مستوى الجباية في بلد ما، و لكن لا يقدم لنا رؤية واضحة عن الضغط الذي يشعر به الخاضعون الضريبة و لا عن التضحية المقدمة من طرف أفراد الأمة.[1]

ترتبط درجة الثقة و سلامة المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية (TGPO) بمصداقية التقييم الإحصائي سواء تعلق الأمر بالناتج الداخلي الخام أو الاقتطاعات، صحيح أن تطور المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية مرتبط بسرعة النمو الاقتصادي، ففي الدول التي تعرف مستوى دخل فردي مرتفع يكون معدل الاقتطاع الإجباري هاما إذ يقارب 40%.[2]

و في الوقت الذي يوجد فيه نوع من المرونة الجبائية في الدول الغنية، حيث أن معرفة مستوى التطور الاقتصادي لا يحدد آنيا معدل مردود النظام الجبائي (مثال الولايات المتحدة الأمريكية)، نجد أنه بالنسبة للدول النامية فإن المردود الجبائي يعرف و يحدد من طرف الهيآت الاقتصادية المحلية، و من هنا نلاحظ أن الهياكل الإنتاجية و التصنيع الذي يؤدي إلى مضاعفة التبادلات و تركيز المؤسسات و تعميم الأجور يشجع التطور، مما يؤكد أن المجتمعات الصناعية تمنح إمكانية جبائية أعلى بكثير من تلك الممنوحة من طرف المجتمعات الفلاحية، و على العكس فحسب انخفاض أو ارتفاع درجة المرونة الجبائية ينخفض أو يرتفع إيرادها بوتيرة أقل أو أكثر سرعة.

* المردودية الجبائية يعبر عنها بالضغط الجبائي.

[1] - عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**،مرجع سابق، ص 139.

[2] - Pierre Beltrame, op-cit, p 165.

2. الهياكل الاقتصادية و الجبائية:[1]

يشكل هيكل الاقتطاع الجبائي مكانة الاقتطاعات الجبائية ضمن النظام الجبائي، إذ أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالهياكل الاقتصادية، إذ يمكن لهذه الأخيرة – الهياكل الاقتصادية – أن تحدد مفعول الاقتطاع الجبائي.

فنجد في المجتمعات المتطورة و المصنعة كدول أوربا على سبيل المثال هيكلا اقتصاديا يساهم في سيرورة النظام الجبائي للقيام بالاقتطاعات على أحسن وجه، و تتميز البنى الاقتصادية بالدول المتقدمة بالخصائص التالية[2]:

- ارتفاع الدخل حيث أن الناتج المحلي الإجمالي مرتفع بالاقتصاديات المتقدمة مقارنة مع الاقتصاديات النامية، فبلغ خلال سنة 2004 حوالي 31.618 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 24.276 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ بالدول النامية سنة 2004 حوالي 8.407 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2001 التي بلغ فيها 6.578 مليار دولار أمريكي، فبمقارنة بسيطة يتبين أن نسبة تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتطورة تفوق 03 أضعاف نسبة الزيادة منها في الدول المتخلفة.
- الزيادة النسبية لليد العاملة الماهرة من مجموع اليد العاملة الكلية، إذ بلغت نسبة العلماء و الفنيين بالبلدان الصناعية، و كبر حجم المشروعات الإنتاجية نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل بفعل الاهتمام بالبحث و التطوير من جهة، و نمو المنافسة الداخلية من جهة أخرى.
- كبر حجم المشروعات الإنتاجية.
- اتساع السوق.

---

[1] - Pierre Beltrame, op-cit, p 166.

[2] - بوزيدة حميد: **النظام الضريبي و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 14-15.

كما تتميز الهياكل الجبائية في الدول المتقدمة بالآتي:

- ارتفاع معدل الاقتطاع الجبائي.
- ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة من مجموع الإيرادات الجبائية.
- مرونة الهيكل الجبائي.

إن وجود نظام جبائي متكامل تقنيا مكيف الاقتطاعات حسب كل قطاع و كل طبقة اجتماعية – فئات الدخل – من شأنه إحباط عمليتي الغش و التهرب الجبائيين و زيادة الحصيلة الجبائية التي تدفع عجلة النمو و التقدم الاقتصادي.

أما في الدول النامية و السائرة في طريق النمو فتواجه تحديات هائلة لإقامة نظم ضريبية ذات كفاءة بالدرجة التي هي عليها الدول المتطورة أو المصنعة، و ذلك نظرا لاتسام اقتصادياتها بالطابع غير الرسمي و نقص الموارد المالية، فنجد أن معظم العمالة تشغل مجال الزراعة و المشاريع الصغيرة غير الرسمية، و كذا اتسام دخولهم بالتقلب و عدم الرتابة و كثير هم من يتقاضى أجره نقدا أي (خارج السجلات المحاسبية) و بالتالي يستعصي من خلاله على الإدارات الجبائية إنتاج إحصائيات يعتد بها[1]، و لعل أهم ما يميز الهياكل الجبائية في الدول النامية ما يلي[2]:

- انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي؛
- ارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة؛
- عدم مرونة النظام الضريبي؛

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 284.

[2]- بوزيد حميدة: النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سابق، ص 26.

الفرع الثاني: الأسس الاجتماعية

تشكل الضريبة أهم أوجه تدخل السلطات العمومية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر قبول الضريبة قبولا بالمبدأ، إذ يشكل النظام الجبائي في المجتمعات الديمقراطية مؤشرا للقبول السياسي و الإيديولوجي.

1. **القبول الجبائي:** إن إحاطة السياسة الجبائية بالمعطيات السيكولوجية لا يقل أهمية عن المعطيات الاقتصادية، إذ أن رضا العنصر الجبائي قبل و بعد الاقتطاع يشكل الشرعية الاجتماعية لهذا الاقتطاع، فهي تمثل قبولا بالمبدأ، فقد يحصل أن تنافي سلوكات العناصر الجبائية لمتطلبات الظرف فتقل المردودية الجبائية بزيادة نسب الاقتطاع مما يشكل توسعا للغش و التهرب الجبائيين اللذان يعدان رد فعل ذو طبيعة سيكولوجية.

إن القبول الجبائي يشكل محور محاولات التشريعات النظرية لتأسيس الاقتطاعات بأشكالها و أجهزتها، حيث تحظى بشرعية اجتماعية تلقى قبولا نظريا و شكليا من طرف الهيآت الدستورية بغية إرسائها، و يفترض في المجتمعات الديمقراطية أن يشكل النظام الجبائي مؤشرا للقبول السياسي و الإيديولوجي.

أ. **القبول الفردي للاقتطاع:** يعتبر القبول الفردي للاقتطاعات واجبا جبائيا مؤسسا على ضرورة اجتماعية مرتبطة بالانتماء إلى مجموع أو كيان ما حدده "فون شتان" بـــ: "تمثل الضريبة التعبير الاقتصادي لوحدة الفرد و الأمة".[1]

و تشكل المعطيات الدينية و الأخلاقية و الثقافية و مكتسبات المحيط الاجتماعي مرجع للرضا و القبول الفردي، و أن أي اقتطاعات تنافي الشرعية الاجتماعية تكون حافزا للفرد باعتباره عنصرا اقتصاديا، يسعى من خلاله إلى البحث عن التوازن الاقتصادي الفردي الذي فقده بعد الاقتطاع، فيسعى جاهدا إلى مضاعفة الجهد و

[1] - Pierre Beltrame, op-cit, p 171.

زيادة العمل محاولا بذلك زيادة الدخل لتغطية و استرجاع كمية الإشباع المفقودة و التي تم إعدادها في رزنمة التوازن المسبق قبل الاقتطاع.

ب. **القبول الجماعي للاقتطاع:** ارتبط قبول الاقتطاع في المجتمعات بضرورة خضوعها لقرارات و أوامر الحاكم، فقد كان مبدأ القبول الشعبي للضريبة في فرنسا سنة 1789م، و لكل مواطن الحق في المعاينة الجبائية و قبولها بشكل حر و متابعتها بأنفسهم أو ممثليهم.

و في منتصف القرن 20م، تطور دور السياسة الجبائية و ساهم في إرساء قواعد جديدة للتدخل الجبائي، مما أثر على المجتمعات الديمقراطية في اختيارها لنماذج و معايير جبائية تلقى القبول السياسي و الإيديولوجي، و بالتالي اعتبرت الجباية واجبا مرتبطا بأشكال تنظيم الحياة الاجتماعية.

2. **المذاهب الجبائية:** ترتبط المذاهب الجبائية ارتباطا وثيقا بالمذاهب الاقتصادية و الاجتماعية السائدة و المعبرة عن الإيديولوجيات لمختلف التشكيلات الاقتصادية و الاجتماعية القابلة أو الرافضة للاقتطاعات الجبائية الإجبارية، و يرجع بروز الضريبة إلى ظهور الدولة، و تطورت بتطورها، و هناك ثلاثة مفاهيم لتبرير فرض الضريبة و هي: الضريبة مساومة، الضريبة تبادل، الضريبة تضامن.

أ. **الضريبة مساومة:** ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر، و من أهم روادها (لوك، هوبز و ساي)، و من منظور أصحاب هذه النظرية أن الدولة التي نشأت بسبب رغبة الأفراد في تكوين كيانات أكبر من القبيلة ليتمكنوا من حماية أنفسهم و مصالحهم بصورة أفضل، و لتحقيق ذلك اتفق هؤلاء الأفراد على التنازل من جزء من حرياتهم و أموالهم

لصالح الدولة، و عليه فإن الضريبة ما هي إلا سعر مقابل حماية الدولة لحرية و حقوق الأفراد.[1]

ب. **الضريبة مبادلة:** ظهرت هذه النظرية عند النيوكلاسيك، و مفادها أن الدولة ما هي إلا عبارة عن مجموع الأفراد الذين يقرون بالنشاط الجماعي، فهي وسيلة تسمح لمجموع الأفراد بالمطالبة بتحقيق حاجاتهم الأساسية و بوسائل أخرى غير السوق، إذن الفائدة الفردية تؤخذ كفائدة جماعية مشتركة بين عدة أفراد.

أما من المنظور الاجتماعي فإن عدم رضى المجتمع بالتوزيع القائم للدخل يكون مبررا لقيام الدولة لمحاولة إعادة توزيعه بطريقة أكثر قبولا، و الواقع أنه من الصعب تحقيق عدة متطلبات كالعدالة في التوزيع، و الرفاهية الجماعية، و المردودية الاقتصادية، و يتم تحقيق هاته المتطلبات في المجتمع بناء على الناتج الحدي لعنصر الإنتاج، إلا أن هذا يتحقق فقط في حالة المنافسة الكاملة وهي حالة لا تتوفر في الواقع.[2]

إن الحذر و عدم الثقة في الأنظمة المستبدة يشكل هاجسا في إعادة نشر حرية المبادرة الفردية في آليات السوق و صعوبات تمويل الخزينة العمومية في آن واحد، و هو ما أدى بالمفكرين إلى إعادة اكتشاف الضريبة مبادلة أو ما يطلق عليه "مبدأ التكافؤ"، و الذي يعتبر أن المساهمات هي مبالغ مدفوعة مقابل خدمات الدولة.

إن تطبيق هذا المبدأ يعني مراجعة مفهوم تقديم الدولة لخدماتها بشكل مجاني لصالح الفرد لتصبح للخدمات المقدمة ثمن، و لا يمكن تعميم هذا المبدأ، ذلك أن هناك الكثير من الخدمات العمومية حتى تلك التي يكون نفعها للأشخاص فإنها تعود بالفائدة و لو بشكل غير مباشر على المجتمع، كما يمكن أن يكون مفيدا لأسباب اجتماعية

[1] - Pierre Beltrame, op-cit, p 170.
[2] - ibid, p 173.

و اقتصادية تشجع أنواع من الاستهلاك مثل التسلية الثقافية أو النقل العمومي الجماعي، مبتعدين عن التطبيق الضيق لمفهوم التكافؤ.

ج. **الضريبة تضامن:** إن مفهوم التضامن هو التضحية و إعادة توزيع المادخيل و التخلي عن جزء من الثروة، فهو – التضامن – تضحية يطالب بها المواطنون مقابل انتمائهم للمجموعة الوطنية، إن أهمية هذه التضحية لا تقابل بقية الخدمات المقدمة من طرف الدولة، و لكن تقابل باحتياجات المجتمع و القدرات التكليفية لكل فرد منهم، و تجد هذه الرؤية مكانها من إعفاء المنتوجات الضرورية، و في تصاعدية الضريبة على الدخل التي ظهرت في الأنظمة الجبائية في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة تطور المجتمعات و ظهور الحضارات القديمة.[1]

و تدل هذه النظرية على إسهام أفراد المجتمع من أجل الاستعمال العام دون تحقيق منفعة مباشرة لدافع الضريبة، و التي كانت نتاجا لنمو روح الجماعة اتجاه تحمل العبء العام.

تفترض هذه النظرية وجود مصالح مشتركة بين أفراد المجتمع تقوم الدولة على رعايتها و حمايتها، و تقتضي لزوما حصولها على اقتطاعات تجبيها منهم، متحملين بذلك العبء جماعيا كل حسب مقدرته و ليس حسب ما يعود عليه من منافع، فأصبحت الضريبة ثمنا تفرضه الجماعة على الفرد مقابل التضامن الوطني.

إن المذاهب الجبائية مختلفة حتى ضمن الفكر الواحد، فالسياسة الجبائية لدى مختلف التيارات ليست واحدة، و الذي يؤكد هذا التباين في وضع السياسة الجبائية من طرف الحكومات هو غياب التوفيق بين النظريات الاقتصادية المختلفة و الدور الذي يفترض أن تؤديه الدولة في

[1] - حامد عبد المجيد دراز و آخرون: **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1989، ص 06.

الاقتصاد، و يمكننا استخدام عدة معايير لتصنيف الأنظمة الجبائية حسب المذاهب الجبائية[1]:

- هل الطرف المهيمن على ملكية وسائل الإنتاج هم الخواص أم الدولة؟
- هل الطرف المؤثر في تحديد حجم الادخار و الاستثمار هم الخواص أم الدولة؟
- هل الطرف الذي يخضع له توزيع القوى العاملة على فروع الإنتاج هو السوق أم الدولة؟
- هل الطرف الذي يؤول إليه توزيع الموارد على إنتاج السلع المختلفة هو السوق أم الدولة؟

المطلب الثاني: علاقة السياسة الجبائية بالأنظمة الأخرى:

و نستعرض بطرح علاقة السياسة الجبائية لكلا من النظامين الاقتصادي و المالي.

الفرع الأول: السياسة الجبائية و النظام الجبائي:

تنعكس النظم الاقتصادية انعكاسا مباشرا على النظام الجبائي و السياسة الجبائية ككل فيكون تأثيرها فعالا في الاقتصاديات الرأسمالية على خلاف اقتصاديات الدول الاشتراكية.

1. **النظام الجبائي:** يقصد بالنظام كيان يحوي ضمن إطاره مجموعة من العناصر المتداخلة، بينها علاقات تبادلية تتفاعل مع بعضها بعض من أجل أداء وظائف و أنشطة تفضي إلى تحقيق أهداف النظام.[2]

أما النظام الجبائي فيمكن تحديده من المنظور الضيق على أنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الجبائي في مراحله، من مرحلة التشريع إلى غاية التحصيل، أما من المنظور الواسع، فهو عبارة عن كل العناصر الموجودة في البيئة سواء كانت إيديولوجية أو اقتصادية أو فنية، و التي يؤدي تراكبها و تفاعلها مع بعضها بعض إلى تكوين كيان ضريبي معين.[3]

---

[1]- عبد المجيد قدي: **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص 153-154.

[2]- عبد العزيز علي السوداني: **البناء الضريبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 21.

[3]- السيد مرسي الحجازي: مرجع سابق، ص 06.

أ. **أهداف النظام الجبائي:** يهدف النظام الجبائي إلى تحقيق جملة من الأهداف مسطرة وفق خطط اقتصادية اجتماعية و سياسية، و من أبرز هذه الأهداف نذكر:

- **أهداف مالية:** و تقتضي تحقيق إيراد مالي يغطي التكاليف العامة للدولة.
- **أهداف تصحيحية:** من خلال تصحيح الاختلالات و اللاتوازنات، مثل تلك التي تحدث نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخل ؛ والتي يمكن معالجتها عن طريق اعتماد الضريبة بالشرائح.
- **أهداف تنموية:** و تقتضي العملية تشجيع الادخار و الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و القضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي.[1]

ب. **محددات تصميم نظام ضريبي فعال:** هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد ملامح النظام الضريبي الجيد[2]: إذ يحدد فيتو تانزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال وهي كالتالي:

- **مؤشرات التركز:** يقضي على المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ. فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تغل إيرادات محدودة، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.
- **مؤشر التشتت:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل. هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه على مرودية النظام.

1- دويدار محمد: **نظرية الضريبة و النظام الضريبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 152.

2- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص: 165-167.

- **مؤشر التآكل:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا.وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل وعاء الضريبي. وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى (رفع المعدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.
- **مؤشر تأخرات التحصيل:** ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها. لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لابد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.
- **مؤشر التحديد:** ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة. وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بضرائب أخرى.فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبية على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.
- **مؤشر الموضوعية:** ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها.
- **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية. وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

- **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية[1].

ج. **علاقة السياسة الجبائية بالنظام الجبائي:** إن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام الجبائي، ما هي إلا أهداف السياسة الجبائية ذاتها:

د. تستخدم السياسة الجبائية كأداة لحل المشاكل التي تعترض النظام الجبائي.

ه. يعتبر النظام الجبائي ترجمة تقنية للسياسة الجبائية التي ذاتها جزء من السياسة الاقتصادية العامة التي تخططها الدولة.

و. اختلاف النظم الجبائية بين الدول، لا يعني اختلاف السياسة الجبائية لتلك الدول.

الفرع الثاني: السياسة الجبائية والنظام الاقتصادي للدولة:

إن تطبيق السياسة الجبائية لا يكون بمعزل عن النظام الاقتصادي المنتهج من قبل الدول وتتجلى العلاقة من خلال النظام الجبائي بالنظام الاقتصادي. ويمكن إبراز هذا الطرح بالتطرق إلى النقاط التالية:

1. **النظام الاقتصادي:** يمكن تعريفه على أنه: "ذلك النظام الذي يعكس فلسفة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية"[2]، و طبيعة النظام الجبائي تكون تبعا إلى نمط النظام الاقتصادي المنتهج الذي يؤثر مباشرة في الهيكل الجبائي.
2. **الهيكل الجبائي و النظام الاقتصادي الرأسمالي:** إن أهم ما يتسم به النظام الرأسمالي هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، و أن التوازن يتحقق تلقائيا دون تدخل الدولة، و هذا

1 بوزيدة حميد: **النظام الضريبي وتحديات الإصلاح الإقتصادي** ، مرجع سابق،ص ص 180،181.

2- السيد عبد المولى: مرجع سابق، ص 345.

مدعاة إلى تشجيع الخواص على الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع و زيادة الدخل القومي.[1]

و لما كانت الحكومة في ظل النظام الرأسمالي لا تملك الكثير من الموارد الاقتصادية، و أن المجتمعات تعارض حصول الدولة على الموارد جبرا عن طريق الاستيلاء و المصادرة، ظهرت الحاجة لفرض الضرائب لتمكينها من إيرادات تمول بها نفقاتها.

و لتحقق الدولة ما تسعى إليه المجتمعات الرأسمالية، كان لزاما عليها استخدام أحدث الفنون الجبائية لدفع قطاعات النشاط الاقتصادي، و أن يحتوي النظام الجبائي على حوافز تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق الآثار المرغوب فيها، فالضريبة أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي لدرجة أن السياسة الجبائية في أحوال معينة يمكن أن تتكامل و تندمج مع السياسة الاقتصادية.[2]

و عليه فإن الضرائب"تلعب في النظم الرأسمالية دورا أكبر من ذلك الذي تؤديه في النظم الاشتراكية"[3]، حيث يمكنها تشجيع الاستثمار الخاص و تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المجتمع.

3.**الهيكل الجبائي و النظام الاقتصادي الاشتراكي:** إن أبرز ما يميز النظام الاشتراكي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و أن الدولة مسؤولة عن تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، هذا ما يبرز حاجة الدولة إلى نظام جبائي ذو حصيلة أوسع لتغطية حجم النفقات المتزايدة، حيث تعمد لفرض الجزء الأكبر من ضرائبها على القطاع العام[4]، لأنه لا توجد ملكية

[1]- عبد المجيد دراز و آخرون حامد عبد المجيد دراز و آخرون: **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1989، ص 37.

[2]- ذنيبات محمد جمال: مرجع سابق، ص

[3]- عبد المجيد دراز و آخرون: مرجع سابق ، ص 28.

[4]- المرجع نفسه، ص 28.

خاصة و لاذمة مالية خاصة، و بالتالي لا لزوم لفرض ضريبة على الدخول، لأنها موزعة أصلا من الدولة و هي التي تحددها مباشرة عند المستويات التي ترى أنها عادلة.[1]

4. **الهيكل الجبائي و النظام الاقتصادي الإسلامي:** تتجلى الملكية في النظام الإسلامي بالازدواجية، فشُرعت الملكية الفردية منها و الجماعية دون أي تعارض بينهما محددا لكل منهما مجاله، وقد فرضت الزكاة منذ بداية عهد الدولة الإسلامية بأحكام تشريعية، و شروط محددة على المسلمين دون غيرهم، أما غير المسلمين ففرضت عليهم الجزية التي في حقيقتها عبارة عن ضريبة على الرؤوس لقاء الحماية تراعى فيها المقدرة التكليفية لدافعها.[2]

لقد شكلت الضريبة الإسلامية دورا مهما في الحياة الاقتصادية من خلال التدخل في مجالات الاستهلاك و الإنتاج و الدخول و الثروات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة، و اعتبرت الزكاة بشتى أنواعها محفزا للاستثمار من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي لسبب إنفاقها في مصارفها الشرعية الثمانية، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في أيدي المنتفعين منها.[3]

الفرع الثالث:السياسة الجبائية و النظام السياسي للدولة:

يشكل البنيان السياسي دورا هاما في التأثير على معالم السياسة الجبائية، و كان أول من نوه إلى هذا التأثير مونتيسكو في الكتاب الثامن من مؤلفه روح القوانين، تحت عنوان "حجم الضرائب يتوقف على طبيعة الحكومة"، فهو يرى بأن الحكومة لها تأثير على النظام الضريبي، إذ في ظل نظام الحكم الديمقراطي بإمكان فرض ضرائب مرتفعة على الأفراد و المجتمع ذلك مقابل الحرية التي بها هؤلاء على غرار الحكم الاستبدادي.

---

[1]- ذنيبات محمد جمال: مرجع سابق، ص51.

[2]- عبد الهادي علي النجار: **الإسلام و الاقتصاد**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1982، ص 133.

[3]- غازي عناية: **الزكاة الضريبية**، دراسة مقارنة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، ص 149.

و قد لاحظ – مونتيسكو – أن النظام السياسي يؤثر على الضرائب و أنواعها، إذ تعتمد الحكومات الاستبدادية على فرض الضرائب الشخصية، في حين تفرض الدول الديمقراطية الضرائب على الأموال.

و تقسم العوامل السياسية التي تؤثر على النظام الجبائي إلى عوامل سياسية داخلية و أخرى خارجية، فالأولى تتعلق بمدى تمتع طبقة المجتمع بالسلطة السياسية، فمثلا لو كانت الفئة الحاكمة في الدول أستقراطية، فإن السلطة التشريعية يغلب عليها تمثيل ملاك الأرض و أصحاب المهن الحرة، من محاباة و تخصيص الإعفاءات لطوائف معينة، أما العوامل السياسية الخارجية فتتمحور في مدى استقلالية الدولة فالسيطرة الأجنبية لها تأثير مباشر على الهيكل الجبائي، فتعمل – الدولة الأجنبية – جاهدة على تخفيف العبء الجبائي بإزالة كل الصعوبات و العقبات التي تواجه رأسمالها المستثمر في تلك الدول، و عليه كلما تحررت الدول و استقلت من الاستعمار (التبعية) كلما تخلص هيكلها الجبائي من القيود و العيوب.

المطلب الثالث: الإدارة الجبائية و المكلف

إن تحقيق مردود جبائي أمثل لدى أي دولة رهن بمدى كفاءة إدارتها الجبائية، و تكمن كفاءتها في التطبيق الصحيح للقواعد و النصوص بشكل صحيح، باستبعاد جملة من مسببات دفع المكلف للتهرب، كالظلم و الإجحاف... إلخ.

الفرع الأول: الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية إحدى طرفي العلاقة الجبائية، و تقع على عاتقها كسب ثقة المكلف، بأن تعامله باحترام لتحسين العلاقة التي تربط بينهما، إذ يمكن لها اقتراح التعديلات و التشريعات التي تراها مناسبة بحكم تواصلها المباشر مع المكلف.

و تكمن أهمية الإدارة الجبائية في أنها تعتمد عليها الدولة في تطبيق أهم إحدى سياساتها المالية (السياسة الجبائية)، ذلك أن الإيرادات الجبائية هي أهم عناصر الموازنة العامة.

و عليه تعتبر الإدارة الجبائية جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة، إذ تشكل مزيجا من العناصر الإدارية و المالية و القانونية، و تكمن أمثلية النظام في إسناده على أسس و دعائم من القواعد المالية و القانونية[1]، وتعتبر الإدارة الجبائية الكفأة من أهم آليات تحقيق العدالة، لذا كان لزاما التطلع لإيجاد إدارة جبائية ذات كفاءة عالية لمنع حدوث أي اختلال ما بين وظائف الإدارة و إمكانياتها، فمستوى كفاءة الإدارة الجبائية كثيرا ما يكون هو الفيصل في إمكانية تحقيق أهداف السياسة الجبائية من عدمها، لذلك فإنه يجب أن يراعى عند تصميم النظام الجبائي اختيار تلك الأنواع من الضرائب التي يمكن للجهاز الضريبي إدارتها بكفاءة عالية[2]، و عليه فإن عدم كفاءة الإدارة يؤدي إلى ضياع الكثير من الحقوق و إفلات الكثير من المكلفين و تهربهم من أداء التزاماتهم اتجاه الإدارة.

1. **أهمية الإدارة الجبائية:** تناط الإدارة الجبائية بمهام كبيرة ملقاه على عاتقها كونها تختص بتجسيد القوانين الجبائية لحماية لحقوق الإدارة من جهة، وحقوق المكلفين من جهة أخرى، فتقترح التشريعات و التعديلات التي تراها مناسبة غاية منها في الإسهام لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المنوطة بالسياسة العامة للدولة، و تتمحض مهامها في جملة وظائف إدارية رئيسية من تخطيط و تنظيم و توجيه ورقابة، ويرد تفصيلها كالآتي:

أ. **التخطيط:** و ينطلق في تحليل معطيات الأوضاع السائدة و اتخاذها سندا بما ستكون عليه الأوضاع مستقبلا، ويتجلى من ذلك رسم الأهداف التي ينبغي العمل على تحقيقها غاية في تحسين الأداء و رفع الكفاءة.

---

[1]- شريف مصباح أبو كرش: **إدارة المنازعات الجبائية في ربط و تحصيل الضرائب**، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، 2004، ص

[2]- حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 87.

ب. **التنظيم:** و تبرز معالمه بتشكيل الهيكل التنظيمي، و تحديد و اختيار الموظفين ذوي الكفاءة و القدرة، و تقسيم المهام و تحديد الصلاحيات للقيام بالوظائف الموكلة لهم و أدائها على أكمل وجه.

ج. **التوجيه:** و يتضمن إعداد النماذج المتعلقة بالعمليات الجبائية و إصدار القرارات و التعليمات المتعلقة بها، و إرسالها لموظفي الإدارة للإشراف على تنفيذها حرصا على تحقيق الأهداف المرجوة.

د. **الرقابة:** و تقتضي فحص ما حققته الإدارة من الإنجازات، و تحديد المشاكل و الصعوبات التي واجهتها و حالت دون التنفيذ الكامل للخطط المسطرة مسبقا.

2. **الصلاحيات المخولة للإدارة الجبائية:** حتى تستطيع الإدارة الجبائية مباشرة مهامها و القيام بها على الوجه المطلوب، منحها القانون سلطات واسعة و متنوعة من جهة، و محدودة النطاق من جهة أخرى، لتضمن لها سير التحصيل الجبائي، فخول لها سلطات و حقوق تتمتع بها إزاء هذه المهمة[1]، و نوجزها كالآتي:

أ. **الرقابة و التمحيص المعلوماتي:** تستند الإدارة الجبائية في اقتطاعاتها على جملة المعلومات و الإقرارات المقدمة في المكلفين بخصوص الأوعية محل الاقتطاع، هدفا منها تحقيق العدالة، و من هنا كان تبريرا لها لفرض الرقابة و التدقيق على هذه الأوعية.

ب. **حق الاطلاع:** خول المشرع للإدارة الجبائية في الاطلاع على كل ما تريده من بيانات و دفاتر محاسبة، كما يمكنها طلب الشروحات و التفسيرات لأي معلومة واردة ترى الإيضاح منها أمر ضروري.[2]

---

[1]- سعد محي محمد: **الإطار القانوني للعلاقة بين الممول و الإدارة الضريبية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، د ط، د ت، ص 216.

[2]- المادة 85 من قانون الإجراءات الجبائية.

ج. **حق التدقيق:** و يضمن للإدارة مقارنة البيانات الواردة إليها مع الحالة الجبائية الشخصية للمكلف (المقدرة التكلفية).

د. **سلطة ضمان التحصيل:** بعد قيام الإدارة من التأكد من صحة و سلامة المعلومات التي قدمت إليها من المكلفين، تقوم بتحصيل المبالغ المقررة في الآجال المحددة قانونيا، في حالة عدم استجابة المكلف لإجراءات التحصيل تفرض غرامات مالية عقوبة للتأخير، فإن تعسر التحصيل تلجأ بعد لاستخدام سلطات كسلطة الحجز على أموال المدين، و حق الإدارة في متابعة أموال المدين تحت أي يد كانت للوفاء بالدين الجبائي، إضافة إلى امتياز دين الضريبة على غيره من الديون.

3. **واجبات و التزامات الإدارة الجبائية:** رغم كل الصلاحيات المخولة للإدارة الجبائية لا يمنعها من الالتزام بجملة من القواعد من شأنها ضمان العلاقة بينها و بين المكلف، و من أهم هذه الالتزامات ما يلي:

أ. **التطبيق الصحيح للقوانين الجبائية:** و يتوجب على الإدارة الجبائية لتفسير القوانين و تطبيقها على الوجه السليم، وسهرها على أن تكون التعليمات و الأنظمة الصادرة عنها مواقفة للقوانين.

ب. **إشعار المكلفين و إخطارهم:** إذ توجب على الإدارة تبليغ المكلفين و إخطارهم بأي قرار يخص المكلف، من مقدار الاقتطاع، موعده... إلخ قبل أي إجراء، ليتمكن المكلف بالرد و الدفاع عن نفسه عند عدم الرضا والقبول بالقرار.

ج. **إعلام المكلفين الخاضعين و المحتملين بالحقوق و الواجبات:** ينبغي على الإدارة إحاطة المكلفين بكافة التعليمات و التفسيرات بتقديم نشرات دورية و المجلات لتوعية المكلفين بواجبهم و حقوقهم، من حق الطعن و التقاضي.[1]

[1]- سعد محي محمد: مرجع سابق، ص 227-228.

د. **عدم استخدام السلطات المخولة في الوجه الصحيح:** أي ينبغي على الإدارة استخدام الحقوق و السلطات الممنوحة لها من طرف القانون بدون تعسف، و أي استخدام للسلطة في غير موضعه يعرض على القضاء لإعادة الأمور لموازينها و رفع التعسف.

ه. **الالتزام برد المبالغ التي حصلتها بدون وجه حق:** إذا قامت الإدارة الجبائية بتحصيل مبالغ تفوق تلك المقررة، كان لزاما عليها أن ترد تلك الزائدة عن الاقتطاع المقرر، لأن إصرارها و امتناعها عن الرد فيه إخلال للعدالة.

الفرع الثاني:المكلف:

يمثل المكلف أحد طرفي العلاقة الجبائية، و كلمة "مكلف تنبع من التكليف و الالتزام الذي يفرضه القانون الجبائي، و الذي يقع على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، فالشخص الطبيعي هو كل فرد بعينه، أما الشخص المعنوي فيشمل الأدوات و الجمعيات و الشركات المساهمة (SPA) و الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) و شركات التوصية بالأسهم، و الشركات الأجنبية.

1. **حقوق المكلف جبائيا:** تبرز أهم الحقوق الأساسية للمكلف في:

أ. **الحق في الاعتراض:** عند إشعار المكلف بالمبلغ المراد اقتطاعه، مكنه القانون من منطلق العدالة، حق الاعتراض و الطعن في غضون شروط شكلية وموضوعية حددها القانون، كاحترام تقديم الطعن في مدة زمنية معينة، و أعتبر احترام هذه الشروط شرطا رئيسيا في حق الاعتراض، و إلا فبسقوطها سقط حق الاعتراض الطعن، و أصبح قرار التقدير من حق الإدارة.[1]

ب. **حق التقاضي:** يحق للمكلف اللجوء للقضاء عند عدم قبول اعتراضه في الإدارة الجبائية، أو عدم الرد عليه مطلقا، و لا يكون هذا إلا في غضون مدة زمنية محددة قانونيا.

[1]- سعد محي محمد: مرجع سابق، ص 159.

ج. **الإشعار بالتقويم:** حيث يجب أن تعلم الإدارة الجبائية عن كل تعديل أو تغيير قد تأتي به التحقيقات، و ذلك عن طريق الإشعار بالتقويم مع وصل الاستلام، و يشترط شرحه و تفصيله بصفة كافية، و يسمح للمكلف بإعادة تشكيل أسس فرض الضريبة و تقديم الملاحظة أو الإعلام عن قبوله لها.

2. **التزامات المكلف جبائيا:** يجب على المكلف احترام الالتزامات سواء كانت ذات طابع محاسبي أ و جبائي حتى يتفادى العقوبات الجبائية، و تتمثل هذه الالتزامات في القانون التجاري الجزائري بالمواد 09، 10، 11، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. **مسك دفاتر اليومية:** إذ أن "كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة تاجر ملزم بمسك دفتر يومية، يقيد فيه يوم بيوم العمليات المقامة، شرط أن يحتفظ بهذا الدفتر و كل المستندات التي تسمح بالتحقيق في العمليات يوما بيوم".[1]

ب. **إلزامية مسك دفاتر الجرد:** حيث ينص القانون على ذلك بعبارة: "يمسك دفتر الجرد حسب التاريخ بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان على الهامش" كما يجب أن يكون مؤشرا من طرف المحكمة و يخلو من كل فراغ أو بياض، و تمنع الكتابة في الهوامش و كذا الشطب.[2]

ج. **حفظ دفاتر المحاسبة و سندات المراسلة:** حيث يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية و سندات المراسلة و الصور المطابقة للرسائل لمدة 10 سنوات.[3]

د. **تقديم التصريحات اللازمة:** إذ يجب على المكلفين تقديم تصريح للإدارة الجبائية عن بداية النشاط، و كذا تقديم التصريحات الخاصة بالمداخيل، و كذا التصريحات الخاصة بالتنازل أو توقف النشاط

[1]- المواد 09، 10 من القانون التجاري الجزائري.

[2]- المواد 09، 10 من القانون التجاري .

[3]- المادة 12 من القانون التجاري .

المبحث الثالث: معوقات السياسة الجبائية

إن استخدام السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف العامة للدولة لا يسلم من عوائق و عراقيل تحول دون فعاليتها و استمرارها بشكل من شأنه انحراف التوقعات و النتائج عن الخطط المسطرة مسبقا.

إن ثقل الاقتطاعات الجبائية (الضغط) تفرض على العنصر الجبائي حتمية تقليل العبء إلى أدنى حدوده الممكنة، بغض النظر عن المقدرة التكليفية و مبدأ العدالة في تأسيس هذا الاقتطاع، ولقد بينت تجارب الشعوب أن كل عنصر جبائي سواء بالبلدان المتطورة أو بالبلدان النامية يعمل جاهدا للتخلص من العبء الجبائي بالسبل كافة، فنجد الموظف (العامل الأجير) يطالب بزيادة الأجر لينقل العبء إلى رب العمل و هذا الأخير يحمّله إلى تكلفة السلعة المنتجة، ليحملها التاجر في الأخير إلى ثمن البيع.[1]

إن ارتفاع العبء الجبائي يدلي بآثار و نتائج سيئة تصيّر من السياسة الجبائية أداة للتفكك المالي و الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي حيث يقول Tobatoni: "إن التحفيز الوحيد المؤكد للجباية المثقلة هو التحفيز على الغش".[2]

و تتجلى مظاهر المعوقات الجبائية في الضغط الجبائي والإزدواج الضريبي والتجنب الجبائي بشقيه الغش و التهرب.

المطلب الأول: الضغط الجبائي

تشكل الاقتطاعات الجبائية أهم مصادر تمويل الدولة، ويعمد إليها بالأخذ في الحسبان جملة مقاييس تساهم في عدم إضعاف الحصيلة الجبائية التي من شأنها – المقاييس- عرقلة الحركة الاقتصادية، ومن هذه المقاييس ما يسمى "الضغط الجبائي".

---

[1]- شامية أحمد زهير، خالد الخطيب: مرجع سابق، ص 213.

[2]- محمد فلاح: **السياسة الجبائية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 72.

الفرع الأول: مفهوم الضغط الجبائي وأنواعه

إن الضغط الجبائي هو نسبة الاقتطاعات الجبائية مقارنة بعملية الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام [1] ، والذي يسمح لنا بتحديد العبء المالي الذي يتحمله الأشخاص (الطبيعيون والمعنويون) والاقتصاد الوطني ككل، حيث أن ارتفاع الموارد العائدة للخزينة العمومية من جهة، وضعف الموارد الموجهة للأشخاص (المستثمرين)، والذي يحول دون مواصلة أنشطتهم الإنتاجية، لذلك فإن ارتفاعه يعد عائقا في طريق التنمية.

وتنحصر معايير الضغط الجبائي في مختلف الدول على نسبة الاقتطاعات الكلية أو القطاعية أو الفردية حيث يتم تحدها كالتالي:

$$\text{الضغط الجبائي الكلي} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية}}{\text{الدخل الوطني الخام}}$$

$$\text{الضغط الجبائي الفردي} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية الفردية}}{\text{الدخل الفرد}}$$

$$\text{الضغط الجبائي القطاعي} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية من القطاع}}{\text{الدخل القطاعي}}$$

[1] أنظر-عبد المجيد قدي : **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،مرجع سابق، ص: 156.

- xavier badin :op-cit, p4

ومما تجدر الإشارة إليه تحديد مختلف أصناف الدخل وخاصة الدخل الفردي، إذ من الصعب تحديد العبء الذي يتحمله الفرد إثر الاستقطاعات الملقاة على استهلاكاته، ولإظهار حقيقة هذا الضغط يحسب متوسط العبء الجبائي الفردي من خلال قسمة مجموع الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة على عدد السكان، ولذلك يعمد إلى مفهوم الصحة النسبية للضغط الجبائي.

كذلك هناك الضغط الجبائي الحقيقي والوهمي، حيث يرتبط الأول بالتنظيم الداخلي للجباية، والثاني يخص الدول ذات الريوع البترولية، إذ من شأنها (الريوع البترولية) أن تضخم النسبة ولا تعطينا صورة حقيقية عن العبء[1]، ذلك أن الضغط الجبائي للجباية العادية المنسوب إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة، ونجد الضغط الجبائي الحقيقي يتكون من نوعين:

$$\text{الضغط الجبائي غير المباشر} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة}}{\text{حجم النفقات الاستهلاكية}}$$

$$\text{الضغط الجبائي المباشر} = \frac{\text{الاقتطاعات الجبائية المباشرة}}{\text{حجم المداخيل المحققة}}$$

الفرع الثاني: حدود الضغط الجبائي (منحنى لافير)

لقد حدد الأسترالي كولن كلارك (COLIN CLAREK) 1950 مستوى الضغط الجبائي النموذجي ب 25% [2]، واعتبرها أحسن نسبة تسمح بروح المبادرة، إلا أن هذه النسبة

[1] hannick l'horty: **Pression Fiscal Sur Les Revenue De L'epargne**, une estimation dans trois pays européens, centre d'etude des politique économiques de l'université d'EVRY,05-18,sept 2005,p1.

[2] - ناصر مراد: **تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 2003/09، ص: 212.

لا يؤخذ بها إلا في اقتصاديات الدول المتطورة، في حين نادى اقتصاديون آخرون من الفيريوقراطيين بألا تتجاوز نسبته 10%، وفي المقابل ارتأى (Goode, Kaldor) إلى رفع معدل الضغط لأغراض النمو، إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي آرثر لافير (A. LAFFER) آخذا بنظرية العرض مبينا بواسطة منحنى أن هناك مستوى حرج إذا تخطته معدلات الاقتطاع يعمل على تثبيط النشاط الاقتصادي ودون أي مردودية تجبى من ذلك. [1]

الشكل (1-1): منحنى لافير: مردودية الاقتطاع بدلالة المعدلات

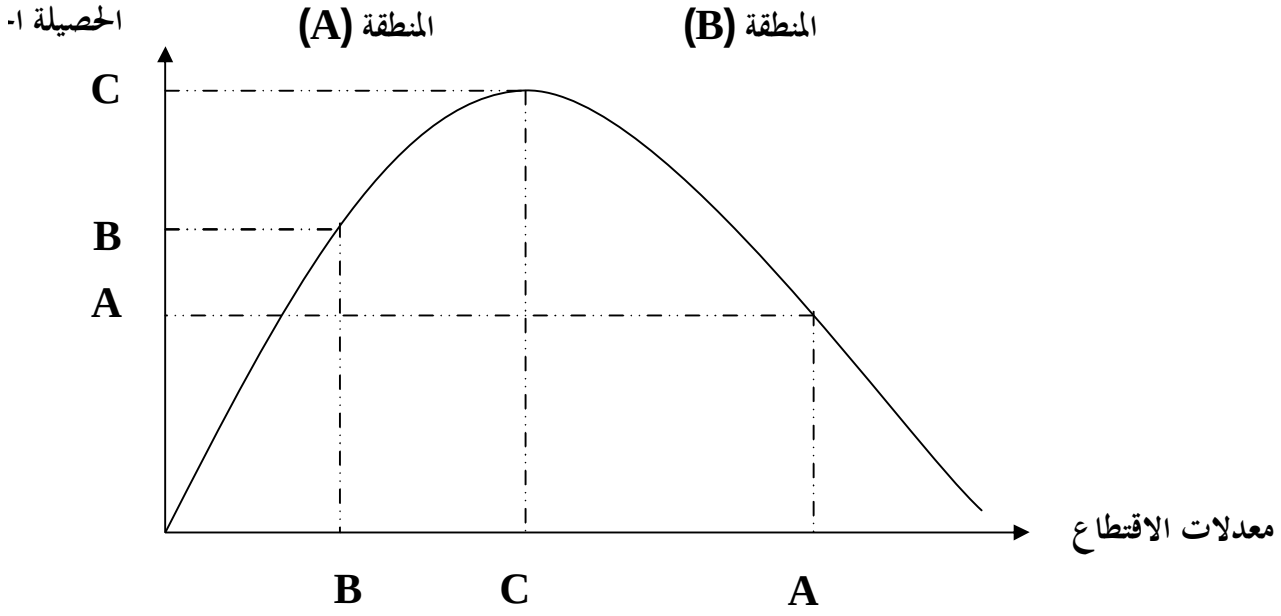

المصدر: الحبيب فايز إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، 1994، ص: 389.

يتضح من المنحنى أن الحصيلة الجبائية تتناسب طردا ومعدل الاقتطاع إلى غاية عتبة حرجة تبدأ عندها الحصيلة بالتراجع مهما زادت المعدلات، وما يعاب على تحليل لافير أنه لم يعرف معدل الضغط الجبائي المفترض عدم تجاوزه. [2]

إن الحصيلة الجبائية حسب لافير ترتبط بمرحلتين مختلفتين:

[1]- Pierre Beltrame, op.cit, p : 162.
[2]- Michel Bouvier : **Production Au Droit Fiscale Generale Et La Theorie De L'impot**, 6ème édition, LG.D.J. Paris, 2004, p : 208.

المنطقة (A): تعبر عن الحدود المقبولة والعادية للضغط الجبائي، فتساعد على ارتفاع دخل المكلفين وبالتالي ارتفاع الطلب ونمو الاستثمار، وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.

المنطقة (B): يلاحظ أن ارتفاع الضغط الجبائي يخفض من دخل الأعوان الاقتصاديين فيعملون جاهدين إلى رفع معدلات النمو وحجم العمالة.

لقد أثبت الواقع غير ذلك، إذ لا توجد حدود معينة بعينها، فمعدلات تصلح لدولة ما وتواكب سياستها العامة في حين تخفق عندها دول أخرى.

إن تحديد مستوى الضغط الجبائي يثير عدة قضايا، فيستعصي من حيث تحديد مفهوم الاقتطاع، أي يتحدد حسب فلسفة الاقتطاعات المعتمدة في الدولة، فنجد أن معدل الضغط الجبائي في فرنسا قد بلغ 44.3% سنة 1988 متضمنا لمحاصيل الضمان الاجتماعي تصبح النسبة 17.5%.

إن ارتفاع معدلات الضغط لا توحي بالضرورة إلى تحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعليه فإن الحدود المثلى للضغط الجبائي ستستخلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الظروف ومستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي.

رغم اختلاف آراء الاقتصاديين وتفاوتها بخصوص حدود الضغط الجبائي، فإن المحكم الرئيس هو مدى إنتاجية الإنفاق العام الذي تموله هذه الاقتطاعات، إذن فبقدرها الإنتاجية تزيد وتنقص شرعية الاقتطاعات.

الفرع الثالث: محددات الضغط الجبائي

يعتمد الضغط الجبائي على عاملين اثنين: العامل الاقتصادي المتمثل في المقدرة التكليفية و العامل النفسي (السيكولوجي) المتمثل في الضغط الجبائي النفسي.

فبخصوص العامل الاقتصادي فيتعلق الأمر لمدى قدرة المجتمع على تحمل العبء الجبائي من خلال تخصيص جزء من دخله لاستقطاعات الدولة المخصصة لتغطية الأعباء العامة، و يضبط

مفهوم المقدرة التكليفية من ناحيتين (عامة و فردية) على أنها الدخل القومي مطروحا منه حد الكفاف، أو بعبارة أخرى المقدرة الإنتاجية للمجتمع مطروحا منها مستوى الاستهلاك الضروري[1] مقومين بالنقود و الثانية تدل على إمكانية توزيع العبء العام على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين كل حسب قدرته.

1. المقدرة التكليفية العامة:

هي كم نسبي بحملة عوامل نذكر منها:[2]

أ. **حجم و هيكل السكان:** فكلما كانت زيادة الحجم السكاني بمعدل يفوق معدلات تزايد الدخول فإن المقدرة التكليفية للفرد تقل و العكس صحيح كما أن المجتمعات الشابة ذات قوة عمل هائلة تزيد من المقدرة التكليفية للفرد و المجتمع ككل.

ب. **الحد الأدنى للمعيشة:** و هو الحد من الدخول الذي يجب ألا تمسه الاقتطاعات الجبائية، و يصطلح على هذا الخط بـــ: "خط الفقر" و هو يختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية.

ج. **سياسة الإنفاق العام:** إن استغلال حجم الاقتطاعات لأغراض غير منتجة تزيد من العبء على المكلفين، فتدفعه لمحاولة التفلت منها مستقبلا، في حين نجد العكس إذا ما انتهجت الرشادة الانفاقية.

د. **توزيع المداخيل:** فنجد في المجتمعات ذات مستويات الدخل المتقاربة أن المقدرة التكليفية تختلف عنها في المجتمعات التي تعرف تفاوتات حادة في مستويات الدخل.

2. **المقدرة التكليفية الفردية:** وتتحد هي الأخرى بعوامل أهمها: [3]

[1]- فوزي عبد المنعم: مرجع سابق، ص 102.

[2]- المرجع نفسه، ص 105.

[3]- المرجع نفسه، ص: 106.

أ. **مستوى الدخل واستقراره:** حيث تزداد المقدرة التكليفية للعنصر الجبائي كلما زاد مصدر الدخل ثباتا واستقرارا، لذلك تختلف درجة تحمل العبء بين مداخيل العمل ومداخيل رأس المال.

ب. **نفسية الفرد ووعيه المالي:** يرتبط تاثير الاقتطاع إلى حد كبير بمستوى المعيشة ومدى ما تتوخاه الدولة من عدالة في توزيع العبء الجبائي.

أما المحدد الأساسي الثاني فهو العامل النفسي السيكولوجي، والذي يتجلى في شعور المكلف وإحساسه اتجاه الدولة، فهو يعبر عن درجة الثقة التي يحملها العنصر الجبائي للدولة في اتخاذ القرارات الإنفاقية الرشيدة الممولة بالاقتطاعات الجبائية.

المطلب الثاني: الازدواج الضريبي

طرحت فكرة العدالة الجبائية عدة مسائل منها ظاهرة الازدواج الضريبي التي حظيت باهتمام كبير على الصعيد المحلي والدولي من أجل تفاديها وسعيا وراء تحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي لذلك هذه الظاهرة تثار عند إقرار أي نظام جبائي.

الفرع الأول: مفهوم الازدواج الضريبي

لما كان كتاب المالية العامة لا يتفقون على تعريف محدد لظاهرة الازدواج الضريبي فإن معظمهم يعرفونه بأنه: " خضوع المال نفسه لأكثر من مرة لضريبة من نفس النوع ونفس الشخص في نفس المدة" [1] وهكذا يتحقق الازدواج أو التعدد الضريبي بتوافر الشروط الآتية مجتمعة:

- أن يكون الممول واحدا؛
- أن يكون المال الخاضع للضريبة واحدا؛

[1]- زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص: 180.

- أن تكون الضريبتان أو الضرائب من نوع واحد أو متشابهة على الأقل؛
- أن تكون المدة التي تدفع عنها الضرائب واحدة؛

ويجدر بنا أن نميز بين الازدواج الضريبي القانوني والازدواج الضريبي الاقتصادي، فإذا فرضت ضريبة على أرباح شركة مساهمة، وأخرى على مساهميها في تلك الأرباح لم يكن هناك ازدواج ضريبي من الناحية القانونية لتميز شخصية الشركة عن شخصية المساهمين، أما من الناحية الاقتصادية فإن هناك ازدواجية لأن المساهمين هم الذين يتحملون في النهاية كلتا الضريبتين. [1]

الفرع الثاني: أنواع الازدواج الضريبي

يختلف نوع الازدواج الضريبي من حيث مكان الوقوع (داخلي، خارجي) ومن حيث إرادة المشرع من عدمه (مقصود، غير مقصود) ويلي تفصيلها كالآتي:

1. من حيث مكان الوقوع: ويكون الازدواج في هذه الحالة إما داخليا (محليا) أو خارجيا (دوليا).

أ. **الازدواج الضريبي الدولي:** يرجع هذا النوع من الازدواج إلى أن كل دولة لها السيادة في أن تضع نظامها المالي وفقا لحاجاتها ونظمها دون مراعاة للتشريعات الجبائية عند غيرها من الدول، ولهذا ينشأ الازدواج والتعدد طالما أن هذه التشريعات في الدول متباينة المبادئ.[2]

إن هذه الظاهرة لها أهميتها الخاصة كونها تمثل عقبة أمام انتقال عناصر الإنتاج بين مختلف الدول، وهذا ينعكس بشكل سلبي على التوزيع الأمثل والعادل للموارد البشرية والطبيعية في إطار الاقتصاد الدولي، والسبب وراء هذه الظاهرة يكمن في توسيع الدول في فرض الضرائب بهدف زيادة إيراداتها العامة، مما يتطلب كحل لهذه الظاهرة- التنسيق بين

[1]- أنظر: - فوزي عبد المنعم: مرجع سابق، ص: 229.
- محمد عباس محرزي:،مرجع سابق، ص: 193.

[2]- فوزي عبد المنعم: مرجع سابق، ص: 231.

الدول.[1]

ب.**الازدواج المحلي (الداخلي):** هو ذلك الازدواج الذي يتم داخل حدود الدولة الموحدة، ويتوفر الشروط السالفة الذكر، نتيجة لتعدد السلطات المالية بحيث قد تفرض الحكومة المركزية ضريبة معينة ثم تقوم السلطات المحلية بفرض نفس الضريبة، ونجد هذا النوع يتحقق في الدول الفيدرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث إذا فرضت الحكومة المركزية على وعاء ضريبي، ثم قامت ولاية من الولايات بفرض نفس الضريبة على نفس الوعاء، فهنا يتحقق الازدواج الضريبي الداخلي، ونفس التفسير يطبق على الدولة البسيطة الموحدة. [2]

2. من حيث إرادة المشرع: ونجد في هذه الحالة نوعين من الازدواج وهما:

أ. **الازدواج المقصود:** يتضح من اسمه أن المشرع قام بفرضه بإرادته وعلمه بنتائجه وذلك لتحقيق متطلبات السياسة الجبائية من أجل تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية إضافة إلى تأمين إيرادات الهيآت المحلية.

فالأغراض المالية تتمثل في تمويل الخزينة العامة للدولة بالإيرادات اللازمة لدفع العجز، والأغراض الاقتصادية تتمثل في توجيه المشروعات نحو الاستثمار المرغوب فيه ودعمه أما الأغراض الاجتماعية فتتحقق عن طريق فرض ضرائب على رأس المال بحيث تزيد من أعباء الطبقات الغنية دون الطبقات الفقيرة بالإضافة إلى الضرائب التصاعدية، كل ذلك يهدف إلى توزيع الدخول بطريقة عادلة. [3]

---

[1]- ناصر مراد: **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2001، ص: 164.

[2]- بريشي عبد الكريم، **فعالية النظام الجبائي في ظل توجيه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص: 97.

[3]- عبد الله الصعيدي: مرجع سابق، ص: 123

ب.**الازدواج غير المقصود:** ويعني بأن الضرائب التي يتم فرضها ستؤدي إلى الازدواج دون أن يدرك المشرع ذلك، ويحدث ذلك على الغالب بسبب خلل في التشريع وعدم توزيع الاختصاص الضريبي بصورة دقيقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية أو عدم وجود اتفاقيات دولية لمنع هذا الازدواج. [1]

الفرع الثالث: سبل معالجة الازدواج الضريبي

نظرا لما يسببه الازدواج الضريبي من آثار سلبية على الممول وعلى الاقتصاد الوطني، نجد كل (جل) التشريعات تهدف إلى الحد منه بالقضاء على أسبابه.

1. **أسباب الازدواج الضريبي:**[2] سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الدولي تعود أسبابه إلى عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية ومن هذه الأسباب:

ز. تزايد حجم النفقات العامة مما يدفع الدولة إلى التوسع في فرع الضرائب.

ح. رغبة الدول في تحقيق العبء النفسي على الأشخاص من خلال ارتفاع معدلات الضرائب وتقسيمها – المعدلات- على أكثر من ضريبة متشابهة.

ط. التوسع في الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة مما يتطلب فرض الضريبة على كافة الدخل دون مراعاة مصدره.

ي. الحركة القوية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية وسهولة انتقال اليد العالمة بين الدول.

ك. اختلاف التشريعات الجبائية وعدم التنسيق بينها.

2. **سبل معالجة ازدواج الضريبي:**

يتم معالجة الازدواج الضريبي على المستوى الداخلي من خلال قيام الدول بعدم فرض الضرائب إلا على الأموال الواقعة على أراضيها وما يتحقق داخل حدودها من أرباح، أو أنه في

[1]- ذنيبات محمد جمال:مرجع سابق، ص 95.

[2]- بريشي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 99.

حالة امتداد سلطاتها الجبائية إلى الخارج أن تقوم بخصم من ضرائبها ما يدفع من ضرائب عن نفس الأموال والأرباح في الخارج.

أما فيما يتعلق بالازدواج الضريبي الدولي فيتم علاجه من خلال اتفاقيات الدولية التي من نشأتها أن تخفف أو تلغي حدة التعدد الضريبي الدولي، فقد تكون هذه الاتفاقيات ثنائية أو متعددة وأطراف بين هيئات دولية، بحيث تلتزم الدولة الموقعة عليها لمعالجة التعدد الضريبي الدولي بصفته يشكل عائقا أمام حرية تنقل رؤوس الأموال بين مختلف الدول. [1]

المطلب الثالث: الغش و التهرب الجبائيين

إن تصور ظاهرة الغش الجبائي و ما ينتج عنها من آثار سلبية يستدعي تحديد الظاهرة بشكل دقيق، و معالجتها من أسبابها و التي تعتبر كثيرة و متعددة.

الفرع الأول: الغش الجبائي

يعتبر الغش الجبائي أحد وجهي التملص من الاقتطاعات الإجبارية بمعارضة و مخالفة صريح التشريعات و القوانين و الإجراءات الجبائية للتخفيف من حدة العبء الجبائي جزئيا أو كليا، و تحميله إلى جهات أخرى.

إنه من الصعب تحديد مفهوم الغش الجبائي تحديدا دقيقا لتباين التشريعات الجبائية من دولة إلى أخرى، و اختلاف وجهات نظر كتّاب و علماء المالية، إذ أن تحديده يستند إلى إلتحام آراء رجال القانون و الاقتصاد و مختصي الجباية[2] فعُرّف على أنه: "مخالفة القوانين الجبائية بهدف الإفلات من الاقتطاعات أو تقليل حجم الوعاء الضريبي".[3]

[1] - فوزي عطوي: **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص: 270.

[2] - André Margairaz : **La Fraude Fiscale Et Ces Succedanés**, ed. Vaudoise lausanne, 1977, p.16.

[3] - L-Mehl et Beltrame : **Science Et Technique Fiscales** , Thémis, Paris, 1984, p.687.

و عرفه (Andre Barilari) بأنه: "الامتناع أو التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، و نماذجه متنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات، تضخيم النفقات".[1]

و قد كتب جون جاك نوّي (Jean Jaques Neuer): "الغش الجبائي ينجم عن لإخفاء قسم من الضرائب أو تعظيم جزء من التكاليف، و هو ما يوصف بالسلوك الإجرامي".[2]

أما التهرب الجبائي فهو خلاف الغش فقد عرّف على أنه: "تخلص المكلف من العبء الملقى عليه كليا أو جزئيا دون أن يعكس عبأه على الغير".[3]

و يكمن الفرق بين التهرب و الغش الجبائيين في كون الأول يُستند إليه باستغلال الثغرات و الفجوات الموجودة في التشريع التي تشكل منافذ له لتدنية الأعباء الجبائية المستحقة عليه و لا مسؤولية له أمام القانون، أي لا يعاقب عليه القانون[4] أما الغش الجبائي فهو التملص بصفة إرادية من القانون بانتهاج سبل التزوير و التدليس، و يكون صاحبه مسؤولا أمام القانون، و في حالة اكتشافه يتحمل غرامات و عقوبات مادية و معنوية.

1. **أركان الغش:** مما سبق ذكره من تحديد مفهوم الغش الجبائي يتبين أنه يرتكز على ركنين و هما الركن المعنوي و الركن المادي و هما كالتالي:

أ. **الركن المعنوي:** و يعني قصد المكلف و مدى وعيه عند مباشرة إختراق القوانين و إرتكاب المخالفات، فالإدارة الجبائية تعمل جاهدة على التثبت من قصد المكلف إن كان بحسن أو بسوء نية؟، و يتجلى إثبات سوء النية من خلال عدم تقديم التصريحات أو إهمالها،

---

[1] - André Barilari : **Lexique Fiscale**, PUF, France, 1984, p.13.

[2] - Jean Jaques Neuer : **Fraude Fiscale Internationale**.

[3] - حسن عواضة ، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة و الموازنة و الضرائب**، دار الخلود للصحافة، 1995، ص 391.

[4] - نصيرة يحياوي: **الغش و التهرب الجبائيين**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 44.

و كذلك بعدم الرد على توضيح الإدارة أو عن طريق أهمية الإخفاء و تكراره.[1]

ب. **الركن المادي:** و يقصد به الفعل محل الإخلال و اختراق القوانين الجبائية، فلا يكون هناك فعل غش ما لم يتجاوز تأسيس الاقتطاع مبلغه الحقيقي، نتاجا لتطبيق الأحكام القانونية، أو نتيجة إتفاق مع الإدارة الجبائية.

جدول رقم(02): أوجه التشابه و الاختلاف بين الغش و التهرب الجبائيين.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
- كلاهما يؤدي إلى تدنية العبء الجبائي. - كلاهما ناجم عن انعدام الحس المدني. - كلاهما ناجم عن سوء نية.	- الغش يتم بمخالفة صريح التشريع، و هو خلاف التهرب. - الغش يوقع على المكلف عقوبة على خلاف التهرب فهو مشروع.

المصدر: من إعداد الطالب بناء: محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، ج1، منشورات جامعة حلب، 1978، 1979، ص 287-288.

2. **طرق و أساليب الغش:** لقد اختلفت وتنوعت أساليب الغش باختلاف و تباين الأنشطة الممارسة، و تتلخص كل الطرق في نمطين: الأول يهتم بتعظيم التكاليف و النفقات، و الثاني يتمثل في تدنية المداخيل و نوجزها كالآتي:

أ. **تجنب الاقتطاع:** فيعمل المكلف إلى تجنب الاقتطاعات من خلال تجنبه الواقعة المنشئة للاقتطاع، كأن يتجنب المنتج ممارسة الأنشطة المفروض عليها اقتطاعات عالية، أوكما يتجنب المستهلك طلب المنتجات المفروض عليها اقتطاعات عالية أيضا، و قد يستطيع الممول تجنب دفع الضريبة من خلال استغلال نقاط الضعف السائدة في التشريع، أو إستغلال التضارب بين بنود التشريع و اللائحة التنفيذية و بعض الإجراءات التنفيذية التي

[1]- محمد فلاح :**التهرب الجبائي و تأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص ص 146-147.

تصدرها وزارة المالية، و في سبيل ذلك يلجأ للاستعانة بأهل الخبرة و الاختصاص، و بالتالي لا تصدر عليه أي عقوبة لعدم ارتكابه أي خطأ[1].

و مما هو جدير بالاحتمال أن تكون هذه الثغرات القانونية طبيعة إرادية من المشرع بغية توجيه القطاعات الاقتصادية إلى ما تصبو إليه السياسة الاقتصادية عامة و الجبائية خاصة.

ب. **تحميل العبء الجبائي إلى جهات أخرى:** إذ يقوم الممول القانوني بتحميل العبء المفروض عليه أو المستحق أو المسدد في إتجاه المراحل التالية أو السابقة للإنتاج أو تداول السلع و الخدمات محل الإخضاع[2]، و يكون تحميل عبء هذه الاقتطاعات بالزيادة في الأسعار المطبقة من طرفهم أثناء فترة التوسع.

ج. يعمد الخاضعون للاقتطاع و خاصة المنتجين إلى تخفيض القيمة الرأسمالية للأصول المالية و المادية محل الإخضاع بما يعادل القيمة الرأسمالية الحالية للاقتطاع المستحق خلال العمر الإنتاجي المتوقع أو في الرفع من نفقات و تكاليف الخصم.[3]

د. **التمرد الصريح ضد الإدارة الجبائية:** و هو ما يؤدي غالبا إلى الصراع المسلح للإطاحة بالنظام السياسي و الاقتصادي القائم.[4]

الفرع الثاني: أسباب الغش الجبائي

إن النظر الدقيق في الغش الجبائي و معرفة أسبابه و دوافعه أمر غاية في الأهمية فعلى الرغم من أن أسبابه كثيرة و متعددة تختلف باختلاف التشريعات المالية و الأوضاع السائدة في المجتمع إلا أننا نذكر جملة منها و هي كالآتي:

---

[1] Nicolas reichen: impot "évasion,soustraction et fraude fiscale et blanchiment des capitaux", l'expert comptable, suisse, 8/02, p 706.

[2] - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي:مرجع سابق، ص 154.

[3] - Jean Claude Martinez : la fraude fiscale, op-cit, p.71.

[4] - محمد فلاح: **السياسة الجبائية**، مرجع سابق، ص 97.

1. **الأسباب الاقتصادية:** تشكل الأوضاع الاقتصادية دورا في الغش الجبائي فتتناسب مقاومة المكلفين عكسا و الحالة الاقتصادية، فتقل وقت الإزدهار و الرخاء الاقتصادي، و ترتفع وقت الكساد و الضعف[1]، إذ أنه من الواضح أن الأزمات المالية و الاقتصادية للمكلف تجعله يتمادى في التملص و التهرب جزئيا أو كليا، في حين نجد أن بعضا من ذوي الدخول البسيطة يسدّدون المستحقات الجبائية بصورة سليمة.
2. **الأسباب السياسية:** إن النظام الجبائي يعكس الطبيعة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للمجتمع، و تكمن أهميته في حاجة الدولة إلى موارد مالية تواجه بها السياسة الإنفاقية العامة، فزيادة الاقتطاعات لتجسيد سياسة اقتصادية و اجتماعية ما تنافى رغبات و طموحات المجتمع، تجعل المكلفين يحاولون بشكل من الأشكال محاولة التملص من هذه الاقتطاعات رغبة منهم في عدم التجسيد ، لاعتقادهم بعدم رشاد هذه السياسة، و بالتالي تزداد مقاومتهم أكثر كلما فقدوا ثقتهم في سلطة متخذي القرار (الرئيس، الوزير).[2]
3. **الأسباب الأخلاقية:** تعتبر سلوكيات و تصرفات العنصر الجبائي (الفردية و الجماعية) أحد أسباب الغش الجبائي، فكلما زادت درجة الوعي الجبائي للأشخاص الطبيعيين و المعنويين قل الغش، و كلما كان الوعي ضعيفا كان الباعث النفسي إلى التهرب قويا و ملموسا، ويقصد بالوعي مدى قناعة المكلف بتسديد ما عليه من التزامات اتجاه الإدارة الجبائية، لذا توجب على الإدارة الجبائية أن تعمل على بناء جسور الثقة بينها و بين العنصر الجبائي ذلك لما له من أثر على تحسين العلاقة و بالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.

و من جهة أخرى فإن قلة درجة الوعي و سلوكيات العناصر الجبائية تخلق صعوبات و مشاكل تعترض سير الإدارة في تحديد الوعاء و تقدير مبلغ الاقتطاع، مما يبعد بالضرورة

[1]- فوزت فرحات: **المالية العامة و التشريع الضريبي العام**، لحسون للنشر و التوزيع،بيروت،ط1، 1997، ص 78.
[2]- المرجع نفسه، ص 79.

تطبيق العدالة الجبائية، و كذلك ضعف سلوكيات موظفي الإدارة الجبائية من عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة، تقبلهم للرشاوي، و غياب الرقابة العامة، كلها تعد لحساب التهرب و المهربين.

4. **الأسباب القانونية:** إن صياغة التشريع الجبائي و ما يمتاز به من تعقد في التركيبة القانونية (وجود كم هائل من النصوص القانونية)، و صعوبة تسيير الاقتطاعات بأمثلية يعتبر باعثا ومحفزا للغش الجبائي، فنجد كثرة الاقتطاعات (ضرائب على الدخل، الرسوم، إتاوات...) و وجود ثغرات في التشريع (قوانين الإعفاءات و التخفيضات) من شأنها المساهمة في التملص من الواجبات الجبائية، و هذا ما يؤخذ على الأنظمة الجبائية في الدول النامية.[1]

كما أن عدم استقرار الأنظمة الجبائية و كثرة التغييرات و التصحيحات التي تطرأ عليها من حين لآخر بإدخال أحكام جديدة و إلغاء أخرى، لا يمكن العناصر الجبائية و لا موظفو الإدارة من إستيعاب مضمون النظام الجبائي.[2]

كما نجد أيضا أن نظام العقوبات المفترض تطبيقه على المخالفات (غش، تأخير) الذي من شأنه أن ردع محاولات إفلات ديون الاقتطاع، ظل غائبا.

الفرع الثالث: تصنيفات التهرب و الغش الجبائيين

يمكن تقسيم الغش الجبائي إلى عدة أصناف من حيث درجة تركيبه(تعقده) والمكان والمشروعية و هي:

1. **من حيث درجة تركيبه (تعقده):** و في هذه الحالة نجد نوعين و هما الغش البسيط و الغش المركب.

[1]- الحاج طارق: **المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1998 ص 84.

[2]- فلاح محمد: **السياسة الجبائية**، مرجع سابق، ص 79.

أ. **الغش البسيط:** و هو إقتران سوء النية بالفعل محل الغش، غاية العنصر الجبائي في ذلك التخلص من الاقتطاع المؤسس، و ذلك بمحاولة خداع الإدارة الجبائية من خلال تقديم تصريحات خاطئة كانت أم ناقصة، أما حصول الغش دون نية قصد يعد من قبيل الغش الخطأ.

ب.**الغش المركب:** و يعتمد العنصر الجبائي في هذا النوع إلى استعمال طرق تدليسية بنية القصد من خلال تقديم وثائق و فواتير مزورة، و الامتناع عن تقديم تصريح للإدارة الجبائية و مسح كل الأدلة ترقبا لأي مراقبة جبائية، و يختلف الغش المركب عن البسيط بتوافره على العناصر التالية: عنصر النية، عنصر التدليس، و العنصر المادي.

2. **من حيث المكان:** و يشمل نوعين محلي و دولي و هما:

أ. **الغش المحلي:** و يكون عند قيام العنصر الجبائي بالعزوف عن دفع المستحق الجبائي داخل وطن* إقامته.

ب.**لغش الدولي:** و يكون محله خارج الحدود السياسية للوطن الأصلي للعنصر الجبائي، و هو – الغش الدولي – يمارس من قبل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المتواجدين في مقرات اجتماعية خارج الحدود الوطنية[1]، كأن يتم التلاعب في التصريح بأسعار الصفقات التجارية.

3. **من حيث المشروعية:** ينقسم الغش الجبائي من حيث مشروعيته إلى غش جبائي مشروع و آخر غير مشروع.

أ. **الغش الجبائي المشروع:** و يعني تخلص العناصر الجبائية من المستحقات الجبائية بالاستفادة من الثغرات و الفجوات الموجودة في القانون، إذن فالعنصر الجبائي يتصرف في إطار

* و يشمل البلد الذي ينتمي إليه من حيث الجنسية و الإقامة.

[1]- نصيرة يحياوي، مرجع سابق، ص 51.

قانوني من خلال سلسلة الإعفاءات و التخفيضات، و من أمثلة ذلك أن تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهميها للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، و ذلك في حالة عدم النص القانوني على تناول مثل هذه الأوعية (الأسهم).[1]

ب. **الغش الجبائي غير المشروع:** و يعني التخلص من دفع الاقتطاعات بالمخالفة الصريحة لصريح القوانين الجبائية بالتحايل و التدليس و التزوير و استعمال المزور في البيانات و التصريحات اتجاه الإدارة الجبائية في مرحلتي تحديد الوعاء أو التحصيل، فيكون عند التحصيل مثلا بتعمد العنصر الجبائي لإخفاء أمواله (كليا أو جزئيا) حتى يتعذر على الإدارة الجبائية أن تستوفي مبلغ الاقتطاع المستحق.

الفرع الرابع: مناهج قياس الغش الجبائي

إن لما تشكله الآثار السلبية للغش الجبائي ضرورة في تقديره، لكن طريقة تقديره تتميز بالصعوبة لاتسامه بالطابع السري رغم محاولات الكثير من الخبراء الإقتصاديين، فقد أبدى الخبير الإقتصادي Max Frank في سنوات التسعينات نظرة حول الغش الجبائي من خلال تحليل معطيات الحسابات الوطنية والإحصاءات الجبائية قدرت بـــ: 500 مليار فرنك سنويا[2]، فلا توجد هناك طرق ضبط و قياس دقيقة تحدده و إنما هي مناهج تعطي صورة عامة عن حجمه، و يمكن إدراج هذه المناهج كالآتي:

1. **منهج تقدير الاقتصاد السري:** يمكن من خلال هذا المنهج تحديد حجم التهرب الجبائي بناء على تقدير و ضبط حجم الاقتصاد السري "غير الرسمي"، باعتبار أن كل التعاملات في ذلك تجري بعيدة عن جاذبية القوانين الجبائية،و إن كل المداخيل التي لا يصرح بها للإدارة

[1] - غازي عناية: **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الآفاق عمان، الأردن، 1998، ص 181.

[2] Ahmed Laouej: **Etat De La Question, " Renforcer La Lutte Contre La Fraude Fiscale"**, institu Emile vandervelde (IEV), mais 2008.p 2

الجبائية لا يعتد بها في إطار الحسابات القومية.

إن للتهرب الجبائي علاقة بالاقتصاد السري و يتضح ذلك من خلال العلاقة التالية:

المعدل الضريبي المتوسط المفروضxحجم التهرب الجبائي= حجم الاقتصاد السري

و تتجلى أهم الطرق في قياس الاقتصاد السري كما يلي:

أ. **طريقة تقدير الفرق بين المداخيل و الاستهلاكات:** و يعمد هذا الأسلوب إلى تحليل الفروق الظاهرة بين الدخل المعلن و مجموع الاستهلاكات، فإن زادت هذه الأخيرة عن حجم الدخل المعلن، فهو أكبر دليل على تواجد مداخيل مولدة من الاقتصاد الموازي، و مؤدي هذه الطريقة أنها مبنية على أساس أن معاملات الاقتصاد الموازي لن تظهر في صورة دخل و إنما تظهر في صورة إنفاق.

ب. **طريقة المدخلات (استهلاك الكهرباء):** إذ يتم تقدير النمو في الاقتصاد السري بناء على استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاكه هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، حيث يتم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي و إرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد السري.

ج. **طريقة المؤشر النقدي (المنهج النقدي):** تقوم هذه الطريقة على افتراض مفاده أن التعاملات في السوق الموازي تتم باستخدام النقود السائلة محاولة في إخفاء المعاملات التي قد تكشف إذا تمت بوسائل دفع أخرى، و بالتالي فيزداد الطلب على النقود السائلة رغم وجود وسائل دفع و تعاملات أخرى، الأمر الذي يدلي إلى حركة اقتصاد غير رسمي.

و يجد أصحاب هذه الطريقة نماذج نقدية مختلفة لقياس حجم الاقتصاد السري و لعل أهمها:

- **متغير المعدل و الثابت:** يستند هذا المنهج على فرضية وجود معدل نقدي ثابت في ظل عدم وجود الاقتصاد السري، و يتطلب هذا المنهج تحديد سنة مرجعية لمقارنة المعدل النقدي الثابت بمختلف الأسعار النقدية للمراحل المدروسة، فعندما يكون المعدل النقدي للسنة المدروسة أكبر من السنة المرجعية فهو دليل على وجود نشاطات الاقتصاد السري، و يحدد حجم التهرب من خلال المعادلة التالية[1]:

$$VFF = \left(\frac{(M_2 - M_1) \times PNB}{M_2} \right) \times \mathrm{T}m$$

حيث:

M_1: تمثل الكلفة النقدية للسنة المرجعية.

M_2: تمثل الكلفة النقدية للسنة المدروسة.

PNB/M_2: تمثل سرعة دوران النقود خلال السنة المدروسة.

VFF: حجم التهرب الجبائي.

Tm: المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

- **متغير المعادلة النقدية:** و يعتمد من خلاله لقياس حجم التهرب الجبائي باستخدام معادلة طلب العملة التي تراعي المتغير الضريبي، فتحسب سرعة دوران العملة القانونية ثم يحدد من خلالها حجم الاقتصاد السري، و من ثم حجم التهرب، و يمكن تبيان ذلك وفق المعادلة التالية[2]:

$$VFF = \frac{[(M_3 - M_2) \times PNB]}{Mo} \times \mathrm{T}m$$

حيث:

[1]- ناصر مراد: **التهرب و الغش الضريبي في الجزائر**، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2004، ص 21.

[2]- ناصر مراد: التهرب والغش الضريبي، المرجع السابق، ص 22.

(M_3-M_2): تمثل العملة غير الشرعية.

M_0: تمثل العملة الشرعية.

Tm: المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

2. **منهج تقدير عدم الالتزام الجبائي:** نظرا لصعوبة تقدير حجم الاقتصاد السري، أصبح من الضروري الاعتماد على حجم عدم الالتزام الجبائي، و تتجلى أهم الطرق في قياس التهرب الجبائي كما يلي:

أ. **طريقة الضريبة القانونية المحتملة:** و نستند على صحة الناتج الوطني الرسمي الذي يعتبر كأساس لحساب ضريبة الدخل المفترض تحصيلها، و بمقارنة هذه الأخيرة مع حجم الضريبة المحصلة فعلا نتحصل على حجم التهرب، و يوضح ذلك بالمعادلة التالية[1]:

$$INP = PFL - PFR$$

حيث:

INP: تمثل الضريبة المتهرب منها.

PFL: تمثل الضريبة القانونية المحتملة.

PFR: تمثل الضريبة المحققة.

ب.**طريقة نسبة الضريبة الثابتة:** و ترتكز هذه الطريقة على أن حجم التهرب الجبائي يساوي إلى الفرق بين الضريبة المقدرة و الضريبة الفعلية لسنة معينة و المعادلة التالية توضح ذلك[2]:

$$VFF = POES - POR$$

حيث:

POES: يمثل الاقتطاعات الجبائية المقدرة.

[1]- ناصر مراد: التهرب و الغش الضريبي في الجزائر ،مرجع سابق، ص 25.

[2]- المرجع نفسه، ص 26.

POR: مجموع الاقتطاعات الجبائية الفعلية.

VFF: حجم التهرب الجبائي.

و لإيجاد الضريبة التقديرية نحدد نسبة تمثيلية بحيث يكون فيها التهرب الجبائي عند الحد الأدنى، ثم نطبق نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج الخاص بالسنة التمثيلية على إجمالي الناتج الداخلي للسنة المدروسة.

الفرع الخامس: آثار التهرب الجبائي و كيفية معالجتها

يؤدي التهرب الضريبي إلى آثار ضارة اجتماعية و اقتصادية و مالية، فمن الناحية الاجتماعية يؤدي إلى إضعاف أخلاق الأفراد و إلى إضعاف روح التضامن بين الأفراد داخل الدولة الواحدة[1]، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل العبء، فتصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تصبح عامل فساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل المشروعة و غير المشروعة قصد التحايل و الإفلات.[2]

و من الناحية الاقتصادية يؤدي التهرب إلى جذب عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يكثر فيها التهرب حتى و لو كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة وبالتالي فإن نموها يؤدي إلى بقاء واستمرار المشروعات الأقل كفاءة وبالتالي يؤدي التهرب إلى الإضرار بإنتاجية الاقتصاد القومي وضعف قوته وإتساع دائرة الفقر[3].

ومن الناحية المالية فإن التهرب يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية وبالممولين، فالضرر على الخزينة العمومية من حيث أنه يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الجبائية ومن ثمة إنخفاض المالية العمومية، وبالتالي يؤدي إلى عدم قيام الدولة بوظائفها على أكمل وجه ومن ثمة إنخفاض مستوى

[1]- محمد سعيد فرهود،: مرجع سابق، ص 290.

[2]- ناصر مراد: **فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق**، دار هومة، البليدة (الجزائر)، 2002، ص 164.

[3]Mike Lewis: **Evasion fiscale international et pauvroté,"Global tax evasion"**, social watch report, Uruguay, 2006, p4.

الحياة (الصحة، الحماية الإجتماعية، التمدرس ، النقل...)[1]، أما الضرر على الممولين فإنه يؤدي إلى المساس بالعدالة الجبائية نظرا لأن البعض يدفع الضريبة، بينما يتهرب منها آخرون جزئيا أو كليا، مما يضر بالممولين غير المتهربين. [2]

أما بخصوص مكافحته فيستدعي العمل على تلافي ومعالجة أسبابه، فإذا كان التهرب يتم داخل نطاق الدولة الواحدة أو على نطاق أكثر من دولة فإن وسائل مكافحته تختلف:

1. في المجال الداخلي:

أ. تطبيق بعض العقوبات الجزائية على الممولين الممتنعون أو المهملون عن تقديم التصريحات المطلوبة منهم، أو تقديم تصريحات خاطئة.

ب.إتباع طريقة "الحجز عند المنبع" أي تحصيل الضريبة عند توزيع الدخل على الممول من شخص معين.

ج. منح الإدارة الجبائية حق الإطلاع على الأوراق والوثائق الخاصة بالممول والتي تفيد الكشف عن حقيقة المركز المالي لهذا الممول.

د. تحسين فعالية النظام الجبائي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالضبط والتحصيل.[3]

ه. تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بما يضمن السير الحسن للإجراءات الجبائية.

2. في المجال الدولي: تلجأ الدول إلى مكافحة التهرب عن طريق عقد اتفاقيات دولية (ثنائية أو متعددة الأطراف) تلتزم بمقتضاها كل دولة موقعة على الاتفاقية بأن تنقل إلى الدول الأخرى ما لديها من معلومات تفيد في الكشف عن الحالة المالية للممول. [4]

---

[1] Ahmed Laouej :op-cit,p 3.

[2] - محمد سعيد فرهود: مرجع سابق، ص: 291.

[3] - ناصر مراد: **الغش والتهرب الضريبي**، مرجع سابق، ص: 30.

[4] - محمد سعيد فرهود: مرجع سابق، ص: 292.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا للمفاهيم العامة حول السياسة الجبائية وتطورها وعلاقتها بالنظم الأخرى السائدة (النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، يمكننا إستخلاص عدد من النقاط أهمها:

- إن الجباية ليست حديثة العصر ،وإنما يرجع تاريخها إلى العصور القديمة حيث تم تداولها من قبل المجتمعات بطريقة غير تنظيمة، و لم تأخذ مكانة هامة بين أوجه الايرادات العامة إلا في العصر الحديث، حيث لم تقتصر على كونها أداة تمويل فقط، بل أصبحت أداة فعالة تستخدمها الدولة إلى غرض الوصول إلى الأهداف المنشودة.
- يعتبر الأخذ بالأسس العامة للجباية هو المبدأ الرئيس في تأسيس الاقتطاع الجبائي ومن ثم تحقيق الاهداف التي تصبو إليها الدولة من مختلف الجوانب والأبعاد، فإذا تم تأسيس هيكل جبائي متناسق ومنظم الابعاد الفنية غير مناف لمحيط الاقتطاع (النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي)، فإنه لا شك سيجد الهيكل الجبائي مكانة تزيد من الرفد المالي والاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني:

السياسة الجبائية وتحليل التوازن الإقتصادي

تمهيد: تشكل نظرية التوازنات الاقتصادية وسلية فعالة في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة، وقدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه، لذا أصبح ضرورة على الدولة أن تعمل على توازن ماليتها بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني بما تراه كفيلا لذلك من أوجه السياسة المالية (السياسة الجبائية، السياسة الانفاقية)، فتسليط الاقتطاعات الجبائية على فئة معينة يعتبر حلا خاطئا لمشكل اللامساواة في توزيع الدخول والثروات، وبالتالي فالسياسة من هذا النوع تثبط المبادرة الخاصة وتحد من مستوى النمو.

إن إصدار القرارات الجبائية يجب أن يستند إلى إستنتاجات النظرية الاقتصادية سواءا كانت جزئية أو كلية، من أجل إيجاد مبادئ مثلى لإقتطاعات تحظى بالتوزيع السليم وذات فعالية إقتصادية ومالية من شأنها تحقيق توازنات على المستويات الجزئية والكلية وضمان الاستقرار العام للإقتصاد الوطني ولهذا ستتجلى معالم هذا الفصل في النقاط التالية

- طرح نظري يظهر مدى أهمية نظرية التوازن الاقتصادي بين المدارس الفكرية الاقتصادية وإبراز جدوى هذه النظرية كوسيلة لا بديل عنها لإعداد السياسات العامة.
- تحليل مدى تأثير الاقتطاع الجبائي على مستوى التوازن الجزئي (قبل وبعد الاقتطاع) من خلال تحكيم عاملي الرفاهية والفوائض المالية لمارشال، وفقا لأسعار وكميات التوازن.
- تحليل أثر الجباية على المستويات الماكروإقتصادية، من خلال إبراز حساسية المكونات الاقتصادية الكلية لحجم ونوعية الاقتطاعات الجبائية، وإبراز آثارها على التوازن الاقتصادي العام وفق نموذج IS-LM

المبحث الأول: نظرية التوازن الإقتصادي

لقد تعدى إطار التوازن من موازنة الدولة التي كانت تقتصر على إقامة التعادل بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات من جهة أخرى، ليشمل التوازن العام على المستوى الكلي الذي تمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

فقد عرف الفكر الإقتصادي نماذج عدّة للتوازن الداخلي والخارجي، ومن ثم التوازن العام، وطبقت هذه النماذج فترة الستينات وأصبحت أداة أساسية لتحليل السياسات بخصوص كفاءة تخصيص الموارد والتفاعل بين مختلف الأسواق.

وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الإقتصادي لإسهاماتها الكبيرة في تحقيق التوازنات الجزئية والكلية على السواء، فهي وسيلة فعالة لتصميم النماذج وتحليل الظواهر الإقتصادية.

المطلب الأول: التوازن الإقتصادي ومجالاته:

لقد عرف الأدب الإقتصادي مفاهيم عديدة تتناول تحليل التوازن الإقتصادي، والذي لم يكن محل إجماع بين الإقتصاديين، فقد تباينت المفاهيم بين المفكرين التقليديين والحديثين ، من حيث النوع المرغوب فيه، والأدوات المستعملة لتحقيق ذلك، ولتوضيح فكرة التوازن يجدر بنا مبدئيا التطرق إلى إبراز أهم المفاهيم العامة للتوازن وإبراز المستويات والمجالات لتحقيق ذلك.

الفرع الأول: مفهوم التوازن الإقتصادي

يُعبّر مصطلح التوازن الإقتصادي عموما على أنه الحالة التي تكون فيها محصلة القوى التي تؤثر على ظاهرة معينة مساوية للصفر، فتتعادل بذلك القوى المضادة وتترك الوضع الحالي على ما هو عليه.

فيعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها[1] ، أي ثبات وإستقرار الحالة موضوع الدراسة ما لم تتغير العوامل المحددة لها.

كما عرّف أيضا على أنه الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير، وعندما يبتعد الإقتصاد عن حالة التوازن، يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج والدخل ومستوى الإنفاق، ممّا يدفع المؤسسات إلى رفع أو تخفيض مستوى إنتاجها[2]، ويعرفه رمزي زكي بأنه: الاختلال بين حجم الموارد المتاحة وحجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، بمعنى آخر أن هذا الإقتصاد يعرف إختلالا توازنيا عندما يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، أو بعبارة أخرى يتحقق التوازن بين كميات الموارد التي ترغب الوحدات الإقتصادية في استهلاكها أو حيازتها أو مبادلتها مع كميات الموارد المتاحة في الإقتصاد ككل[3]

أما التعريف العام والسائد، فهو التوازن بين العرض والطلب، إذ يتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي من غير دوافع للتوسع أو الإنكماش بزيادة الطلب والعرض الكليين، ويمكن اعتبار سلعة ما (X) في حالة التوازن إذا ما تحققت المعادلة التالية:

الطلب السلعة (X) = العرض السلعة (X)

وعليه نستنتج من التعاريف السابقة الذكر أن التوازن الإقتصادي يرمز إلى الأسواق (السلع والخدمات،النقد والعمالة) وللتوضيح أكثر سنحاول في هذه النقطة الموالية التطرق إلى أنواع التوازنات.

---

[1] دانيال أرلوند: **تحليل الأزمات الإقتصادية**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 141 .

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الإقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 125 .

[3] نعمت الله نجيب إبراهيم: **أسس علم الإقتصاد التحليلي الجمعي**، ، جامعة الإسكندرية، ص 2000 ، ص 22.

الفرع الثاني:أنماط التوازنات الإقتصادية

تأخذ التوازنات الإقتصادية عدّة أنواع وأشكال، لاختلاف وتباين وجهات نظر الإقتصاديين، ومن هذه الأنماط نذكر:

1. **التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل.**

أ. **التوازن طويل الأجل:** ويكون هذا النوع من التوازن في الفترات التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج، فتتغير بذلك كفاية الإنتاج ، فتتغير بذلك كفاية الإنتاج تغيرا كبيرا، ويأخذ هذا التوازن في الاعتبار إدخال الفنون الحديثة في الإنتاج ، والذي يؤدي إلى تغيّر في العلاقات بين عوامل الإنتاج مثل نسبة اليد العاملة ورأس المال.

ب. **التوازن قصير الأجل:**ويقصد به توازن النشاطات الإقتصادية ذات الطاقات الإنتاجية الثابتة في المدى القصير، إذ لا يمكن لهذه الأنشطة الإقتصادية إدخال رأس مال جديد، ويمكن تعريفه أيضا بأنه الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة من غير المخزون، وليس لها ميل نحو مزيد من التغير على الأقل في المدى القصير. والتوازن من هذا النوع لا يأخذ في الاعتبار التغيرات السلعية في الفترة القصيرة، لصغر حجمها نبيا مقارنة مع الحجم الكلي للسلع[1].

2. **التوازن الساكن والتوازن الديناميكي:**

أ. **التوازن الساكن:** يكون التوازن في حالة سكون عندما تستقر قيم المتغيرات محل الدراسة فيكون بذلك النظام الإقتصادي خاليا من التراكمات، وتظل معدلات الإنتاج والإستهلاك ثابتة ومتساوية، كما لا تتغير الأسعار والمخزون ولا صافي الإدخار[2].

[1] محمد مبارك حجير: **التوازن الإقتصادي وإمكانياته بالدول العربية**، مكتبة الأ نجلو مصرية، دت، ص 44 .

[2] المرجع نفسه ص 36

ويتميز التحليل الساكن بكون العلاقات السببية مستقلة عن الزمن أي أن المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج غير مؤرخة، فهو عبارة عن صورة جامدة أو ساكنة لنواحي النشاط الإقتصادي، أي إفتراض ثبات وعدم تغير قيم المتغيرات محل الدراسة،لأن هذه القيم تتغير بمعدلات بطيئة ، وبالتالي لا تؤثر على الدراسة في الفترة المحددة، وكمثال لذلك يمكن كتابة العلاقة الدالية بين الطلب(Q_d) والسعر(P) والدخل(Y) في شكل:[1]

$$Q_d = (Q_d)\ (P)$$

والعلاقة الدالية بين العرض (Q_s) والسعر (P) في شكل

$$Q_s = Q_s\ (P)$$

إن هذا النوع من التوازن لم يسلم من التغيرات التي وجهت إليه، لاعتبار أن الحياة تتميز بالحركية والنمو والتوازن والاختلال. كما انه لا يوضح الكيفية التي تتحرك بموجبها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني جديد، لذلك تم استخدام نوع آخر وهو التوازن الحركي (الديناميكي)

ب. **التوازن الديناميكي:** على خلاف النمط السابق (التوازن الساكن)، فيهتم هذا النوع بدراسة المتغيرات وتطورها خلال الزمن، فتكمن الحركة والديناميكية فيه بالأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع[2]. ويهدف هذا الأسلوب من التحليل إلى معرفة تطور وسير النظام الإقتصادي تبعا لتطور الزمن وكيف أن التوازن والاختلال المحقق في فترة معينة يمكن أن يكون له تأثر على

[1] محمد الشريف إلمان: **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ج1، ص 14 .

[2] محمد الشريف إلمان: **محاضرات في التحليل الإقتصادي**، منشورات برتي، د ت، ص 18

حالات الإقتصاد في فترات أخرى[1] فحدوث اختلالات جديدة تكون باردة لحصول توازنات جديدة بتدخل ظروف وعوامل جديدة، ويمكن التمييز بين نوعين في التحليل الحركي.

- **التحليل الحركي على فترات:** فهذا التحليل يعتبر عنصر الزمن كتدفق وهو مقسم إلى فترات متتالية ذات مدة محددة وثابتة، فعند كتابة متغير الدخل بالشكل (y_t)، يعني أنه متغير للفترات $(t=0,1,2, \ldots\ldots,n)$ في النموذج الديناميكي، فإذا فرضنا أن العرض الكلي في الفترة الحالية يتحد بحجم الطلب للفترة السابقة، فانه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$y_t = D_{t-1} \text{ أو } y_t = C_{t-1} + I_{t-1}$$

- **التحليل الحركي المستمرّ:** ويأخذ بعامل الزمن دون انقطاع، أي كل متغير يصبح تابعا للزمن بمعنى أنه مستمر، والدّوال المبينة على هذا الأساس تقبل عادة الإشتقاق والتفاضل والتكامل، فالإنتاج في اللحظة (t) يكتب $y_{(t)}$ ومعناه أن $y_{(t)}$ عبارة عن كمية لوحدة الزمن، وأن مقدار الإنتاج ، وأن مقدار الإنتاج لكل فترة زمنية هو (y_t , d_t) والإنتاج الكلي خلال فترة زمنية طولها (T) هو: $\int_0^T YT.dt$

ومن خلال هذا يمكن كتابة شرط تسوية الإنتاج للطلب في الشكل التالي:

$$\frac{dy}{dt} = \lambda (D - Y) \qquad \lambda > 0$$

- **التحليل الحركي الراكد:** ويعني في هذا لتحليل بتحديد أخر وضع أو اتجاه لبعض المتغيرات بفرض مرور الزمن دون انقطاع ولا تأخير (أي أن الزمن لانهائي) مع بقاء

[1] سهير السيد: **المدخل إلى النظرية الإقتصادية، المفهوم والتطبيق**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 15 .

بعض المتغيرات الخارجية الهامة ثابتة عبر هذا الزمن[1] .

3. التوازن الكامل والتوازن الناقص

أ. **التوازن الناقص:**هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، فهذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة، وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات، وأعتبر أن التشغيل الكامل هو واحد من المستويات، غير أن هذا النوع صعب التحقق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج، والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الإقتصاد الوطني.[2]

ب. **التوازن الكامل :** هو ذلك التوازن الذي تسعي الدولة إلى تحقيقه بعدما عجزت آلية السوق عن ذلك، فتسعى – الدولة - للتدخل لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الإقتصاد إلى مراكز التوازن الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة.

الفرع الثالث: مجالات التوازن الإقتصادي

يأخذ التوازن الإقتصادي مجالين أساسيين وهما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

1. **التوازن الإقتصادي الداخلي:** ويقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم وعدم إرتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات.

---

[1] محمد الشريف إيمان: **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص18-19 .

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**،أطروحة دكتوراة،جامعة الجزائر،2004، ص 104 .

ويعتبر اختلال التوازن الإقتصادي الداخلي مؤشر مهم في تفسير الإختلالات الإقتصادية بغرض توجيه السياسة الإقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التوازن الإقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية:

أ. **توازن الإستهلاك والإنتاج:** حتى يحصل هذا التوازن يجب ألا يتعدّى نمو الطلب الإستهلاكي (العام والخاص)، نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال.

ب.**توازن الإدخار والإستثمار:** والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي، ويحصل الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الإستثمار والإدخار، أي عدم موافقة الاسثمار المخطط للإدخار الموجود فعلا.

ج. **توازن الموازنة العامة :** ويتحقق التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الإيرادات والنفقات، وعند غياب هذا التوازن يحدث الاختلال بما يسمى فائضا أو عجزا.

د. **التوازن النقدي:** ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد.

2.التوازن الإقتصادي الخارجي:يعرف الإقتصاديون التوازن الإقتصادي الخارجي على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات،ويجمع الإقتصاديون عموما على أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الاهداف التي ترمي السياسات الإقتصادية بلوغها، ولذلك يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الإقتصادية لأي بلد، بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الإقتصاد.

وللإشارة نميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات، النوع الاول وهو التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائما في حالة توازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن لايعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الإقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسة الإقتصادية.

ويعتبر ميزان المدفوعات متوازنا إقتصاديا عندما يتعادل الطلب على الصرف الاجنبي مع العرض منه، أي توازن سوقي، وهذا معناه أن ما يستهلكه المجمع ويستثمره ويستورده يساوي إنتاج وإدخار وصادرات ذل المجتمع، كذلك كلما إستند ميزان المدفوعات في توازنه إلى عوامل مستقرة طويلة الأجل أُعتبر متوازنا من الناحية الإقتصادية، كأن يغطي العجز أو الفائض بحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، في حين عندما يعتمد على عوامل غير مستقرة كأن يغطي العجز أو الفائض بحركة ورؤوس الأموال قصيرة الأجل أعتبر مختلا.

ويعبر الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات عن إختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الإقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل نمو الناتج الوطني أو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو الموارد المتاحة.

كما لاحظنا أن هناك نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات يوجد نوعين من العجز في ميزان المدفوعات وهما:

أ. **عجز كامن:** الذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الإقتصادية، حيث لاتوجد إجراءات تقييدية على الواردات أو على الصادرات، والتي تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

ب.**عجز فعلي:** وهو العجز الظاهر في الميزان، والذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الإقتصادية في حالة قيام الدولة بفرض إجراءات تقييدية على الواردات أو التأثير على الصادرات.

المطلب الثاني: التوازن في الفكر الإقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن الإقتصادي بشكل واضح بين المفكرين التقليدين والحديث فلم يظهر في الوهلة الأولى بالشكل الذي هو عليه الآن، فالتجاريون كانوا ينظرون إليه من خلال توازن الميزان التجاري، لأن التجارة مثلت عندهم أداة للحصول على الثروة.

لكن بتطور الفكر الإقتصادي وخاصة بظهور الفكر الكلاسيكي الذي كان له انعكاسا للتطور السياسي والاجتماعي، والذي تطورت معه النظرة إلى التوازن الإقتصادي حيث أصبح مفهومه أشمل منه الفكر التجاري، وتطور بعد ذلك عند ظهور الفكر الكينزي، وعليه سنحاول إبراز أهم تطورا نظرية التوازن في الفكر الإقتصادي، بدءاً من الفكر الكلاسيكي، ثم الفكر الماركسي، فالفكر الكينزي.

الفرع الأول: التوازن في فكر التجاريين:

لقد تمحور التوازن الإقتصادي عند التجاريين حول فكرة تكوين فائض في الميزان التجاري، ليزيد بذلك ثراء الدولة ورصيدها من المعادن النفيسة، فتزداد سلطتها وتدخلها ومن ثمة انتعاش الإنتاج، وثم تطبيق فكرة التوازن التجاري على مراحل[1]

1. **مرحلة السياسة المعدنية:** والتي يتم من خلالها فرض الرقابة المباشرة على العمليات المؤدية إلى تحويل المعادن النفيسة إلى الدول الأخرى.
2. **مرحلة إقامة العلاقات الدولية:** حيث عملت خلالها غلى توطيد العلاقات مع كل دولة على حدا، مع الحرص غلى زيادة قيمة الصادرات مقارنة بالواردات.
3. **مرحلة فكرة الميزان التجاري:** والتي مفادها أن المركز الإقتصادي للدولة يتوقف إلى حد كبير على المحصلة النهائية في تكوين الفائض التجاري.

فحسب فكر التجاريين فان التوازن الإقتصادي لا يمكن أن يتحقق تلقائيا إذ لا بد من تدخل الدولة من خلال توجيه مسار التجارة الخارجية، بهدف تحقق فائض في الميزان التجاري، ويحصّل هذا الأخير بالذهب والفضة من الدول المدنية.

وعمل التجاريون لذلك بتحصيل الفائض بسياسة ضريبية، من خلال فرض ضرائب جمركية

[1] خالد أبو القمصان: **موجز تاريخ الأفكار الإقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص30

على الواردات وتشجيع سياسة التصدير[1]

لقد تلقى الفكر التجاري إنتقادات عديدة تمثلت أساسا في إستحالة إستمرار فائض ايجابي في الميزان التجاري، على إعتبار أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة التبادل، فيرتفع المستوى العام للأسعار في الداخل مقارنة بالخارج، مما يستدعي ضرورة إرتفاع الواردات مقارنة بالصادرات، مؤديا في الأخير إلى عجز في الميزان التجاري.

الفرع الثاني: التوازن عند الكلاسيك

إن ظهور الفكر الكلاسيكي في القرن 18 أحدث تطورا كبيرا في الدول الأوربية من مختلف النواحي، وخلاله سادت التجربة الإقتصادية[2] التي أعتبرت – حسب رأيهم- الحل الوحيد لحل المشاكل الإقتصادية، ومن العروض التي قام عليه الفكر نذكر:

- توافر شروط المنافسة التامة في أسواق السلع والخدمات؛
- استبعاد الاكتناز؛
- عدم حدوث بطالة؛

أما بخصوص نظرتهم للتوازن الإقتصادي فإنها تتم بواسطة آلية السوق (قانون ساي للأسواق)، مؤكدين بأن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، ويترتب على هذا القانون أنه مهما كان حجم الإنتاج فسيقابله الطلب الكافي، وأن حجم الإنتاج يتحقق عندما تكون القوى العاملة تشتغل إلى الحد الذي يتساوى فيه الأجر الإنتاجية الحدية للعمل.

واعتقد الكلاسيكي عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج، طالما أن كل عرض يخلق طلبه، وأن كل سلعة تدخل في السوق تجد من يطلبها، وتوصلوا إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، لاعتبار أن النقود لا تمثل سوى وسيط للمبادلة ذات دور حيادي في نقل القيم فهي لا تؤثر بأي

[1] خالد أبو القمصان :مرجع سابق، ص 38

[2] حسين عمر، **تطور الفكر الإقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص ص 386-389 .

شكل من الأشكال على المتغيرات الإقتصادية الحقيقية، إضافة إلى أنها عديمة الفائدة[1]، بمعنى لا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، وعليه فان ارتفاع عرض سلعة ما في قطاع معين ليس يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر.

وهذا النقص الحاصل في عرض القطاع الثاني يدل على نقص طلبه في الحصول على منتجات القطاع الأول حتى تتم عملية المبادلة بالمنتجات، وتحقيق ذلك يستوجب توازن طلب وعرض السلعة، ومن ثم توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي والتي تجعل الإقتصاد في حالة وازن واستقرار عند مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر مبدأ التشغيل الكامل أهم ما جاء به الكلاسيك ويقوم على مبدأين أساسيين وهما:[2]

- تحول الإدخار إلى إستثمار من خلال سعر الفائدة في ظل ثبات الأسعار وعدم وجود ميل للاكتناز النقدي، مع استبعاد خطر تقلبات قيمة النقد، إلى غاية الحد الذي يتوازن فيه الإدخار مع الإستثمار.

-إن التوظيف الكامل يتحقق انطلاقا من أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، شريطة توفر المنافسة الحرة ومرونة الأجور والأسعار والفائدة[3].

أما بخصوص التوازن الخارجي فقد نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الإقتصادية عموما، وإكتفوا بضرورة التوازن التلقائي الذي يتحقق بواسطة حركات خروج ودخول الذهب، وأن الإختلالات تصحح ذاتها بواسطة التضخم والإنكماش.

---

[1] محمد الشريف: **إلمان: محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية** ، مرجع سابق، ص111 .

[2] محمد مبارك حجير: مرجع سابق، ص ص 82-83.

[3] عبد الجبار محمد عبيد السبهاني: **الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للتشر، عمان الأردن،2001، ص133 .

الفرع الثالث: التوازن عند كارل ماركس

لقد إستند ماركس في تحليله إلى نظرية الدورات الإقتصادية المنحدرة في النظام الرأسمالي، ويرى بأن الوضع الطبيعي للإقتصاد (الرأسمالي) هو الإختلال بدلا من التوازن، وقد يبلغ هذا الإختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته، والبديل الأمثل عند ماركس هو إقامة نظام إشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي، ويركز على أن التوازن يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج السلع الإستهلاكية ، ولا يتحقق هذا التوازن إلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين مع عرض مجموع هذه السلع في القطاعين، وبما أن إنتظام الإنتاج ونموه يحتاج إلى نمو هذين القطاعين بنسب ثابتة من خلال توزيع رأس المال المستثمر في كل منهما، فان عدم وجود مؤشر يضمن في الأجل القصير توزيع هذه النسب يجعل الأوضاع تتجه نحو لأزمة وعدم التوازن، ويرى ماركس أن الطلب الفعال وحده غير كاف لتحقيق التوازن الإقتصادي لسببين:

1. **السبب الأول:** هو ميل معدل الربح نحو الإنخفاض في حين يزيد الإعتماد على الآلات، فعند إنخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب الأعمال معدلا عاديا، فان الإستثمار سيقل مما يدفعهم -أصحاب الأعمال- إلى إحتباس جزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحول إلى إستثمارات صافية، وغياب هذه الإستثمارات في أي نظام ستُعرضه للاختلال وعدم التوازن.
2. **السبب الثاني:** يتمثل في فائض القيمة وما يتسببه من نقص في الإستهلاك، بحيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وبين أصحاب الأعمال إلى نقص الإستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء نتيجة ضعف مداخليهم، وبالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الإستهلاك وسلع الإنتاج، وهنا يرفض ماركس قانون المنافذ لساي،

وحتى يتحقق التوازن ينبغي إنفاق جزء من فائض القيمة المحتجز يعادل النقص المسجل في قيمة الإستهلاك، وبما أن ماركس تعددت تفسيراته بخصوص الأزمات الإقتصادية المؤدية إلى عدم التوازن، فقد اثبت أن الجهاز الإنتاجي يحتاج إلى تجديدات لتعويض قيمة النقص الحاصل في الطاقة الإنتاجية، بسبب عمل الآلات، وهنا أثار مشكلة عمر الآلات وبين بأنه عندما يكون هذا العمر يختلف من سنوات إلى أخرى، فينج عن ذلك تخصيص نفقات تجديد تزيد عن قيمة الإستهلاك في بعض السنوات، بينما تخفض هذه النفقات عن مخصصات الإستهلاك في السنوات الأخرى وهنا الاختلال وعدم التوازن.

الفرع الرابع: التوازن عند كينز

إن حدوث الأزمة الإقتصادية 1929م وما إنجر عنها من إضطرابات مست إقتصاديات الدول الرأسمالية، جعل المفكر الإقتصادي كينز عام 1936م يتصدى لها، فقام بعرض أفكاره من خلال كتابه " النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود" والذي يرفض فيه الإفتراضات الأساسية التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية [1] .

إن كينز قد أعرض عن فكرة التوازن الجزئي، وتمسك بفكرة التحليل الواقعي على المستوى الكلي، وإنطلق في تحليله من فكرة أساسية يتوقف عليها النشاط الإقتصادي من حيث الرواج أو الكساد، وهي الطلب الفعلي (الكلي) والذي على أساسه يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل ومستوى توازن الإقتصاد أي أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن التوازن يتحقق عند كل مستوى من مستويات التوظيف[2].

[1] رمزي زكي: **الإقتصاد للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مجلة عالم المعرفة عدد 226، مطابع الرسالة، الكويت، 1997 . 318-337.

[2] زينب حسن عوض الله، سوزي عدلي ناشد: **مبادئ الإقتصاد السياسي**، بيروت لبنان، 2006، ص 133.

ويتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري- إقتصاد مغلق- وأوضح أن الطلب الإستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا إعتبره دالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير، وأن ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل، في حين يتحدد الطلب الإستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنجين، ومدى تغطيته لتكاليف الإستخدام، ولذا إعتبر أن قرار الإستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق[1].

وقد قدم كينز نموذجا للتوازن الإقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، فبخصوص الأول إعتبر أن المساواة بين الإدخار والإستثمار شرطا ضروريا عند كل مستوى من مستويات الدخل، فعرّف الإدخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإنفاق الإستهلاكي، وأن الإستثمار هو ذلك النصيب من الدخل الكلي الذي لم يستهلك[2].

إنّ المساواة بين الإدخار والإستثمار حسب الكلاسيك تحدد تلقائيا، من خلال ثبات الدخل وتحركات الفائدة، أما عند كينز فإضافة إلى ما أقره الكلاسيك، فان التوازن يتحقق لما يتساوى الإدخار المحقق في الفترة الحالية مع الإستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة أو ما يعبر عنه بتساوي طلب الإستثمار في الفترتين.

المطلب الثالث: أهمية التوازن الإقتصادي

تعتبر نظرية التوازن الإقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الإقتصادي ، ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية رغم ما وجه إليها من انتقادات، كما تساعد على التنبؤ بالمركز الإقتصادي التوازني الجديد، فهي تعتبر أداة تحليلية مهمة لتحديد الهدف الأمثل للمجتمع والضروري لتحقيق

[1] دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 110.

[2] حسين عمر:مرجع سابق، ص90.

توازن المنتج وتوازن المستهلك، كما تتضح أهميته وضرورته بإعتباره أداة لرسم صور النظام الإقتصادي ككل من خلال تعادل مجاميعه أو إختلالها وأسباب ذلك، بالإضافة إلى أهميته في إختيار ووضع إستراتيجية وسياسات التنمية الإقتصادية، وكذا تصميم النماذج الإقتصادية لمعالجة

مشكلة الدورات الإقتصادية، ولهذا ظلّت فكرة التوازن أساس للتحليل الإقتصادي، نظرا لمساهماتها الكبيرة في حلّ المشاكل الإقتصادية، وبالتالي فالتوازن الإقتصادي بهذه الصورة مهمّ لكلّ الأنظمة الإقتصادية المتقدّمة منها و النامية، حتى و إن اختلفت أسباب الحاجة إليه وطبيعة وطريقة أداة كلّ نظام.

الفرع الأول: أهمية التوازن الإقتصادي على المستوى الجزئي

سوف نتطرق إلى توازن المنتج (المشروع) و توازن المستهلك؛ لأنّ أهمية التوازن في هذا الإطار يعتبر من أشهر الاستخدامات في الإقتصاد.

1. أهمية التوازن الإقتصادي في توازن المنتج:

إنّ المشروع الإقتصادي هو كلّ تنظيم له كيان مستقلّ بذاته و ترجع ملكيته و إدارته إلى منظم واحد، يؤلّف بين عناصر إنتاجه لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة و طرحها في السوق لتحقيق أهداف معيّنة، ويتوازن هذا المشروع بعض النظر عن السوق التي يعمل فيها في حالة تعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، ونوضّح التوازن في ظلّ المنافسة التوازن في ظلّ الاحتكار من خلال التالي:

أ. في ظلّ المنافسة التامة: وهنا نميّز بين أجلين: الأجل القصير والأجل الطويل

أ.1. في الأجل القصير: ويكون التوازن عند تساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي شريطة ألاّ يقل الإيراد الكلّي عن التكلفة المتغيرة، أو بمعنى آخر أن يغطي الإيراد المتوسط ، متوسط التكاليف المتغيرة.

أ.2. في الأجل الطويل: وخلاله تصبح تكاليف الإنتاج كلها متغيرة، أي تنعدم التكاليف الثابتة، وتحقق حرية دخول وخروج المنتجين من السوق، فإذا كان هناك ربح في الأجل الطويل فهذا يغري منتجين جدد للدخول إلى السوق مما يجعل العرض يرتفع و السعر ينخفض وبالتالي انخفاض الربح، وعليه يصبح الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط إلى المستوى الذي يلمس فيه منحنى التكلفة المتوسطة عند أدنى نقطة له، يتساوى فيها الإيراد المتوسط و التكلفة المتوسطة، هنا تزول الأرباح وينعدم الدافع لدخول المنتجين الجدد، وتصبح المشاريع كما في حالة توازن.

ب. في ظل الاحتكار: يمكن إبراز التوازن في الأجلين القصير والطويل كالآتي:

ب.1. في الأجل القصير: يحدث التوازن في الإنتاج عند العمليات التي تغطي أكبر ربح، وبالتالي يستمرّ الإنتاج ما دام كلّ وحدة منتجة تحقق ربحا صافيا، أي أنّه على الرغم من أنّ أية وحدة جديدة ينتجها ستؤدّي إلى خفض الإيراد الحدي الذي يحصل عليه، كما تؤدّي إلى زيادة التكلفة الحدية، إلاّ أنه في المراحل الأولى يكون مستوى الإيراد الحدي أعلى من مستوى التكلفة الحدية، بحيث تحقق ربما موجبا ، ويتوقف المنتج عن الإنتاج عند النقطة التي تتساوي فيها التكلفة الحدية المتزايدة مع الإيراد الحدّي المتناقص، فكلّ وحدة جديدة تنتج بعد هذه النقطة تجعل الإيراد الحدي أقل من التكلفة الحدية، ومنه يتحصّل المنتج على ربح حدي سالب يخفض من مرحلة الأرباح المحققة سابقا.

ب.2. في الأجل الطويل: إنّ هذا المنتج سيحتفظ بجملة الأرباح غير العادية التي حققها في لأجل القصير مع افتراض أنّ المنتج سوف يتمكّن من إغلاق السوق على نفسه و يمنع منتجين آخرين من الدخول للاستفادة من الأرباح العالية.

أما إذا كان المنتج يتحمّل خسارة في الأجل القصير واستمرّت هذه في الأجل الطويل، فإنه لا بدّ أن يتوقّف عن الإنتاج نهائيا أو يغيّر من حجم مشروعه، ويكون المنتج في حالة توازن عند تساوي الإيراد المتوسط مع التكلفة المتوسطة وبذلك لا يتحمل أي خسارة، ولا يحقق أي أرباح غير عادية

2. أهمية التوازن الإقتصادي في توازن المستهلك

ويتحقّق توازن المستهلك عند الوضع الذي يحقق فيه أقصى إشباع له، عندما يوزع دخله المحدود على أسعار السّلع السائدة في السوق، و هنا يميّز بين حالة تواجد سلعة أو أكثر ففي الحالة الأولى يتحقّق التوازن عندما تتساوى المنفعة المكتسبة مع المنفعة المضحى بها عن كلّ وحدة.أمّا الحالة الثانية عند إنفاق دخله على الأكثر من سلعة فيتحقق عندما تكون قيم المنافع الحدية لمختلف السلع مقسومة على أسعارها متعادلة مع قيمة المنفعة الحدية للنقود المضحى بها الشكل الآتي.

$$U_m = \frac{M_{U_A}}{P_A} = \frac{M_{U_B}}{P_B} = \cdots\cdots\cdots\cdots = \frac{M_{U_N}}{P_N}$$

حيث: MU تمثّل المنفعة الحدية، A، B، سلع، P: سعر، Um : المنفعة الحدية للنقود

ولكن هذا شرط غير كاف لتوازن المستهلك إذ لابدّ من توفّر قيد آخر وهو قيد إمكانية المستهلك إذ لا يمكن أن يتجاوز إنفاق المستهلك دخله الذي يمثّل ضرب الأسعار في الكميات، وتمثّل بالمعادلة التالية $Y = P_AQ_A + P_BQ_B + \ldots\ldots\ldots + P_NQ_N$

الفرع الثاني: أهمية التوازن الإقتصادي لرسم السياسة الإقتصادية:

لقد اعتقد الكلاسيك أنّ السياسة تستعمل لهدف الوصول إلى التوظيف الكامل ، كما تستعمل السياسة النقدية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال تخفيض أسعار الفائدة، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، إلى أن ظهر الفكر الكينزي الذي أثبت أنّ الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعدّدة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا، بدلا من استخدام أدوات محدّدة لأغراض وأهداف محدّدة، وهو ما أدّى إلى استخدام النماذج الإقتصادية[1].

والنماذج الإقتصادية عبارة عن خليط من معارف عدّة ثل النظرية الإقتصادية والرياضيات والإحصاء و الإقتصاد القياسي وغيرها، وتشكّل هذه النماذج أداة رئيسية للتحليل الإقتصادي وتقييم السياسات، ويعرف النموذج الإقتصادي بأنه عبارة عن صيغ وطرق لعرض النظرية الإقتصادية بصورة سهلة و مبسطة يمكن فهمها وتحليلها[2]، وتأخذ هذه الطرق و الصّيغ شكل معادلات ورموز رياضية و إحصائية تساعد على شرح و تحليل العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية.

ويربط النموذج الإقتصادي ما بين الظواهر الإقتصادية على أساس علاقات سببية، كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر، وذلك دائما مع تبسيط الواقع المعقد[3].

فمثلا نجد أنّ النموذج الكلاسيكي يصوّر لنا بأن الناتج الإجمالي يتوقّف على حجم قوة العمل ومقدار الموارد المتاحة و كمية رأس المال ثمّ المستوى التكنولوجي، في حين أنّ النموذج الكينزي يصوّر لنا الإستهلاك المتوقف على حجم قوة العمل ومقدار الموارد المتاحة وكمية رأس المال ثمّ

[1] دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 153.

[2] أنظر - محمد الشريف إلمان: **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية**، مرجع سابق ص 7.

- عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005 ص 10

[3] محمد شريف إلمان: **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية** ،مرجع سابق، ص 9 .

المستوى التكنولوجي، في حين أنّ النوذج الكينزي يصور لنا الإستهلاك المتوقف على مستوى الدخل بالعلاقة $C=f(y)$، وتكتب العلاقة السلوكية بين متغيرات النموذج كما يلي:

$$C = C_0 + C_1 Y_d$$

إنّ تصميم النماذج الإقتصادية لا تعتبر هدفا في حدّ ذاته بل وسيلة للقيام بالتنبّؤات المستقبلية، وكذا تحديد السياسات الإقتصادية الواجبة الإتباع و تجنيب الإقتصاد المشاكل و الاختناقات بتقديم أحسن الطرق لمعالجتها.

لكن عندما يصبح النموذج غير قادر على تفسير الظاهرة المعينة يجب التخلّي عنه و بناء نموذج جديد، ولهذا يرتكز كل نموذج على ملاحظات معيّنة حول ظاهرة معينة هذا ما يؤدّي إلى إمكانية وجود أكثر نموذج لدراسة نفس الظاهرة[1]

الفرع الثالث: أهمية التوزن الإقتصادي لتصميم التخطيط الإقتصادي

يعرف التخطيط [*] على أنّه تلك العلمية التي يتمّ من خلالها تحيد الأهداف التنموية وإختيار الإجراءات و السياسات لتحقيقها خلال فترة زمنية في حدود الموارد المتاحة[2]، كما يعرف أيضا الإختيار الواعي المقصود من جانب سلطة عامّة للأمور ذات الأولوية من الناحية الإقتصادية.

والواقع أن الحافز على التخطيط الإقتصادي يبرز كقاعدة عامة في الأوقات الصعبة ذلك انه كلما كان المستقبل مبهما زادت الحاجة للتخطيط، ففي سنوات الكساد خلال الثلاثينات

---

[1] محمد الشريف إلمان: **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية** ، مرجع سابق،ص 10.

[*] استخدم لفظ التخطيط لأول مرة من قبل الإقتصادي النمساوي **كرسيستان شويندر** (Christan schonheyder) في مقال له عن النشاط الإقتصادي في نشر سنة 1910، وقد تمّ فيما بعد خلال الحرب العالمية الأولى، تطوير الفكرة لإدارة الأوضاع الإقتصادية و تنظيمها وتوجيهها من ظروف السلم إلى ظروف الحرب، أنظر محمد يونس محمد، وآخرون، في إقتصاديات التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 219.

[2] فريد بشير طاهر:**التخطيط الاقتصادي**: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1998،،1، ص 89.

والأربعينات حظي التخطيط وأنصاره باهتمام وتقدير عظيمين، وخلال الحرب العالمية الثانية كان الإقتصاد الأمريكي أكثر الإقتصاديات المشتركة في الحرب تخطيطا.

إن الحاجة للتخطيط بالبلدان المتخلفة تبدو ضرورة لتوجيه التنمية الإقتصادية توجيها واعيا للأسباب التالية: [1]

- بهدف الاستغلال العقلاني للموارد الإقتصادية،
- لتحقيق أهداف لمجتمع،
- لإقامة المشروعات الإستراتيجية،

وليست الحاجة للتخطيط بسبب نقص الموارد فقط أو ندرة السلع، ولكن لأنه حتى الموجودة منها لا تستغل استغلالا كافيا، وضمن هذا الواقع تحتاج هذه الدول النامية إلى بلورة أهدافها وتحديد أولوياتها واختيار أكفأ الوسائل لتحقيق هذه الأهداف،إضافة إلى حاجتها إلى القضاء على الجمود الذي يميز إقتصادياتها، حيث كانت الأهداف تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الزراعي والتوسع في إقامة الوحدات وتحسين طرق وسائل الإنتاج بما يحقق فائض في الإنتاج الصناعي ويجعل الدول في غير حاجة إلى استيراد الكثير من السلع بل التوسع في تصدير الفائض منها.

ولقد استخدم الإقتصاديون الموازن الكلية كأدوات وأساليب فنية في التخطيط ولعل من أهمها نذكر:

[1] رابح حمدي باشا: **التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1992/1991 ص ص 31-37.

أ- **ميزان الفجوة التمويلية:** وتعبر الفجوة التمويلية عن الفرق بين الإستثمار الاجمالي المخطط والإدخار الإجمالي، ويعتبر ميزان الفجوة ذلك المرتبط بإقامة المشروعات الإستثمارية، لتوسيع ما هو قائم منها بغرض زيادة القدرة الإنتاجية المؤدية إلى النمو.

وموازنة الفجوة التمولية هي اللحظة التي تضمن التوازن بين الإدخار والإستثمار، فإذا كانت الفجوة موجبة فهي حافزا لدفع المخططين لتوسيع الأهداف الإنتاجية أما في حالة الفجوة السالبة فتتم الموازنة بتمويل الإستثمارات بالقروض الأجنبية واستخدام فائض في الإيرادات الجارية على حساب النفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة.

ب-**ميزان القوى العاملة:** والذي يعبر عن مقارنة القوى العاملة المتوفرة خلال فترة الاحتياجات والتعرف على العجز أو الفائض مع الأخذ بالتدابير والإجراءات المناسبة لأحداث توازن المطلوب: [1]

الفرع الرابع: أهمية التوازن الإقتصادي لتصحيح الصدمات الإقتصادية

إن الأزمات الإقتصادية وليدة تقلبات إقتصادية ذات نظام دوري* فتحدث آثارا سلبية على إقتصاديات الدول، وخاصة في مرحلة الانكماش حيث يتأثر الأداء الإقتصادي وتظهر البطالة والتضخم والعجز في مختلف الموازين الكلية، وغيرها من المشاكل الأخرى التي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية خطيرة.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، **مدخل الى التخطيط الإقتصادي**، منهج نظري وأساليب تخطيطية ، 1997 ص 161.

* قسمها جوقلار إلى أربعة مراحل: التوسع، الانكماش، التطهير، العودة للانطلاق، وحسبه يبلغ متوسط عمر كل دورة 10 سنوات، في حين أن كوتشن (كتشن) استنبط عمر الدورات الإقتصادية الصغيرة والذي يتراوح بين 40 و 42، بناءا على دراسة أجراها ما بين 1890- 1920، ولمزيد من التفصيل أنظر: محمد مبارك حجير، **التوازن الإقتصادي وامكانياته بالدول العربية**، مرجع سابق، ص 247.

وتظهر أهمية التوازن الإقتصادي من خلال المعادلات التوازنية التي تستخدم كتدابير وقائية ضد هذه الدورات، فمثلا معادلة الدخل: $Y=C+I$ يمكن استخدامها كنموذج لتحليل الدورات الإقتصادية إذا استطعنا تحديد المتغيرين C وI بدلالة الدخل أو بمتغيرات أخرى، بحيث المعادلة تعكس النمط السلوكي للمستثمرين والمستهلكين، ويمكن تعميم هذه الاعتبارات على المعادلات التوازنية الأخرى لتصبح كنماذج إقتصادية لوصف وشرح الدورات الإقتصادية ومن ثمة إيجاد الحلول المناسبة.

ولقد اعتمد صندوق النقد الدولي سياسة التثبيت الإقتصادي لفك أزمة الدول النامية والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في ومواجهة قضايا استحداث النمو الإقتصادي على مستوى كل مكن جهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال، وتتضمن هذه البرامج ادمجا تدبر التثبيت التقليدية القصيرة الأجل وخاصة تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية[1]

[1] دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 154.

المبحث الثاني: التّأثير الجبائي على التوازن الجزئي:

تعتبر دراسة التأثير الجبائي على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي من أهم الدراسات التي تهتم بها نظرية المالة العمومية، حيث أن تقسيم العبء الجبائي هو من إنشغالات مدرستين، ذهبت أولاهما إلى الاهتمام بأساس العدالة في التوزيع من خلال مراعاة المقدرة التكليفية للعناصر الجبائية ،أما الثانية فتهتم لأساس المردود الاقتصادي من جراء الاقتطاع الذي يؤَسس على مبدا التكافؤ في التضحية بين هذه العناصر .

وعليه فإن عملية التوزيع العشوائي للعبء الجبائي لا يمكن إعتمادها لأنها قد تؤدي إلي خسارة إجتماعية (ضعف رفاهية العنصر الجبائي) و جبائية (ضعف المردود المالي للإقتطاع) لا يمكن تحّملها و دراسة التوازن الإقتصادي الجزئي قبل و بعد الإقتطاع الجبائي تسمح بإعداد توزيع للعبء الجبائي بدلالة مرونة أسعار طلب و عرض مختلف السّلع المسّعرة جبائيا

المطلب الأول: توزيع العبء الجبائي و المرونات

إنّ تحديد المعايير والأسس العادلة التي يجب إتباعها لتحديد العبء الجبائي الأمثل المستحق لكل عنصر جبائي يعكس مدى نجاح النظام الجبائي والسياسات الجبائية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.

إنّ تجارب الشعوب بيّنت أنّ كلّ عنصر جبائي يعمل على التخّلص من العبء الجبائي الملقى عليه بكافة السبل و الطرائق، فالعبء الملقى على عاتق العامل مثلا، يدفعه للمطالبة بزيادة الأجر لكي ينقل العبء إلى ربّ العمل، وهذا الأخير ينقله إلى تكلفة السلعة المنتجة في حين أنّ المستورد يعكس قيمته (العبء) بإدماجها في ثمن السلعة المباعة[1].

[1] شامية أحمد زهير، خالد الخطيب: مرجع سابق، ص 213.

وعليه فإنّ تحليل العبء الجبائي على مستوى التحليل الإقتصادي الجزئي يرتكز بالدرجة الأولى على إبراز أهمّ نظريات نقل العبء الجبائي بين العناصر الجبائية (الاسمية، الحقيقية)[1]

الفرع الأوّل: نظريات نقل العبء الجبائي:

تعتبر عملية نقل العبء الجبائي عملية إقتصادية يتمكّن الممول عن طريقها من نقل ما يدفعه كلية أو جزئيا إلى من يتعامل معه[2]، فيستقرّ العبء الجبائي في الأخير (كليا أو جزئيا) على الممول النهائي، ولا تتحقّق عملية النقل هذه إلى يتوفر ممول قانوني الذي يعتبر العنصر الرسمي المسجّل في الدّوائر الجبائية، وكذا وجود علاقة إقتصادية (إنتاج سلعة أو خدمة) يقدّمها العنصر القانوني إلى العنصر الفعلي (الواقعي) المحتمل، ويتّضح ذلك خلال النظريات التالية:

1. **نظرية الفيزيوقراط:** نادى أصحاب هذه النظرية بأنّ الأرض هي التي تنفرد القدر بها على دخل صافي، فهي تنتج أكثر مما ينفق عليها، لذا اعتبروها – الفيزيوقراط - مصدر الثروة وأن الطبقة المنتجة هم المزارعون لأنهم الطبقة الوحيدة التي تنتج فائضا عن حاجاتها، على خلاف طبقة الصناع والتجار فإنّ إنتاجهم يتوقّف على سدّ حاجياتهم، وإنه سوى شكل من أشكال تغيير ثروة موجودة[3]

وبناء على ذلك فإنّ الدولة تستمدّ مواردها المالية من ناتج الأرض الصافي، إذ أنّ فرض ضريبة على أجور العمال (المزارعين) يؤدّي لرفع أجورهم وبالتالي يتحمّل أصحاب الأرض عبء الضرائب حتى لا يتوّقف الإنتاج.

---

[1] العناصر الإسمية هم المكلّفون قانونا و الذين استهدفهم المشرع الجبائي بتحمل العبء الجبائي، أما العناصر الحقيقية (الواقعيين) هم الذين يلقى على عاتقهم تحمل العبء جزئيا أو كليا حين يستقر العبء عندهم ويعجزون عن نقله إلى أشخاص آخرين.

[2] عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**،مرجع سابق ، ص 142.

[3] حامد عبد المجيد دراز: مرجع سابق، ص 260.

2. **نظرية الانتشار:** تعود هذه النظرية إلى أفكار وكتابات اللورد مانسفيلد 1766م في حين يذكر بعضهم الكاتب الفرنسي كانار، ومفادها – النظرية - أنّ الأعباء الجبائية تتوزّع على جميع المكلفين بها تبعا للمقدرة التكلفية، ففي بادئ الأمر يحمل العبء الجبائي على فئة المكلفين القانونيين، الذين بدورهم يعملون على نقل هذا العبء إلى أشخاص آخرين، وهكذا تتمّ عملية الانتشار للعبء الجبائي على جميع أفراد المجتمع.

لقد شبّه كانار عملية فرض الضرائب بعملية لسحب الدّم من أحد الشرايين في جسم الإنسان، فيؤدّي بالضّرورة إلى نقص كمية الدّم في جميع أجزاء الجسم، وذلك كنتيجة لخسارة (نقص) الدّم في ذلك الشريان، فكذلك هو الحال بالنسبة للضرائب إذ ينتشر عبؤها على جميع أجزاء النظام الإقتصادي و الاجتماعي في الدولة[1]

3. **نظرية هوبسون:** لقد نادى "جون هوبسون" في أوائل القرن العشرين أن الضرائب في مجملها تقع على الفائض (امتدادا للنظرية الفيزيوقراطية) وأنّ الأرض ليست هي العامل الوحيد الذي يدر فائضا ، و أنّ العناصر الريعية يمكن أن توجد في الأرباح و الفوائد و الأجور، كما أنّ الإقتطاع من ذوي الدخول المنخفضة هو بمثابة إقتطاع جزء من ذلك الدخل الذي يعتبر نفقة معيّنة ضرورية[2]

4. **النظرية الحديثة (النيوكلاسيكية):** إعتبرت النظرية الحديثة التي تزعمها ألفريد مارشال أنّ ظاهرة نقل العبء الجبائي هي مشكلة متعلقة بتحديد القيمة و الثمن للسلع والخدمات حيث قامت بتحليل هذه المشكلة و افترضت بأنّ الأسعار و الثمن المتداول إنّما هو نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب و مرونتهما.

[1] حامد عبد المجيد دراز: مرجع سابق،ص261.

[2] فوزي عبد المنعم: مرجع سابق، ص 197.

وأورد ألفريد مارشال أنّ تحليل العبء الجبائي متعلّق بالمدى الطويل على اعتبار أنّ آثاره في المدى القصير هي مؤقتة، إذ لا يتسنى للمنتجين تكييف ظروف إنتاجهم و ما يتوافق مع الأوضاع الإقتصادية من جراء فرض الضرائب[1]

الفرع الثاني: العبء الجبائي و المرونات (تقسيم العبء)

إن فرض إقتصاديات جبائية على العناصر الجبائية و تحديد الكيفية التي تستقرّ بها هذه الإقتطاعات على الممولين الفعليين و الإسمين لا تستند إلى التمويل المالي للضريبة فحسب وإنّما يجب مراعاة التوازن الاجتماعي، وفي هذا الصّدد يقول دلتين (DALTON) 1954: "إنّ توزيع العبء الجبائي يستند إلى المرونة السعرية للعرض و الطّلب، فسعر الإقتطاع على المنتج معيّن يجب أن يوزع على العارضين و الطالبين وفقا للمرونات السعرية"[2].

1. **أثر الإقتطاع على منحى العرض والطلب:** إنّ فرض إقتطاعات ثابتة عن لّ وحدة منتجة (مباعة) له الأثر على العلاقة الإقتصادية (منتج – مستهلك) أي من شأنه أن يؤثّر على التفاعل الحرّ العاملي العرض و الطلب في السوق و يحول دون التوازن التلقائي[3]، فيؤدّي لرفع تكاليف الإنتاج ممّا يتمّم على منج السلعة إدماج عبء الإقتطاع ضمن سعر البيع، فينتقل منحنى العرض من الوضع التوازني الأوّل قبل الإقتطاع الممثّل بالدالة $Q_s = q_s(P_s)$ إلى[4] وضع توازني آخر (بعد الإقتطاع) ممثل بالعلاقة $Q_{s+t} = q_s (P_s) + T$، وعند إقتناء المستهلك لهذه السلعة، وينتقل منحنى الطلب من الوضع التوازني قبل الإقتطاع

[1] فوزي عبد المنعم، مرجع سابق، ص 198.

[2] Gervasio Semedo : **Economie Des Fiances Publique**, Mame Tour, 2001, P 99 .

[3] ضياء مجيد الموسوي:**النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الجزئي)**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1989، ص 53

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، شكرى رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 11.

$Q_{D-T} = q_d$ الممثل بالعلاقة (بعد الإقتطاع) $Q_D = q_d\ (P_d)$، أي وضع توازن آخر [1] $(P_d) - T$ ويتّضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): أثر الإقتطاع على منحى العرض و الطلب

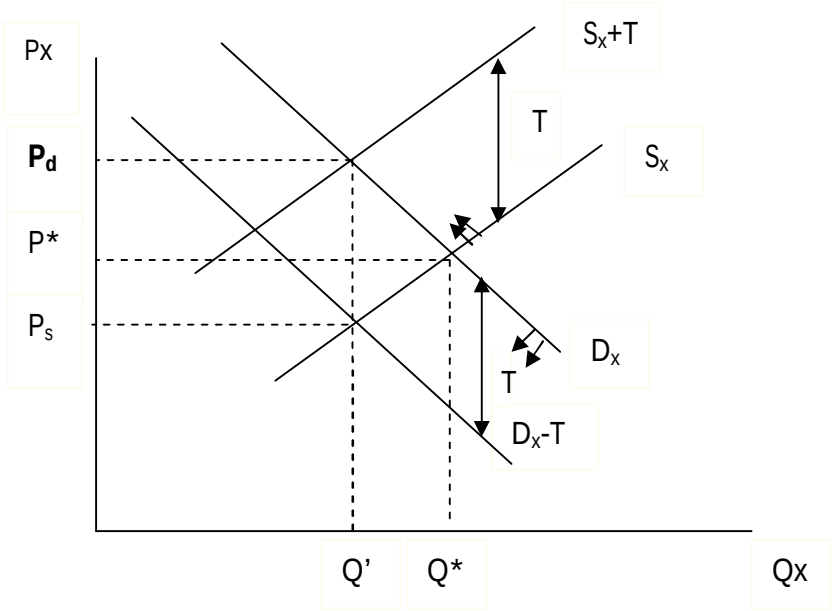

المصدر:سعيد عبد العزيز عتمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص13 .

حيث S_x: دالة عرض المنتج قبل الإقتطاع.

D_x: دالة طلب المستهلك قبل الإقتطاع.

S_x+T: دالّة عرض المنتج بعد الإقتطاع.

D_x-T: دالة طلب المستهلك بعد الإقتطاع.

Q^*: كمية التوازن قبل الإقتطاع.

Q': كمية التوازن بعد الإقتطاع.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكرى رجب العشماوي،مرجع سابق، ص 13.

P^*: سعر التوازن قبل الإقتطاع .

P_d: سعر توازن المنتج بعد الإقتطاع.

P_s: سعر توازن المستهلك بعد الإقتطاع

فمن ناحية تحليل منحنى العرض: إنّ انتقال منحنى العرض من الوضع التوازني S_x الممثّل في الشّكل السابق بالإحداثيات (p^*,q^*) إلى الوضع التوازني الجديد S_x+T بعد الإقتطاع الممثّل بـــ (p_d, Q'): دلالة على تحمّل المستهلكين جزءا من العبء الذي قد تمّ تحميله أصلا على المنتجين من خلال السعر التوازني P_d حيث $P_d = P^* + T$.

أمّا من ناحية تحليل منحنى الطلب: فإنّ انتقال منحنى الطلب من الوضع التوازني D_x الممثّل بـــ (P^* , Q^*) إلى الوضع الجديد D_x-T بعد الإقتطاع الممثّل بـــ (P_s, Q') يعني انخفاض سعر السوق التوازني من P^* إلى P_s، دلالة على تحمّل المنتجين (البائعين) جزءا من العبء الملقى على عاتق المستهلكين أصلا حيث $P_S = P^* - T$

ومن السابق يتّضح أن فرض الإقتطاع أدّى بتحرك منحنى العرض على الأعلى يسارا لنفس القيمة التي تحرّك لها منحنى الطلب يسارا إلى الأسفل، لاعتبار أنّ الإقتطاع المفروض هو نفسه، و إنّ السعر الذي يدفعه المستهلك هو نفسه (P_d) سواء كان الإقتطاع على المنتج أو المستهلك (وهذا لا يكون إلاّ في الأسواق التنافسية) لكن القسط من العبء الذي يتحمله كلّ من المنتج و المستهلك يعتمد على المرونات السعرية للعرض و الطلب.

ويعدّ ألفريد مارشال أوّل من وضع صيغة لمفهوم المرونة السعرية (E) فعرفها بالتغيّر النسبي في الكمية إلى التغير النسبي في السعر، ويعبّر عنها رياضيا بـــ : [1]

[1] Herve Defalvard : **Fondemends De La Microeconomie, Les Choix Individuels**, Vol 1, Boeck unversité, 1 ed, 2003, P 120.

$$E = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} = \frac{\Delta Q}{\Delta P}.\frac{P}{Q}$$

ويمكن إيجاد العلاقة بين المرونة السعرية للطلب والعرض بدلالة الأسعار بعد فرض قبل الإقتطاعات النسبية (V) انطلاقا من التحليل الرياضي التالي للتوازن قبل وبعد الإقتطاع:

قبل الإقتطاع:

$$\left.\begin{array}{r} Q_s = q_s\,(P_s) \\ Q_D = q_d\,(P_d) \\ Q_s = Q_D \\ P_s = P_d \end{array}\right\}$$

بعد الإقتطاع: سعر الطلب يحقق العلاقة التالية:

$$P_d = (1 + V)\,P_s \quad \Leftarrow \quad P_d = P_s + P_sV$$

وبعد حساب المعادلات التفاضلية للدوال السابقة و إجراء اختزالات يصبح

q_D ' = q_s ' ويتحصّل على: $'P_S = \frac{(-E_d)(P_d)}{E_S}$

حيث: P_d: السعر التوازني الجديد للمنتج؛

P_s: السعر التوازي الجديد للمستهلك؛

E_d: مرونة الطلب السعرية؛

E_s: مرونة العرض السعرية؛

مما سبق فإنّ نسبة توزيع العبء الجبائي بين المستهلك و المنتج تستند على مرونتي العرض و الطلب أي أنه كلّما كان منحنى (العرض أو الطلب) أكثر مرونة كلّما أمكن نقل العبء الجبائي إلى الطرف الآخر، فعندما يكون الطلب أكثر مرونة كلّما أمكن نقل جزء اكبر من العبء الجبائي من المستهلك إلى المنتج، والعكس صحيح.

إذن فالعلاقة بين إمكانية نقل العبء الجبائي ودرجة مرونة الطلب علاقة عكسية، فكلما زادت درجة مرونة الطلب السعرية كلّما قلّة إمكانية نقل العبء الجبائي، لأنّ أي زيادة في الشعر (نتيجة تضمين الإقتطاع) تؤدّي إلى انخفاض أكبر في الطلب، و لهذا نجد السلع الضرورية التي تتسم بضعف مرونتها هي الأكثر ملاءمة لنقل العبء[1] ويمكن توضيح كلّ من القسط الذي يتحمّله المنتج و المستهلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): القسط الذي يتحمله المنتج و المستهلك

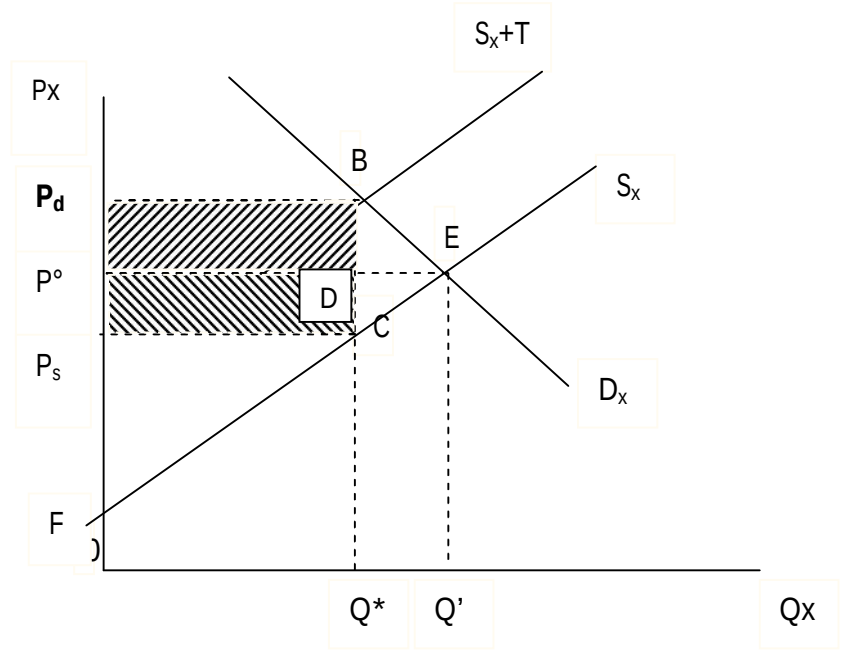

source : Rachid Bendib : **Microeconomie : Traitement Mathematique**, OPU (Algérie) P 86.

[1] عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية:** مرجع سابق، ص 145.

إنّ حجم الإقتطاع الذي اقتطعه الدولة فعليا (بعد عملية توزيع العبء الجبائي) من المنتج والمستهلك هو التالي:[1]

العبء الذي يتحمله المستهلك الممثل في المساحة P_dBDP^0 والذي يساوي إلى $(P_d- P^0Q^*)$ يعبر عنه من خلال المرونات العلاقة التالية

$$PCC = \frac{E_S}{E_S - E_D} \times T\,(Pd) \quad *$$

ويتّضح من خلال هذه العلاقة أنّه يتزايد مقدار ما يتحمّله المستهلك من عبء الإقتطاع كلّما زادت مرونة العرض السعرية ، حيث توجد علاقة طردية بين مقدار ما يتحمّله من عبء ومرونة العرض السعرية، ويستمرّ ما يتحمله المستهلك من عبء في التزايد مع زيادة مرونة العرض السعرية حتى تصل مرونة العرض السعرية إلى اختصاص (ما لا نهاية) وهنا يتحمّل المستهلك عبء الإقتطاع بالكامل ومن ثمّ لا يتحمّل المنتج أي عبء، والعكس صحيح، فعندما تصل مرونة العرض السعرية إلى الصفر سوف يصل ما يتحمله المستهلك من عبء إلى الصفر.

أمّا العبء الذي يتحمّله المنتج الممثل بالمساحة $P°DCPs$ والتي تساوي $Q^*(P°-Ps)$ يعبر عنه من خلال المرونات بالعلاقة التالية:

$$PCP = \frac{E_D}{E_S - E_D} \times T\,(Pd) \quad **$$

وعليه فإنّه كلما كانت مرونة الطلب اكبر من مرونة العرض فإنّ الجزء الأكبر في الإقتطاع يكون على عاتق المنتج، أي أنّ القسط الذي يتحمّله المنتج يكون أكبر مما يتحمّله

[1] Rachid Bendib : **Microeconomie, Traitement Mathematique**, OPU. (Algérie). P.P 86-87.

* PCC قسط العبء الذي يتحمله المستهلك.

** PCP قسط العبء الذي يتحمله المنتج.

المستهلك ويتزايد مقدار ما يتحمّله المنتج من عبء كلّما زادت مرونة الطلب السعرية، حيث توجد علاقة طردية بين ما يتحمله المنتج ومرونة الطلب السعرية، وعندما تصل هذه الأخيرة إلى أقصاها فإنّ ما يتحمّله المنتج من عبء يصل إلى أقصاه.

المطلب الثاني: أثر الإقتطاع على مستوى الرفاهية

يترتّب على فرض الإقتطاعات بصفة عامّة تحويل لقوة شرائية من أيدي المستهلكين إلى الدولة، ونتيجة لذلك من المتوقع أن يترتب على هذه الإقتطاعات إختلال في اختيارات المستهلكين بين السلع و الخدمات الإستهلاكية، وإختلال أيضا في إختيار المنتجين بين التوليفات المختلفة من العوامل الإنتاجية، ويصطلح على هذا السلوك (من جانب المنتج والمستهلك) جرّاء الإقتطاع بـــ "تكلفة إقتطاعات الجبائية على الرفاهية"[1]، ففرض إقتطاعات لن يؤدّي إلى تحميل المستهلكين تكلفة مالية جديدة فحسب، ولكنه يدفعهم إلى تغيير سلوكهم وقراراتهم الشرائية، لأنه سيميلون إلى خفض معدّلات استهلاكهم للسلع التي تمّ فرض إقتطاعات جديدة عليها، الأمر الذي يكون له تأثير مباشر على درجة رفاهية المستهلكين لاعتبار أنّ كمية السّلع و الخدمات التي يمكن للفرد استهلاكها أو يستهلكها هي أفضل مقياس لمدى التعبير عن الرفاهية الاجتماعية لهذا الفرد.

الفرع الأوّل: الإقتطاع الجبائي ورفاهية المستهلك

يؤدّي الإقتطاع الجبائي على الإستهلاك إلى إرتفاع السعر الذي يدفعه المشتري، فتنخفض بذلك الكمية التي يمكنه استهلاكها في حدود دخله، ويمكن ترجمة ذلك من خلال الشّكل البياني التالي:

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماني: مرجع سابق: ص 23.

الشكل رقم (2-3): تأثير الإقتطاع على رفاهية المستهلك

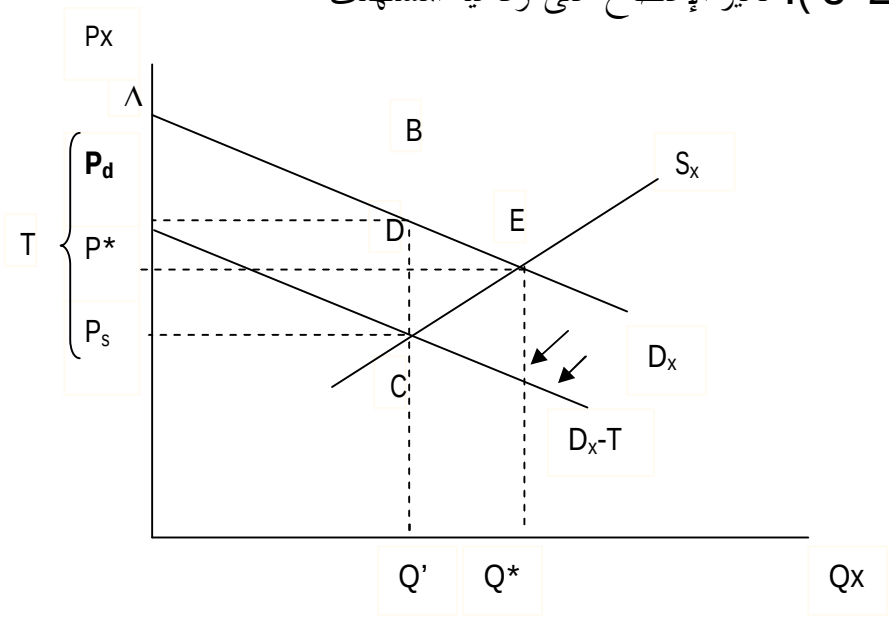

المرجع:سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماني: مرجع سابق: ص 13 .

يتبيّن من خلال الشكل البياني السابق أن الإقتطاع (T) يجعل منحنى الطلب ينخفض إلى الأسفل يسارا (D_x-T) لمقدار الإقتطاع (T) المفروض، وبأخذ من منحنى الطلب الجديد في الاعتبار فإنّ سعر التوازن الجديد سيكون P_s وكمية التوازن الجديدة Q'

وعليه فإنّ السعر قد انخفض من (P*) إلى (P_s)، لكن بالنظر إلى إسقاط (Q') على منحنى الطلب الأولي (D_x) فإنه سيكون منحنى الطلب قد تحرك لمقدار (T) (الجديدة أو الزيادة) ونجد أنّ المستهلك سيدفع السّعر (P_d) الذي يمثّل:

- قيمة إسهام المستهلكين في تحمل عبء الإقتطاع وهو: (P*-P_d) Q'؛
- قيمة إسهام المنتجين في تحمّل العبء الحياتي (P* - P_s) Q'؛

ومن هنا نجد أن تكلفة الإقتطاع على مستوى الرفاهية تنتج عن الانخفاض في معدّل استهلاك السّلع كل الإقتطاع من (Q*) إلى (Q')، ومعناه أنّ المستهلك سيكون في وضع أسوء نسبيا مما

كان عليه قبل ذلك[1]، لأنّ إجمالي المنافع التي كان يحصل عليها قبل الإقتطاع لا يمكن أن تتحقّق من جديد لاعتبار أنّ القدرة الشرائية قد قلت في ظلّ عدم زيادة الدّخل.

الفرع الثاني: الإقتطاع الجبائي ورفاهية المنتج

إنّ فرض إقتطاعات جبائية على الإنتاج تجعل من التكاليف العامّة للإنتاج ترتفع، فيعتمد المنتجون على إدراج مبلغ الإقتطاع (التكلفة الإضافية) في سعر البيع P_d(السعر التوازني بعد الإقتطاع)، بعد ما كان P* (قبل الإقتطاع)، فيرتفع بذلك سعر السوق، مرفوقا بانخفاض في الكميات المتداولة في السوق من (Q*) إلى (Q')، أنظر الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-4):أثر الاقتطاع الجبائي على رفاهية المنتج

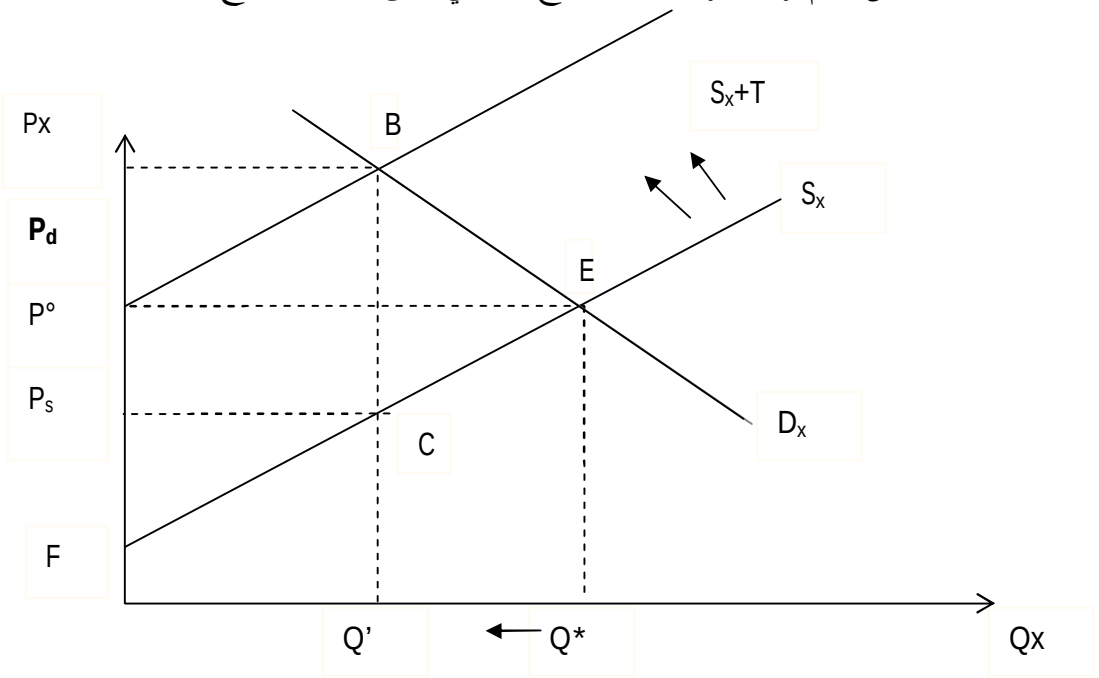

المرجع: سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي، مرجع سابق ص 10 .

يتبيّن من خلال الشكل أعلاه أنّ نسبة الإقتطاع خفضت من الكمية المتداولة في السوق ب (Q' - Q*)، فارتفع سعر السوق إلى (P_d): وهو السعر الذي يدفعه المستهلكون ويتحصّل عليه

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق ص 26.

المنتجون، وهو بمثابة سع خام، لكن في حقيقة الأمر انّ المنتجين لا يقبضون سوى سعر صافي (P_s) بعد الإقتطاع (T): والذي يساوي إلى الفرق (P_d-P_s)

وعليه فإنّ هذا الإقتطاع ساهم في تخفيض كمية التوازن السوقية و السعر المقبوض فعلا (الضافي) لدى المنتجين، ممّا صاحبه انخفاض في الفائض الذي يحصل عليه المنتوج من P*EF إلى P_sCF، أي أنّ هناك خسارة في فائض المنتج تقدّر بالمساحة P_sHEC.

الفرع الثالث: العبء الجبائي الإضافي و الاختيار الشخصي

يمكن توضيح أثر العبء الجبائي الإضافي من خلال استخدام منحنيات السواء، مع إبراز كيف يمكن لهذا العبء الزائد أن يقلّل من رفاهية الأفراد ويجعلهم في موقف أسوء من خلال إختيار المزيج السلعي (x,y) بعد الإقتطاع.

وبفرض النموذج التالي الممثّل بيانيا يمكن توضيح ذلك:

- تمثيل دالة منفعة الفرد.
- الفرد يواجه القيد y_1x_1 الخاص بالميزانية القصوى بدون إقتطاع.
- الفرد يواجه القيد y_2X_1: الخاص بالميزانية بعد إقطاع مباشر (T).
- فرض إقطاع مباشر على السلعة Y.

الشكل رقم (2-5) : العلاقة بين العبء الإضافي والاختيار الشخصي

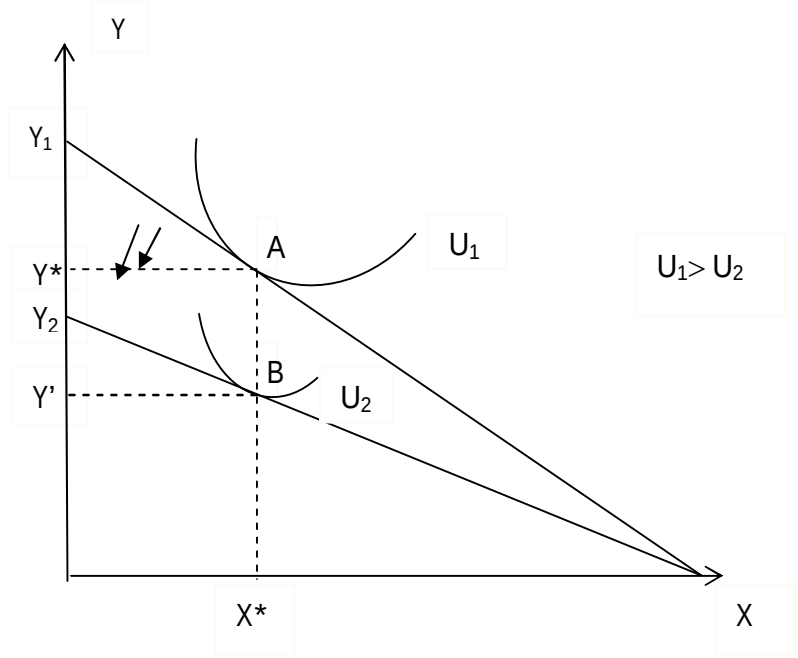

المرجع :سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي ، مرجع سابق ص 35.

يمكن تحليل الشكل البياني السابق وفق التالي:

قبل عملية الإقتطاع:

إنّ العنصر الجبائي يواجه القيد الميزاني Y_1X_1 الخاص بالميزانية القصوى وهو بذلك يختار أن يستهلك المزيج من السلعتين Y و X الممثلة بالنقطة (A) (موضع التماس بين منحنى السواء $(U1)$ وخط الميزانية)، والذي يحقّق له أقصى إشباع بكمية Y^* من السلعة Y تقابلها كمية X^* من السلعة X.

بعد عملية الإقتطاع:

بعد فرض الإقتطاع على السلعة Y يدور خط الميزانية (Y_1X_1) حول نقطة الارتكاز (X_1) الداخل ليعطي الخطّ الجديد للقيد الميزاني (Y_2X_1)، وعند هذا الخط سنجد أنّ الشخص سوف

يختار الكمية (X*) من السلعة (X) (نفس الكمية المختارة قبل الإقتطاع)، ولكن الكمية التي كان يمكن لذلك الفرد أن يستهلكها بالكامل من السلعY سوف تنخفض إلى (Y').

إذن مع هذا الإقتطاع نجد أنّ ميل خط الميزانية قد تغيّر ، ولما أن خط الميزانية هو الذي يحدّد الأسعار النسبية (سعر كلّ سلعة بالنسبة للأخرى) فإنّه يوضّح أنّ سعر السلعة y قد ارتفع بالنسبة لسعر السلعة X.

بعد هذا الإقتطاع فإنّ الفرد قد تغيّر استهلاكه إلى الكميتين (y',x) و الممثّلة بالنقطة (B)، والتي عندها نجد منحنى السواء (U_2) الواقع على تماس مع خط القيد الميزاني y_2x_1.

إنّ هذا الانتقال إلى منحنى السواء الأدنى في U_2 بعبّر عن حالة أسوء ممّا كان عليه ذي قبل $(U_1) > (U_2)$[1].

المطلب الثالث: أثر الإقتطاعات الجبائية المباشرة و غير المباشرة ، وتدنية العبء الجبائي

لقد أوضح هيكس عام 1939 م أنّ عبء الضريبة على الدّخل (باعتبارها إقتطاع مباشر) على رفاهية أفراد المجتمع سوف يكون أقلّ من الإقتطاعات غير المباشرة، فالإقتطاعات المباشرة لن يكون لها أثر اختلالي مباشر على اختيارات المستهلكين اتجاه السّلع و الخدمات وتوصل على ذلك بالإفتراض التالي.

- نموذج مكوّن من سلعتين y،x بأسعار معروفة و محدّدة؛
- الدّخل النقدي للمستهلكين ثابت؛
- سيادة ظروف المنافسة التامّة؛

[1] ضياء مجيد الموسوي: **النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الجزئي)**،مرجع سابق، ص112.

- لا توجد آثار خارجية تصاحب إنتاج و استهلاك السلعتين x ،y؛
- المستهلكون قبل فرض الإقتطاع في وضع أمثل؛
- تشابه المستهلكين من حيث الدّخل و الأذواق.

ولمقارنة الأثر الناتج في كلّ حالة فإننا سوف نفترض تساوي الحصيلة الجبائية في كلّ حالتي الإقتطاع المباشر و غير المباشر: ويمكن توضيح ذلك الأثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): أثر الإقتطاع المباشر وغير المباشر

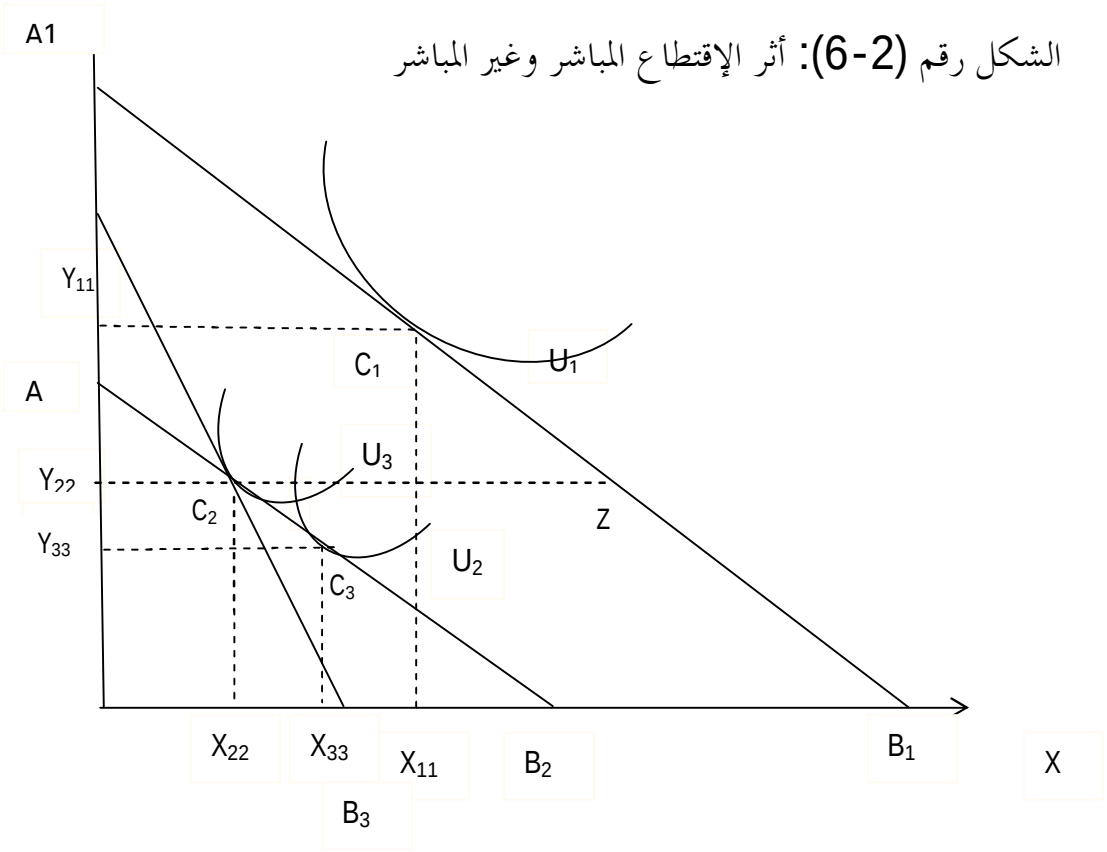

المرجع: سعيد عبد العزيز عثمان،شكري رجب العشماوي، مرجع سابق ، ص26.

من خلال الشكل السابق يتّضح أنّه قبل الإقتطاع قد تحقق وضع التوان عند النقطة C_1، حيث يستهلك الأفراد الكميتين (y_{11},x_{11}) من السلعتين yوx على التوالي، إذا كان بإمكان الأفراد اختيار مزيج سلمي أسفل الخطّ A_1B_1، لكنهم فضّلوا المجموعة $C(y_{11},x_{11})$ لأنها تحقق أقصى إشباع ، لكن ما هو أثر الإقتطاع المباشر و غير المباشر على اختيار المزيج السلعي x , y؟

الفرع الأوّل: أثر الإقتطاع غير المباشر

بعد فرض إقتطاع غير مباشر على السلعة x، فإنّ سعرها من المتوقّع أن يرتفع ، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف تتغيّر الأسعار النسبية لكلّ x و y، وعليه فإنّ خطّ الميزانية $A_1 B_1$ سوف يستدير إلى الوضع A_1B_3، والذي يعكس التوازن الجديد (الاختيار الجديد) للمزيج السلعي C_2 (y_{22},x_{22}).

حيث أنّ الحدّ الأقصى الذي يمكن اختياره من السلعة xتغير مع ثبات الحدّ الأقصى من السلعة y ، فهذا معناه انتقال أفراد المجتمع من منحنى السواء (U_1) إلى منحنى السواء (U_2) ، وبالتالي انخفاض رفاهية المجتمع، وتمثّل المسافة C_2Z مبلغ الإقتطاع غير المباشر.

الفرع الثاني: أثر الإقتطاع المباشر

إنّ فرض إقتطاع مباشر تعادل حصيلة المقدار السابق (حالة الإقتطاع غير المباشر) سوف يخفض الدّخل المتاح للإنفاق على السلع الإستهلاكية، ومع ثبات الأسعار لــ: x و y لسوف ينتقل خط الميزانية A_1B_1 إلى الأسفل لمسافة أفقية تعادل مبلغ الإقتطاع $C_2Z = T$ ممثلا الوضع A_2B_2.

وعليه فإنّه على خط الميزانيةA_2B_2 الذي يعبّر عن إمكانيات المستهلكين بعد فرض الإقتطاع المباشر سوف يبحث المستهلكون عن نقطة توازن جديدة تعظم إشباعهم، وبالطبع ستكون النقطة C_2 وبالتالي انتقال الأفراد من منحنى السواء (U_1) (قبل الإقتطاع) إلى المنحنى (U_3) الأقلّ إشباعا.

وبإجراء مقارنة بين الوضع التوازني الأصلي C_1 قبل الإقتطاع ، والوضعين التوازنيين الجديدين يمكن استخلاص ما يلي[1]

- إنّ فرض إقتطاعات غير مباشرة كان أكثر سلبا على رفاهية المجتمع منه في فرض إقتطاعات مباشرة.
- نقطة التوازن C_3 أكثر إشباعا ورفاهية من C_2،
- إنّ تساوي الحصيلة الجبائية للإقتطاعات لا ينفي حتمية التفضيل بين الإقتطاعين، لذا من وجهة نظر المستهلك فإنّ الإقتطاعات المباشرة أقلّ عبئا من الإقتطاعات غير المباشرة.

الفرع الثالث: تدنية العبء الجبائي (قانون رامزي)

مما لا شكّ فيه أنّ تعاظم العبء الجبائي يؤثّر على سلوكيات الأفراد من خلال دفعهم إلى خفض معدّلات استهلاكهم لسلع ما مقارنة بسلع أخرى، أو عن طريق التأثير على اختيارات الأفراد فيما يتعلّق بوظائفهم و اختيارات المؤسسات لقراراتها الإنتاجية.

لذا جاء رامزي (Ramsey) بطرح نظري يشرح من خلاله تدنية العبء الجبائي الإضافي، ومفاده أنّه يجب على الحكومة فرض إقتطاعات على السّلع و الخدمات على نحو يحقّق التناسب العكسي مع درجة مرونة الطّلب على تلك السلع المعنية[2]

ويترجم ذلك التناسب الذي يحقّق أفضل وأنسب معدّلات الإقتطاع على السلعتين (X) و (y) لتدنيه العبء الإضافي المشترك كما يلي: $\frac{E_{D_2}}{E_{D_1}}=\frac{T_1}{T_2}$ وهذا قانون رامزي يشير إلى أنّ الإقتطاع الأكبر يجب أن يتمّ فرضه على السلع ذات الطلب الأقل مرونة.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق ص 188.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

المبحث الثالث: أثر الجباية على التحليل التوازني الكلي

تشكل السياسة الاقتصادية إحدى فروع السياسة العامة، إذ تتوجه نشاطاتها إلى الاقتصاد العام ونحو حركة الفعاليات الاقتصادية من أجل التأثير عليها بإتجاه الأهداف التي تريد الدولة الوصول إليها، وتؤثر السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإقتصادية بواسطة أدوات عديدة لعل من أهمها السياسة الجبائية.

إن إستخام السياسة الجبائية لتحقيق النمو الاقتصادي هو شرط ضروري وليس كاف، إذ لابد من مفاعلتها مع جملة السياسات الأخرى لتحقيق النتائج التي تصبو إليها الدولة، لكنه من الصعب الإلمام بدراسة الآثار الإقتصادية لها بسبب الصعوبات التي تواجه هذا العمل، كونها ليست الوحيدة المؤثرة على حجم النشاط الاقتصادي، بل هناك عدة عوامل تتداخل آثارها والآثار الناجمة عن الجباية، وعلى أية حال فإن السياسة الجبائية تقوم بدور فعال تبرز آثارها على المستويات الماكروإقتصادية، إذ توثر على المستوى العام للأسعار،معدلات الاستهلاك والعمالة وحجم التجارة الخارجية بهدف تحقيق التوازن المنشود للسياسة العامة للدولة.

المطلب الأول: أثر الإقتطاعات على المتغيرات الإقتصادية الكلية

إن تحديد أثر الضرائب من الوجهة الإقتصادية تكشف صعوبات تحليلية جمة، إذ أن الضرائب ليست العامل الوحيد المؤثر على مجرى الحياة الإقتصادية، بل هي أحد عوامل عدة متباينة، وبينما تتضاءل أهمية الضرائب أحيانا لغيرها من العوامل وتزداد أهميتها النسبية أحيانا أخرى، كذلك تختلف هذه الآثار تبعا لما إذا كنا ننظر إلى كل ضريبة على حدى أم إلى الهيكل الضريبي بأسره. وبالتالي فالآثار تختلف باختلاف الشركات التجارية والصناعية في مجتمع رأسمالي تختلف اختلافا بينا عنها في المجتمع الاشتراكي، أو في مجموعة الدول النامية[1].

[1] عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز: **علم المالية العامة**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1975، ص 376.

ومما يزيد من فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف المرجوة منها هو أن تكون هذه السياسة ذاتها متسمة بطابع المرونة التلقائية أي أن يتهيأ للهيكل الجبائي من مقومات المرونة مما يجعله قادرا على التكيف وفق الظروف المتغيرة وتبعا لمستوى النشاط الإقتصادي الكلي السائد في المجتمع دون ما حاجة لإجراء تعديل في التشريعات الجبائية، فرسم أي سياسة جبائية جديدة يستلزم بادئ ذي بدء دراسة آثارها المتوقعة على متغيرات النشاط الإقتصادي[1].

الفرع الأول: الأثر على المستوى العام للاستهلاك:

يعتبر الإستهلاك من أهم مكونات الإنفاق الكلي، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات لتحقيق الإشباع لحاجات الأفراد المختلفة، وتتفاوت نسبته من مجتمع إلى آخر فيمكن أن يشكل نسبة (65% إلى 75%) في الدول المتقدمة، بينما قد يصل في الدول المتخلفة إلى 90% من إجمالي الإنفاق.

يتوقف مدى تأثير الجباية في حجم الإستهلاك الكلي والإشباعات الإستهلاكية على نسبة الإقتطاعات من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، إذ أن من المعلوم أن نسبة ما ينفقه الفرد على الإستهلاك والإشباعات مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الدخل ذاته[2] ، لذا أعطاه كنز أولوية في تحديد مستوى النشاط، كما اعتبره السبب الرئيسي لما يمكن أن ينتاب النظام الرأسمالي من أزمات ، وفي نفس الوقت أداة لعلاجها.

إن الإقتطاعات التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل الدنيا إنما تعمل على خفض الإستهلاك الخاص بنفس مبلغ الإقتطاع تقريبا، وبالتالي تعمل على إنقاص الإشباعات الفردية ومن ثم الكلية، أما الضرائب التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل العليا فهي قد تعمل على خفض الإستهلاك ولكن بأقل كثيرا من مبلغ الإقتطاع،إضافة إلى النقص الذي قد يطرأ على الإشباعات الفردية الكلية

[1] سعيد عبد العزيز عثمان: مرجع سابق، ص 283.

[2] عبد المنعم فوزي: مرجع سابق، ص 200.

في هذه الحالة يكون طفيفا، ويرجع السبب وراء هذا الاختلاف إلى حجم المدخرات الذي تمتلكه كل فئة.

ومن الثابت أن السياسة الجبائية التي تعمل على الاحتفاظ بمستوى عال من القوة الشرائية هي شرط أساسي لتحفيز الإستثمار الخاص، يقتضي هذا البرنامج الجبائي الإقلال ما أمكن من ضرائب ورسوم الإنتاج وغيرها من الضرائب المباشرة التي تعمل على خفض القدرة الشرائية للمجتمع، وكذا الاعتماد على الموارد المستمدة من الضرائب التصاعدية على الدخول (مع إخضاع المداخيل المستمدة من الملكية لضرائب أشد تصاعدية منها في المداخيل المتأتية من الجهد الإنتاجي، وعدم المغالاة في الضرائب على الدخل الإستثماري).

ولهذا يمكن تحقيق توسع عام في الإستهلاك والإستثمار معا بخفض العبء الحياتي على الأفراد الذين ميلهم الحدي للاستهلاك أكبر[1].

في حين نجد أن الضرائب غير المباشرة تعمل على التخفيض من الإستهلاك وزيادة حصيلة إيرادات الدولة بالإضافة إلى ما توفره من عملات صعبة والتي كانت تصرف في استيراد هذه السلع الإستهلاكية[2].

الفرع الثاني: الأثر على الإنتاج والعمالة:

إن تأثير الجباية على الإنتاج يكون لطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بالتأثير على حجم الإنتاج وعوامله إذ يمكن لها أن تؤثر مباشرة على الإنتاج من خلال التأثير على معدل الربح المحقق

[1] عبد المنعم فوزي: مرجع سابق، ص 200.

[2] بوزيدة حميد: **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (1992-2004)**، مرجع سابق، ص 37.

من العمليات الإنتاجية[1]، وتؤثر بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على حجم الإستهلاك، حيث أن إعراض المستهلكين عن سلعة أو خدمة ما، يؤدي بالمنتجين إلى العزوف عن الإستثمارات وتوظيف الأموال في العمليات الإنتاجية فيتراجع بذلك حجم الإنتاج الكلي[2].

ويتجلى تأثير الإقتطاع على الإنتاج من خلال تأثيرها في المقدرة والرغبة في العمل ونفقات الإنتاج وفي الميل للإستثمار ويمكن لإظهار ذلك كالآتي:

1.أثر الإقتطاعات على المقدرة على العمل والإدخار: إذا ما أدت فرص الإقتطاعات إلى التقليل من مقدرة الأفراد على العمل فإنها تؤدي إلى إنقاص كفايتهم الإنتاجية، كما لو عجزوا من استهلاك نفس القدر من الضروريات التي كانوا يحصلون عليها قبل الإقطاع، وبالتالي فهي تضعف من مقدرتهم على المساهمة في الإنتاج، لذلك وجب الحد من الضرائب المباشرة على المدخول الصغيرة، الضرائب غير المباشرة على السلع الشائعة الإستهلاك[3].

أمّا بخصوص المقدرة على الإدخار فإنّ الضرائب على المداخيل العالية تّقلّل من قدرة أصحابها على الإدخار، بالمقابل فإنّ الضرائب على ذوي الدخول المتدنية لا تؤثّر على مقدرة هؤلاء على الإدخار، لأنّهم لا يدخرون أصلاً.

وممّا هو جدير بالذكر أنّ الضرائب على المداخيل العالية لا تقلّل بالضرورة من مجموع مدخّرات الدولة.

2.أثر الإقتطاعات على الرغبة في العمل والإدخار: لقد اختلف كتّاب المالية العامّة والإقتصاد، فمنهم من رأى أنّ الضريبة وهي تؤدّي إلى تقليل عائد العمل – تقلّل من رغبة

[1] غازي عناية: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الأردن، 1998، ص 72.

[2] عادل أحمد حشيبش: **أساسيات المالية العامة** ، دار النهضة العربية، لبنان، 1998، ص 203.

[3] عبد المنعم فوزي: مرجع سابق، ص 201.

الممول في العمل لأنّه سوف يسعى إلى مزيد من الفراغ، بينما ذهب آخرون إلى أنّ الضريبة تحفّز الممولين على زيادة مجهوداتهم الإنتاجية سعيا وراء زيادة مداخيلهم وللمحافظة على مستوى معيشتهم الذي كانوا عليه قبل الإقتطاع[1] ويتوقف أثر الضريبة في رغبة الأفراد في العمل والإدخار على أمرين:

أ.مدى مرونة الطلب على الدخل: إذا كان طلب الأفراد على الدخل غير مرن أي إذا كانوا يرغبون في الحصول على نفس الدخل مهما كان الجهد الذي يبذل للحصول عليه، فإن الإقتطاع الذي يؤدي إلى إنقاص دخلهم سيدفعهم إلى مضاعفة جهدهم حتى يصل الدخل من جديد إلى مستواه القديم، أما إذا كان الطلب على الدخل مرن فإن الضريبة لا تزيد من رغبتهم في العمل والإدخار.

ب.طبيعة الضريبة: هناك أنواع من الإقتطاعات تحفز على مضاعفة النشاط الإنتاجي، وأخرى لا تؤثر بتاتا على الرغبة في العمل والإدخار، مثل الضرائب على الأرباح الاستثنائية وبعض ضرائب الاحتكار.

يعتبر المذهب المالي بصفة شاملة أن الضرائب المباشرة تعرقل عملية الإدخار أكثر من الضرائب غير المباشرة، لأن الضريبة المباشرة تنقص من الإدخار ومنه تراكم رأس المال، إذن فالعمل بهيكل ضريبي يرتكز على الضرائب غير المباشرة ليسمح بتحفيز الإدخار وتعجيل تكوينه في البلدان النامية أين يكون تكوين رأس المال أحد مخانق التطور الإقتصادي[2].

3.الأثر على تنقل عوامل الإنتاج: من المعلوم أن الموارد الإقتصادية تسعى دائما إلى التنقل حيث يمكن استغلالها في أكثر الوجوه ربحية، فإذا فرضت الضريبة على نوع معين من

[1] محمد سعيد فرهود: مرجع سابق، ص 301.

[2] ثاني عاشور يمينة: **تحليل السياسة الضريبية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2001-2002، ص

الاستغلال فإنه سرعان ما تأخذ عوامل الإنتاج (الموارد الجديدة المعدة للإستثمار) في التحول إلى نوع آخر من النشاط الإقتصادي تقل فيه وطأة الإقتطاع*.

والواقع أن الضرائب التي لا تسبب تحولا في موارد الإنتاج هي تلك التي تفرض بالتساوي على جميع أنواع استعمالات هذه الموارد[1] .

تسعى الدول النامية من خلال سياساتها إلى زيادة معدّلات النّموّ الإقتصادي وتحقيق التنمية وتتّضح أهمية السياسة الجبائية في البحث عن الفائض الإقتصادي، وتعبئة لخدمة التنمية وتلجأ الدولة في سبيل تشجيع الإدخار إلى ضمان منح مزايا للجزء من الدّخل الذي يدخّر، فتعفي مثالا المداخيل المولدة من الإدخار إذا أعيد إستثماره[2].

4.الأثر في تحقيق مستويات عالية التوظيف: يرتبط حجم العمالة في الكلية في المجتمع ارتباطا وثيقا لحجم الإنفاق الكلّي على الإستثمار والإستهلاك، وهو ما ينتج ينجر عنه أنّ أية ضريبة تقلّل من الإنفاق الكلّي على الإستثمار والإستهلاك تعمل على حفض العمالة.

وتعدّ مشكلة التشغيل في الوقت الراهن من أهمّ المعضلات التي تواجه كافة بلدان العالم وخاصّة البلدان النامية منها، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية كبيرة وحجم النشاط الإقتصادي ضخما فإنّ ذلك يولد لا محالة كمّا هائلا من مناصب الشّغل.

وواضح أنّ فرض ضرائب بأسعار مرتفعة على نواتج صناعية معيّنة تنقص بلا سكّ من حجم العمالة في تلك الصناعة، كذلك فإنّ الضرائب التي تزيد من تكلفة العمل قد تشجّع على الإكثار.

---

* حيث أنه يتعذر على تنقل المباني التي شيدت والعمال الذين تخصصوا في عمل معين .

[1] عبد المنعم فوزي: مرجع سابق ، ص 204.

[2] بوزيدة حميد: **النظام الضريبي الجزائري وتحدّيات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (2004/2992)**، مرجع سابق، ص 38

من استخدام الآلات وإحلالها محلّ العمال[1].

إنّ تخفيف العبء الضريبي على القطاعات التي تملكها وتديرها الدولة والخاضعة للمناقشة مع القطاع الخاصّ، تعمل على توسيع قاعدة العمال في القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

الفرع الثالث: أثر السياسة الجبائية على الإستثمارات و توزيع المداخيل.

1.الأثر على الإستثمار: تمثّل السياسة الجبائية أحد مكوّنات السياسة الإقتصادية، وتعمل دائما لغرض تفعيلها وتحقيق أهدافها، فتؤثّر لمختلف أنواعها (سياسة الجبائية) على حجم الإستثمارات بحيث تسهّل عملية تراكم رأس المال وبالتالي تسمح بتطوير أكثر لعملية التنمية في بلد ما.

وفي الحقيقة تستطيع الدولة بواسطة الضريبة أن تشجّع أو تحدّ ما تمليه مقتضيات الأهداف السياسية والإقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها، وقد تتّخذ التدابير الضريبة للتأثّر على بعض القطاعات دون الأخرى، كما قد تتّخذ تدابير تؤثّر على النظام الإقتصادي .بمكوّناته المختلفة (حجم المؤسسات، هيكل الإدخار، التوسع الجغرافي للأنشطة الإقتصادية وغيرها).

تعتبر الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدّولة على العموم تضحية وحرمانا من الموارد في الأجل القصير، على أن تعوّضها لاحقا من جرّاء توسع الأوعية الضريبية نتيجة توسّع الإستثمار،

ولهذا فإنّ الاستفادة من إجراءات التحفيز تكون بالموازاة مع احترام المتعاملين الإقتصاديين لتوجيهات الدولة و شروطها (نوع النشاط، إقامة النشاط... إلخ)[2]

---

[1] Arnaud Parienty, **Fiscalité L'impossible Réforme ?**, le monde édition 1997، p 140.

[2] حميد بوزيدة، **الضريبة وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري خلال فترة (1988 – 1996)**، مذكرة ماجيستير، علوم إقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية بالجزائر، 1997م، ص75.

إنّ تخفيض معدّل الاقتطاعات على الأرباح التجارية و الصناعية على المؤسسات لهدف تخفيض العبء، إنّما يشكّل دافعا للمؤسسات التي ترغب في إعادة إستثمار أرباحها المخفضة، وهو ما يسمح لتلك المؤسسات بالتوسع وخلق فرصة جديدة تترتّب عليها مزايا متعدّدة ، كما يمثّل إعفاء الصادرات من الرسم على القيمة المضافة بهدف التأثير على تكوين الأسعار دعما مع تكوين دعما مهمّا يمكن المنتجات من القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

2.الأثر على توزيع المداخيل:

إنّ الرفاهية الاجتماعية لا تتوقّف على حجم الدّخل القومي فحسب بل على الطريقة التي يتمّ بها توزيع الدّخل، فالعديدة من أفراد المجتمع يعانون من سوء توزيع الدّخل والثروة، إذ تشتكي هذه الطبقات من كافة أشكال الفقر، حيث يقل متوسّط دخل الفرد عن الحدّ الذي وضعه البنك الدّولي كحدّ أدنى يفصل بين الفقر والعيش الكريم، كما أنّ درجة الاستفادة من الخدمات العامّة محدودة جدّا بين أفراد هذه الطبقات[1].

تسعى الدولة من خلال السياسة الضريبة إلى إعادة توزيع الدّخل الرأسية، والتي تعتمد الدّولة لموجبها على تكييف العبء الضريبي على أحجام الدخول المختلفة بصرف النّظر عن نوع هذه المداخيل أو مصدرها، كذلك تكون إعادة التوزيع أفقية أي حسب النّوع والمصدر، والواقع أنّه لإعادة توزيع الدّخل تبعا لنوعه أهمية بالغة حيث أنّ الجانب الأكبر من دخل الأفراد مستمدّ من الأجور عادة، ومن خلال الضرائب التصاعدية يمكن أن يتمّ التخفيف من العبء على دخول العمل المكتسب ، وزيادته نسبيا على الدخول الناجمة عن الملكية (الريع، الأرباح ...إلخ)، فالحاجة لمزيد من إعادة التوزيع التي يتعين الإضطلاع بها تتحقق من خلال نظام جبائي فعال[2].

[1] ثاني عاشور يمينة: مرجع سابق، ص 64.

[2] Alex Cobham, op-cit, p 20.

أمّا بالنسبة لتوزيع الدّخل حسب مصدره فإنه يتسنى للسياسة الجبائية عن تكيّف عبء الإقتطاعات النسبية على الصناعات وأوجه النشاط الإقتصادي المختلفة، وهو ما سيكون له بالغ الأثر على حجم العمالة والدخل[1].

وتجدر الإشارة أنّ هناك إحصائية مختلفة لقياس عدم المساواة في التوزيع فنجد مقاييس إحصائية عادية للتشتت مثل التغاير (La Variance) والانحراف المعياري (L'écart – type) لكن معامل جيني (Gini) يمثّل الأداة الأكثر انتشارا ، وذلك لأنّ حسابه سهل عند رسم منحنى Lorenz.

الشكل رقم (2-7) ، منحنى لورنز Lorenz

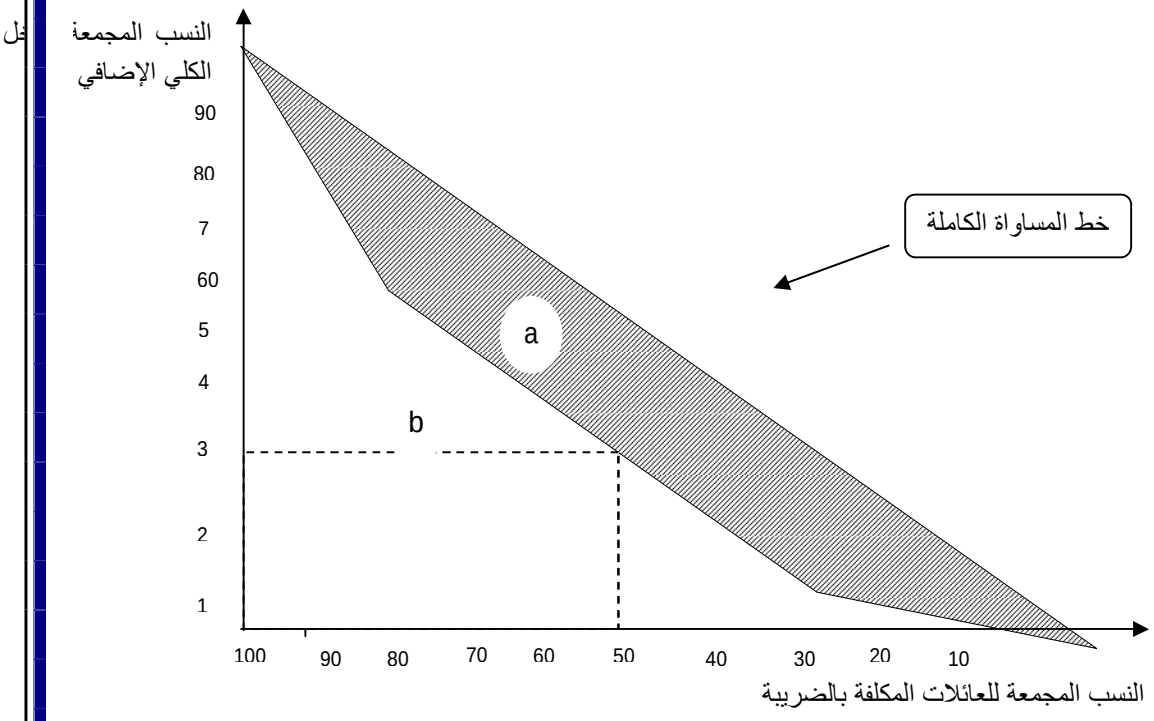

المصدر: ثابي عاشور يمينة،تحليل السياسة الضريبية، مرجع سابق، نقلا عن:

luc weber:**l'etat acteur economique**, economica, 3eme edition, paris, 1997,p92.

[1] عبد المنعم فوزي: مرجع سابق، ص ص، 208، 209، 210.

يمثّل معامل جيني المساحة a على المساحة (b+a)، أمّا نسبته فهي محصورة بين الصّفر والمائة، فعندما يكون a=0 فإنّ الدّخل يكون موزّعا بطريقة عادلة وبالتالي يكون المنحنى مطابقا للتوتّر، وعندما يكون a = 1 فإنّ الدخل تمّ توزيعه بطريقة غير عادلة، وبالتالي يكون مجموع الدّخل قد تسلمه شخص واحد، وتعتمد آلية توزيع الدّخل على ما يلي:[1]

أ.نظام الضرائب المباشرة: من خلال رفع نسب الضرائب التصاعدية على الدخل، فمثلا في البلدان الغربية يدفع 5% من المكلفين الأكثر غنى لوحدهم نصف الضرائب على الدّخل.

ب.إشتراكات الضمان الاجتماعي: من خلال تقديم تعويضات لتغطية الخسارة التي تحملتها دخول العمال لمواجهة بعض المخاطر كالأمراض ...إلخ .

ج. الاشتراكات الاجتماعية: فكلما زاد الدّخل مقدار هذه الاشتراكات و عائد هذه التعويضات الذي يحصل عليه المؤمنين يقارب نوعا ما اشتراكاتهم تبعا للتوقع المعيشي لديهم.

المطلب الثاني: فعالية السياسة الجبائية في ظلّ نموذج IS-LM

إنّ التحليل الإقتصادي لفعالية السياسة الجبائية يتطلّب في بادئ الأمر التعرّض لمختلف التدابير والإجراءات التي يتمّ العمل بها لغرض أن تحافظ أو تحقق السياسة هدف التوازن بين الطلب الكلّي و العرض الكلّي داخل الإقتصاد القومي.

لقد كان للأفكار التي جاء بها كينز 1936 أثرا بارزا على مستوى التحليل الإقتصادي، فعلى خلاف ما كان معروفا للكلاسيكين، أوضح كينز في طرحه الجديد علاقة جديدة بين بعض المتغيرات الإقتصادية، كدور سعر الفائدة في تحفيز الإستثمار، و علاقة الإدخار بسعر الفائدة.

[1] ثاني عاشور يامينة: مرجع سابق، ص 68.

الفرع الأوّل: دالة الإدخار و الإستثمار IS

خلص كينز إلى أنّه لكي يتحقّق التوازن لابدّ من توافر مجموعة من الشروط حدّدها وفقا للاعتبارات التالية:

الإستثمار تابع لسعر الفائدة $(I = I(i))$

الإستثمار يساوي الإدخار $(I = S)$

حجم الإدخار مرتبط بالدّخل $(S = S(y))$

بناءا على هذه المقدّمات وبافتراض ثبات العوامل المؤثّرة في حجم الإستهلاك، وانطلاقا من شروط التوازن العام للنموذج الكينزي في ظلّ إقتصاد مغلق عن طريق اشتقاق الصيغة:

$(S(y)\ (I(i))$ فإنه يمكننا الحصول على معادلة دالة المنحنى (IS) وذلك على النحو التالي:

دالة الإستهلاك: $0< b< 1$ $C = a+by_d$ ……. (1)

معادلة الدّخل: $y_d = y - T$ ……..(2)

معادلة الضرائب $0 <t<1$ $T = T_0 + ty$ ……. (3)

دالة الإستثمار: $\alpha<0$ $I = I_0 + \alpha i$ ……(4)

دالة الإنفاق الحكومي:. $G= G_0$ ……(5)

$y = C + I + G$ ……(6)

في المعادلة (1):a تمثّل الإستهلاك الثابت (المستقل)، b الميل الحدي للاستهلاك وy_d تمثل الدخل المتاح.

في المعادلة (2): y: الدخل الكلي، وT: تمثّل الضرائب .

في المعادلة (3): T_o: تمثّل الضرائب المستقلة (الثابتة) وt تمثّل الميل الحدي للضرائب.

في المعادلة (4): I_O: تمثّل الإستثمار المستقل (الثابت)، وα: معدّل تغير الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة وi: معدّل سعر الفائدة.

في المعادلة (5): G: تمثّل الاتّفاق الحكومي.

المعادلة (6): التي تمثل وضع التوازن $y= C+I+G$

بعد تعويض كلّ من المعالة (1) و (4) و (5) في (6) نحصل على:

$$Y = a + by_d + I_0 + \alpha i + G_0$$

بالتعويض عن قيمة y_d بقيمتها في المعادلة (2):

$$Y = a + b\,(y - T) + I_0 + \alpha_i + G_0$$

ونعوّض عن قيمة Tبقيمتها في المعادلة (3):

$$Y = a + b\,(y - T_0 - ty) + I_0 + \alpha i + G_0$$

$$\Rightarrow y = a + by - bT_0 - bty + I_0 + \alpha i + G_0$$ وعليه

$$\Rightarrow y - (by - bTy + \alpha i) = a - bT_0 + I_0 + G_0$$ وعليه

بتحويل αi إلى الطرف الثاني واستخراج y عامل مشترك نجد:

$$Y\ (1 - b + bt) = a - bT_0 + I_0 + G_0 + \alpha i$$

$$\Rightarrow y = \frac{1}{(1 - b - bt)}\ (a - bT_0 + I_0 + G_0 + \ \alpha i)$$

$\frac{1}{1-b+bt}$ يعبر عن المضاعف الكنيزي البسيط قبل إدخال سوق النقد

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج معادلة IS كالتالي

$$)/ai = \left(\frac{1-b+bt}{\alpha}\right)y - (a - bT_0 + I_0 + G_0$$

هذه المعادلة تمثل منحنى IS و التي توضح العلاقة العكسية بين الدخل و سعر الفائدة، كما توضح أيضا جميع التكوينات الممكنة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات، أما عن منحنى IS فيمكن رسمه كالآتي:

الشكل رقم (2-8) ، التوازن في سوق السلع و منحنى(IS):

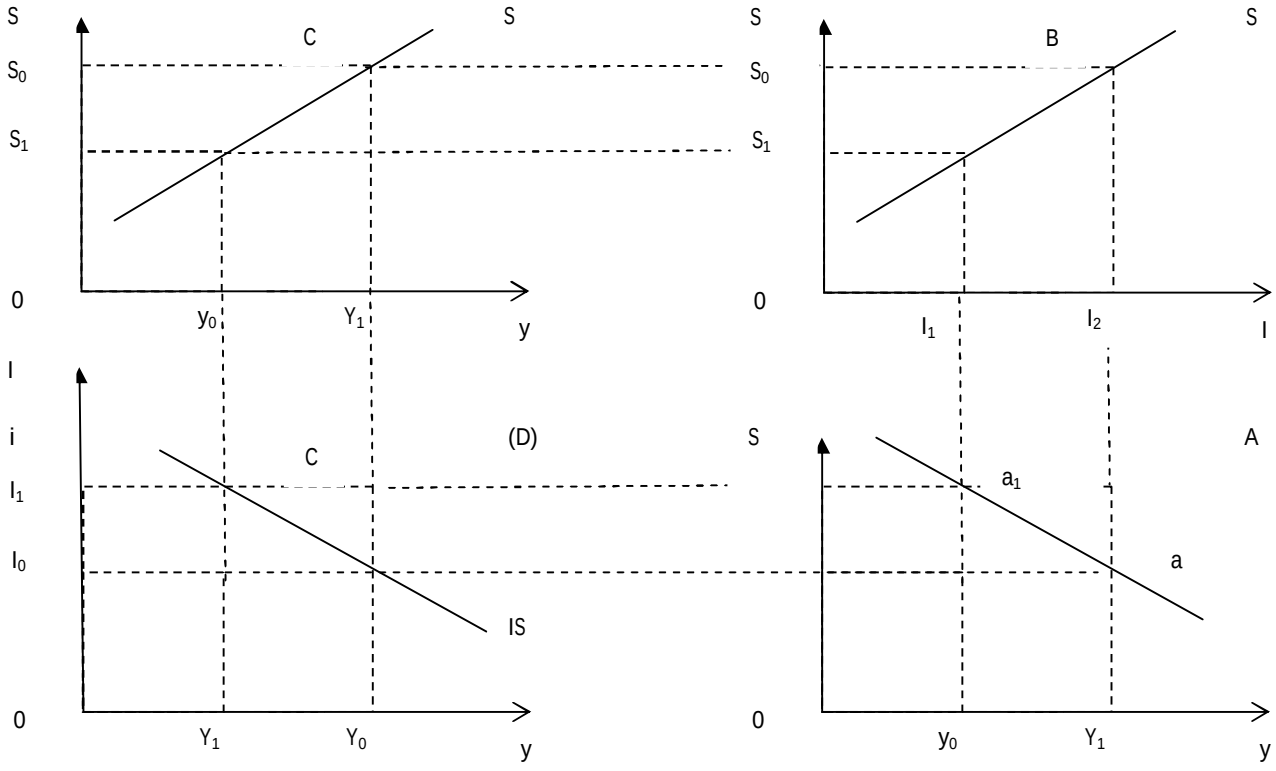

المرجع: بلعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص89.

إن الطبيعة العكسية لمنحنى IS جاءت نتيجة العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة، لكن هذه العلاقة تبقى في حدود، فإذا ارتفع سعر الفائدة بشكل كبير فإن ذلك ينعكس على كلفة الإستثمار، و بالتالي ينقص حجم الدخل، كذلك إذا انخفض سعر الفائدة إلى مستويات منخفضة جدا فإن أصحاب الأموال سيمتنعون عن توظيف أموالهم، و عليه فإنه يتضح أن سعر الفائدة هو الذي يشجع المدخرين على توظيف أموالهم و في نفس الوقت لا يعرقل الإستثمارات، هذا المستوى لسعر الفائدة هو الذي يحصل عنده التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، ومن خلال الشكل السابق نلاحظ ما يلي:

1-الجزء(A): يمثل الطلب الإستثماري (i) كما يبين العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والإستثمار، فعند ارتفاع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) ينخفض الإستثمار من(I_0) إلى (I_1) و العكس صحيح.

2-الجزء(B):يبين شروط التوازن في سوق السلع و تتلخص هذه الشروط في تعادل الإستثمار والإدخار I=S

3-الجزء(C):يوضح العلاقة الطردية بين الإدخار و الدخل حيث(y)S=f و هذا معناه أن الإدخار يرتفع بارتفاع الدخل و ينخفض بانخفاضه.

4-الجزء(D) يوضح المنحنى (IS) و هو منحنى متناقص وكل نقطة فيه تتعلق بوضع معين للتوازن بين الإدخار المخطط و الإستثمار المخطط.

5 – في الجزء (A) عند السعر (i_0) يتحدد الإستثمار (I_0) وهو المستوى الذي يتحدّد بالنقطة (a).

6- نوصل النقطة (a) بالنقطة (b) في الجزء (B)، و النقطة (b) تشير إلى تساوي الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) مع العرض الكلي (الدّخل الكلي).

7- نمدّد النقطة (b) إلى النقطة (c) في الجزء (C)، و النقطة (c) توضح إجمالي الإدخار الذي يتحدّد بالمسافة (oc_0) ويتحدد الدخل التوازني بالمسافة (oy_0).

8- نصل النقطة (c) بالنقطة (d) في الجزء (D)، والنقطة (d) تمثّل التوليفة التوازنية بين الدّخل وسعر الفائدة.

9 – عند ارتفاع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) فإن الإستثمار ينخفض من (I_0) إلى (I_1) وهذا معناه انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدّي إلى انخفاض العرض الكلّي لاستعادة التوازن مرّة أخرى، وبما أنّ الإدخار دالة في الدخل فعند انخفاض هذا الأخير نتيجة انخفاض الإستثمار، فالنتيجة هي انخفاض الإدخار، ويتحدّد التوازن من جديد عند النقطة (d_1)، ولكن عند مستوى أقلّ وليكن (y_1) في الجزء (C) وعند مستوى متدني من الإدخار (s_1).

10- المستوى التوازني الجديد يتحدذ عند الدّخل (y_1)، وعند سعر الفائدة (i_1) وعند النقطة (d_1) التي تشير إلى ثنائية توازنية جديدة من سعر الفائدة و الدخل، وعند توصيل النقطة (d) بالنقطة(d_1) في الجزء (D) نتحصل على المنحنى (IS) الذي يعبّر عن التوازن في سوق السّلع والخدمات، حيث يشير هذا المنحنى إلى مجموعة من التجميعات من أسعار الفائدة والمقابلة لها من مستويات الدّخل، عندما يكون سوق السّلع و الخدمات في حال توازن

الفرع الثاني: دالة الطلب وعرض النقود (LM)

لقد قسّم كينز الطلب على الأرصدة النقدية إلى قسمين:

- طلب لغرض المعاملات وهذا الطلب تابع لحجم الدّخل.

- طلب لغرض الإدخار و التوظيف وهو تابع لسعر الفائدة..

أمّا عرض الأرصدة النقدية فاعتبره ثابتا وتتولّى السلطة النقدية تحديده على هذه الاعتبارات وبالتالي يكون لدينا $Ms=\overline{M}$ حيث :

Ms: تمثّل عرض النقود

و $\overline{M}$: نشير إلى أن الكمية ثابتة ومحددة من قبل السلطات النقدية، وبالتالي يكون شكل دالة عرض النقود كالتالي:

الشكل رقم (2-9):دالة عرض النقود

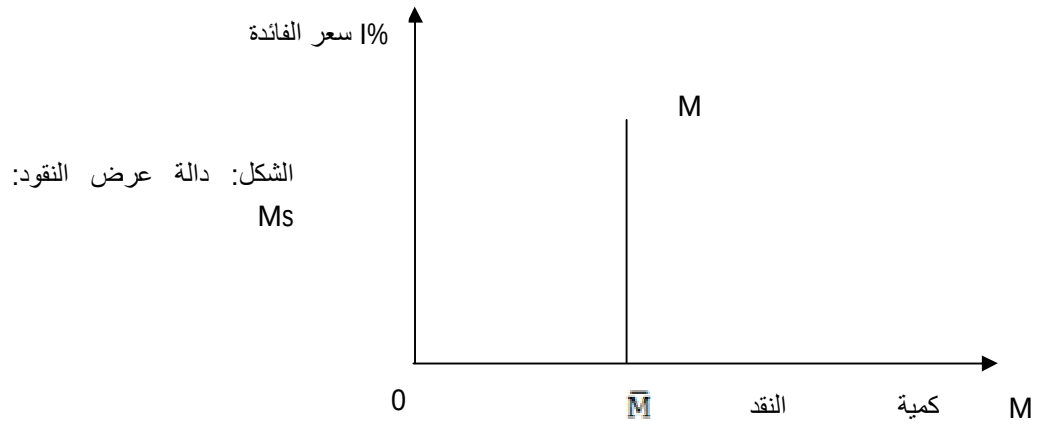

الشكل: دالة عرض النقود:

المصدر: طالب محمد عوض: **مدخل إلى الإقتصاد الكلّي**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص 264.

أمّا طلب النقود فهو ذلك الجزء من الثروة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل خلال مدّة زمنية معيّنة من أجل الحصول على المنافع والخدمات[1]و يتوقف على متغيرين سعر الفائدة و الدخل: $L_2(i)$، $L_1(y)$ على الترتيب.

[1] طالب محمد عوض: **مدخل إلى الإقتصاد الكلي** ، معهد الدراسات المصرفية، عمان ، الأردن، 2004، ص 264.

يتحقّق التوازن في سوق النقد في حالة تساوي عرض النقود M_s مع الطلب عليها أي $Ms=M_d$ حيث: M_s: عرض النقود، M_d: الطلب على النقود

$$M_d = L_1(y)\ L_2\ (i)$$

$$M_d = L\ (y : i)$$

أي أنّ: $$M_d = M_s = L\ (y\ ;\ i)$$

وتشير هذه المعادلة إلى أنّه في حالة ثبات كمية النقود المعروضة، فإنّ هناك علاقة محددة بين مستوى الدّخل الحقيقي وسعر الفائدة تعبّر عن شرط التّوازن في سوق النقد، يطلق على هذه العلاقة اسم منحنى LM، حيث L: تمثّل الطلب على القيود، M: عرض النقود.

ويمكن اشتقاق منحنى (LM) بيانيا كما هو الشّكل التالي.

الشكل رقم(2-10): التوازن في سوق النقود (LM)

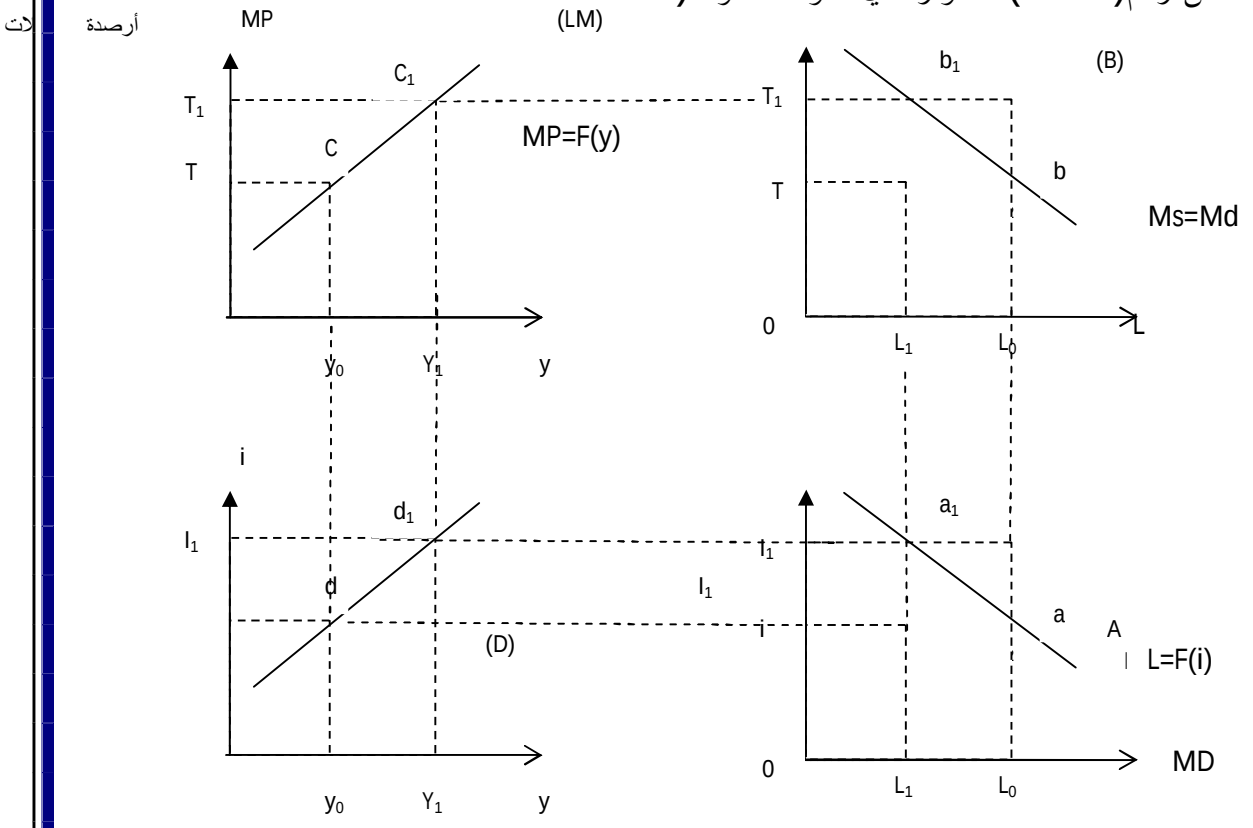

المصدر عزوز بن علي: محاضرات في النظريات النقدية، مرجع سابق ، ص 95.

ويتّضح من خلال الشكل السابق ما يلي:

1/ في الجزء (A): يمثّل المنحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة، كما يوضّح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و الطلب على النقود للمضاربة $L = F(i)$

2/ الجزء (B): يوضّح الكمية المعروضة من النقود التي تكون ثابتة وتحدد خارج النموذج تتساوى مع الطلب الإجمالي على النقود أي أنّ $M_s = M_d$.

3/ الجزء (C) يبيّن الطلب على النقود لأغراض المعاملات و الإحتياط فهي دالة طردية للدخل أي أنّ الطلب على النقود يرتفع بارتفاع الدّخل و ينخفض بانخفاضه حيث $T = f(y)$

4/ الجزء (D) يبيّن العلاقة الطردية بين الدّخل (y) ولسعر الفائدة (i) التي على أساسها يتحقّق التعادل بين عرض النقود و الطلب عليها و الممثلة في المنحى LM حيث يعبر عن العلاقة الطردية بين الدخل بسعر الفائدة ، أي أنّ الدّخل (y) يتغيّر في نفس اتجاه تغير سعر الفائدة (i).

الفرع الثالث: اثر السياسة الجبائية على انتقال منحنى IS

إنّ تحليل أثر السياسة الجبائية يتوقّف على توضيح أثر القرارات والإجراءات الجبائية التي تتغيّر من حين لآخر، وللوقوف على هذه الحقائق فإنّنا سنقوم بتحليل الحالتين التاليتين:

1.سياسة العجز في الميزانية: إنّ اعتماد الدولة لسياسة تخفيض نسب الضرائب في ظلّ تثبيت تام لنسب الإنفاق العام أمر ستكون له آثار واضحة على الدّخل القومي، فانخفاض نسبة الإقتطاع يعني الزيادة في مستوى الدّخل ، الذي يقسّم بين الإنفاق الإستهلاكي والإدخار،وهذه الزيادة في الإنفاق على السلع والخدمات تعني زيادة الطلب الفعال على هذه السّلع، فهذه الحقيقة تفسّر انتقال منحنى (IS) من وضع توازني إلى آخر أعلى منه (من اليسار إلى اليمين).

ومن جهة أخرى نعلم أنّ الوضع التوازني يتمّ من خلال تحقق الشرط:$T-S = I + G$، لكن في ظلّ سياسة تخفيض نسب الإقتطاعات فهذه المساواة لن تتحقّق بل ستكون $T-S$

$I + G >$ ، وللتغلّب على هذا الحال يمكن للدولة فعل ذلك عن طريق اقتراض من القطاع الخاصّ بعدما حقّقوا إدخارات زائدة نتيجة التخفيض لحصيلة الإقتطاعات[1] أو عن طريق خلق نقود جديدة من طرف البنك المركزي.

الشكل رقم (2-11):أثر الجباية على إنتقال منحنى IS

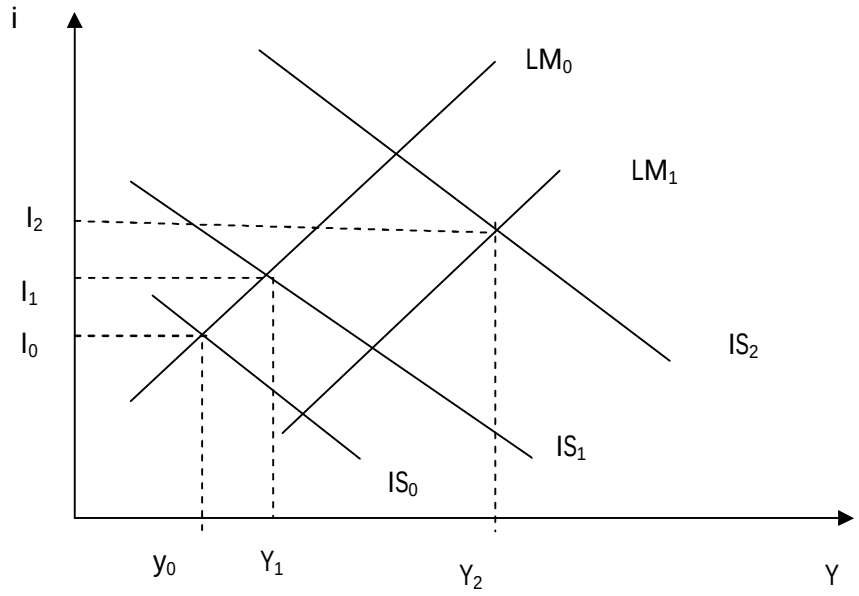

المصدر: بن عزوز بن علي: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، مرجع سابق، ص 103.

2.سياسة توازن الميزانية: إذا قررت الدّولة تمويل نفقاتها من خلال زيادة حصيلتها الجبائية[2] فإنّ ذلك سيكون له تأثير على مستوى الطلب الكلي، حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدّخل القومي في الإقتصاد لينتقل من مستوى دخل y_0، إلى مستوى دخل جديد y_1، (أنظر الشكل أعلاه)

يتّضح خلال الشكل السابق (أثر السياسة المباشر على انتقال منحنى IS) أن الزيادة الحاصلة في الدخل تؤدّي إلى زيادة الطلب الكلّي (مع العلم أنّ كمية النقود ثابتة ومستوى الأسعار ثابت)،

[1] خضير عباس مهر: **التقلبات الإقتصادية بين السياسة المالية السياسية النقدية**،عمادة شؤون المكتبات،1981، ص 144.

[2] المرجع نفسه، ص 140.

الأمر الذي يؤدّي بارتفاع سعر الفائدة من i_0إلى i_1، إنّ هذا التأثر هو الذي يفسّر انتقال منحنى IS من الوضع IS_0 إلى IS_1

الفرع الرابع: أثر السياسة الجبائية من خلال نموذج IS-LM

بافتراض تحقق التوازن عند مستوى أقلّ من الدّخل مقابل التشغيل الكامل، أي أنّ الإقتصاد يواجه في هذه الحالة فجوة إنكماشية، هنا تقوم الدولة بإتباع سياسة تخفيض نسب الإقتطاع أو زيادة الإنفاق الجبائي، فينتقل من خلالها منحنى IS إلى اليمين بمقدار مضاعف الضرائب *، ويتقاطع مع منحنى LM في نقطة تحدد الوضع التوازني الجديد، وهنا تتحقّق زيادة في الدّخل وبالتالي الميل للإستثمار، فتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني تحفيز الإنتاج وزيادة فرص العمل، ممّا يؤدّي في الأخير إلى القضاء على البطالة ومعالجة هذا النوع من اللاتوازن - الانكماش – وهو ما يبيّنه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-12) أثر السياسة الجبائية وفق نموذج IS-LM

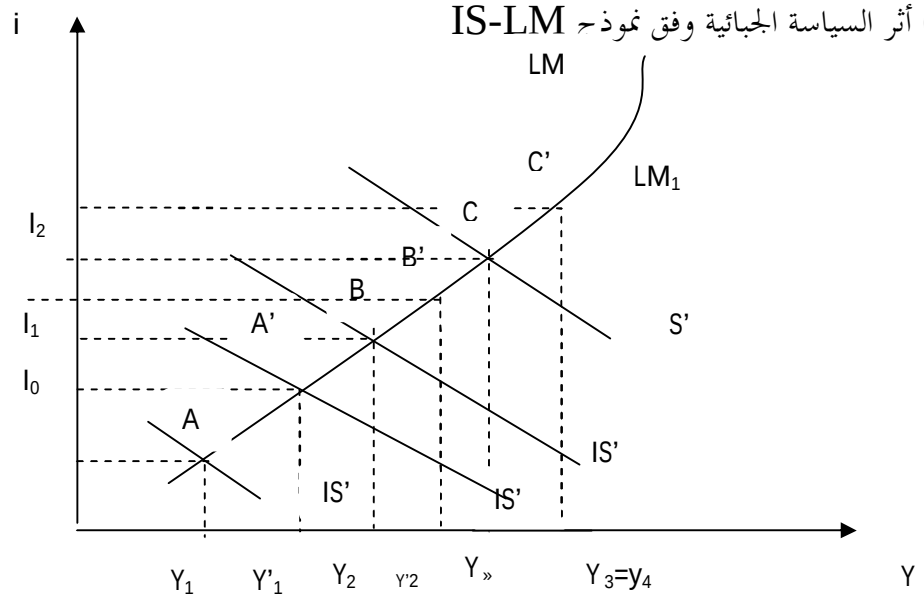

المرجع:بن عزوز بن علي:مرجع سابق، ص105.

* مضاعف الضرائب الذي يعبر عنه ب $\frac{-a}{1-a}$

يتقاطع المنحنى (IS) مع (LM) ف ينقطة التوازن الأصلي (A)، وعند تخفيض الإقتطاع يؤدّي إلى االنتقال منحنى (IS) إلى اليمين ليصبح (IS') فتحصل زيادة في الدّخل تقدّر ب ($y_1y'_1$)، في حين يطل سعر الفائدة ثابتا عند ($i_1 = i'_1$)، أي أنّ مقدار الدّخل يقدّر لمقداره

مضاعف الضرائب x (ΔT)

أمّا إذا كان التوازن يحقّق في المنطقة الوسطى فإنّ انتقال منحنى (IS) سيؤدّي إلى تغيير نقطة التوازن من (B) على (B') وزيادة الدّخل بمقدار ($y_2y'_2$)، لكن هذه الزيادة تكون أقلّ من الزيادة في حجم الدّخل في المنطقة الكينزية نظرا لارتفاع سعر الفائدة من (i_2) إلى (i'_1)، الذي يؤدّي إلى تخفيض الإستثمار وبالتالي التقليل من الدخل الناتج عنه، وبالتالي ففعالية السياسة الجبائية غير كاملة[1]

أمّا إذا كان التّوازن يتحقّق في المنطقة الكلاسيكية فإنّ انتقال المنحنى من (IS) إلى (IS') يؤدّي إلى تغيير نقطة التوازن من (C) إلى (C')، و هذا لن يؤدّي إلى تغيير مستوى الدّخل

($y_3 = y'_3$)، بل يعمل على رفع سعر الفائدة من (i_3) إلى (i_3) والذي ينتج عنه انخفاض في الإستثمار.

[1] نعمة الله نجيب، محمد يونس، عبد المنعم مبارك، **مقدّمة في إقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 364.

خلاصة الفصل: إن العلاقة بين السياسة الجبائية وسياسة التوازن الاقتصادي جعلت السياسة الجبائية تساهم في تحقيق الوفر المالي للدولة من خلال درجة التحكم في الاقتطاعات الجبائية، فتزداد في فترة الرخاء والانتعاش الاقتصادي، وتقل وقت الكساد والانكماش بهدف تنشيط وزيادة حركة المتغيرات الاقتصادية غاية منها في وتحقيق أو إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي، الذي يعبر في حقيقته عن ذلك التعادل بين طلب وعرض تلك المتغيرات الاقتصادية في ظل ظروف راهنة بحيث لا يوجد أي حافز أو أية فرصة لتغيير هذا الموقف، والذي يتحقق عند مستويين جزئي وكلي، فيركز الأول على سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية التي تتوازن عند كميات من سلع وخدمات تحقق إشباعا بأسعار تلقى قبولا عاما في فترة زمنية معينة، أما الثاني فيتحقق عند تحقق توازن الوحدات الجزئية.

وعليه فإن للسياسة الجبائية أثر كبير وأهمية بالغة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي،فهي تمكن من تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن ترشيد إستخذام الأموال وتحقيق أقصى إنتاجية منها، والتأثير على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الأسعار والإستثمار، ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثالث:

الجباية ودورها في تمويل الإقتصاد الجزائري

تمهيد: إن نظرية المالية العامة تؤكد أن للسياسة الجبائية دورا أساسيا في مجال تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والسياسة المالية بشكل خاص، وذلك من خلال تكييف الاقتطاعات واستغلالها وفقا لفلسفة النظام الجبائي في المجتمع.

إن هذا الطرح النظري الذي يملي نجاعة السياسة الجبائية كأحد الأوجه الفعالة للسياسة المالية ، جدير بنا إبراز واقعه العملي والأهداف العامة للدولة على الصعيدين المحلي والدولي في الإقتصاد الجزائري، من خلال التعرف على تجليات هذه السياسة وإنعكاساتها على مستوى التوازنات الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، خاصة وأن الجزائر عرفت أزمة إقتصادية حادة سنة 1986م نتيجة تراجع أسعار البترول، كانت نقطة إنعطاف للتوجه الاقتصادي العام من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق في ظل برنامج التعديل الهيكلي المعتمد سنة 1990م، حيث كان من أبز شروط صندوق النقد الدولي في هذا المجال هوالضغط على الإنفاق العام بإعادة توجيه السياسة المالية العامة، وذلك بإعادة هيكلة النظام الجبائي من خلال القيام بإصلاحات نحو توسيع قاعدة الجباية العامة وإرساء نوع من الشفافية على مستوى الإدارة الجبائية.

ولهذا الغرض وبدافع هذه الخلفية ستتمحور محتويات الفصل حول إبراز الوضع الاقتصادي العام للجزائر ثم تحليل بعض المؤشرات المالية التي تمكن من معرفة مدى فعالية الجباية في تحقيق الأهداف الاقتصادية (الشغل،الإنتاج، الاستثمار،...إلخ)، ومدى إنتظام الحصيلة الجبائية السنوية ودرجة مساهمتها في التمويل المالي للميزانية وتحقيق التوازن لميزان المدفوعات .

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال حتى نهاية الثمانينات الاقتصاد الموجه إداريا في ظل نظام سياسي أحادي، غاية في تكييف الأهداف الاجتماعية مع الأهداف الاقتصادية، فتمثلت الأهداف الاجتماعية في القضاء على الفقر، توفير التعليم، الصحة، و السكن... إلخ.

أما الأهداف الاقتصادية فتمثلت أساسا في القضاء على التبعية الاقتصادية، و فصل الاقتصاد الجزائري عن الاقتصادي الفرنسي الذي لازمه 132 سنة من الاندماج و السيطرة، و تشييد قاعدة صناعية قوية لاستيعاب كل المشاكل المطروحة من جراء الاحتلال.

و لقد عملت الجزائر على ذلك فعمدت إلى تشييد الصناعات المصنعة التي أعطت أولى نتائجها في بداية الثمانينات، و اعتمدت أيضا سياسات التعليم المجاني و التشغيل الكامل، فقد كان هذا التدخل ناجحا من خلال توجيه دواليب الاقتصاد بتطبيق سياسات التأميمات التي قامت بها، و إنشاء مؤسسات عمومية في كل القطاعات و أجهزة إدارية خاصة بالتخطيط و المراقبة و التوجيه و التسيير، كما اعتمدت بعد ذلك أسلوب المخططات التنموية (05 مخططات)، و لمجرد شروعها في تنفيذ المخطط الخامس ظهرت الاختلالات و المشاكل بظهور الأزمة النفطية سنة 1986، فشرعت إلى الإصلاحات سنة 1988 لحل الأزمة و فك الخناق على الاقتصاد الجزائري، و عليه سنقسم الوضع الاقتصادي الجزائري إلى النقاط التالية:

- واقع الاقتصاد الجزائري قبل 1967.
- واقع الاقتصاد خلال فترة المخططات (1967-1989).
- الإصلاحات من منظور صندوق النقد و البنك الدوليين.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري قبل فترة 1967

لقد غلب على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة الطابع الزراعي و الصناعة الإستراتيجية إضافة إلى تبعيته المطلقة للاقتصاد الفرنسي، فقد كان وضعا مزريا ينعكس عنه وضع اجتمعي مزر اتسم بالفقر و الجهل و المرض، و كسبيل للخروج من الأزمة سلكت الجزائر النهج الاشتراكي كخيار للخروج من التبعية، و نميز خلال هذه المرحلة بين فترتين:

- قبل الاستقلال.
- الفترة من 62-66.

الفرع الأول: الوضعية الاقتصادية قبل الاستقلال

لقد تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بعدة سمات نذكر منها:

- سيطرة النشاط الفلاحي و خلق قطاع زراعي يملكه المستعمر تقارب مساحته 03 مليون هكتار، موزعة على 25000 معمر و 21000 مزرعة، مقابل 5.6 مليون هكتار يملكها حوالي 622000 من الجزائريين.
- عجز الصادرات عن تغطية الواردات في حدود 38%، و غياب التوازن في التوزيع الجغرافي للمبادلات، إذ أن نسبة 66% من الصادرات توجه للسوق الفرنسية، في مقابل 75 من الواردات محلها أيضا السوق الفرنسية.
- سيطرة أربع مجموعات أجنبية على الاقتصاد الجزائري و هي:
  - **الرأسماليون الماليون:** و كانوا يحتكرون الجهاز المالي و المصرفي.
  - **الرأسماليون الصناعيون:** حيث سيطروا على القطاع الصناعي، من خلال تشكيل اتحادات صناعية، مثل اتحاد المناجم الذي كان يملك 80% من رأسمال شركة فوسفات قسنطينة، و بنك الاتحاد الباريسي ميرابو المتحكم في منجم حديد الونزة بـــ: 78%.

- **الرأسماليون الزراعيون:** و يمثلون الكولون و الذين بلغ عددهم 25000 معمر يشكلون قوة اقتصادية و سياسية مركزة في ميادين الفلاحة و الصناعة و النقل.
- **الرأسماليون العقاريون:** إذ سيطروا على المساحات الزراعية الخصبة و المباني.

و نتجت عن هذه الوضعية ازدواجية في الاقتصاد، قطاع أجنبي حديث و عصري موجه نحو التصدير يستفيد من يد عاملة ماهرة و مؤهلة و آلات حديثة و تمويل مصرفي مسير و مندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، و بالمقابل هناك اقتصاد جزائري تقليدي متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول[1]، و عليه اتسم الاقتصاد الجزائري بالمظاهر التالية:

- اختلال العلاقة بين الموارد المادية و الموارد البشرية بسبب قلة الوسائل المادية، و ضعف الاستثمار، و ارتفاع نسبة الزيادة السكانية.
- اختلال الهيكل الإنتاجي بسبب ضعف الصناعة في تكوين الناتج الداخلي.
- اختلال الهيكل الإنتاجي بسبب ضعف الصناعة.
- اختلال هيكل التشغيل نتيجة توجه اليد العاملة إلى القطاع الزراعي.
- ارتفاع نسبة الزيادة السكانية و قلة الاستثمارات مما أدى إلى اختلال العلاقة بين المواد المادية و البشرية.

الفرع الثاني: الوضعية الاقتصادية بعد الاستقلال إلى غاية 1966

لقد تسلمت الجزائر اقتصادا مشوها بعد 132 سنة احتلال، إذ طبق المستوطنون خلال السبع سنوات الأخيرة سياسة الأرض المحروقة لمساعدة المنظمة السرية المسلحة، و بعد خروج المستعمر واجهت الجزائر ظروف صعبة تميزت بما يلي:

- إخلال خزينة الدولة و البنك المركزي من الأرصدة الذهبية و العملات الصعبة، و تحويل كل المدخرات و الأموال إلى الخارج، فقد تم تحويل 750 مليون فرنك فرنسي في جوان

[1]- جمال الدين عويسات: **التنمية الصناعية**، ترجمة سعيدي الصديق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 01.

1962 عن طريق القطاع البنكي فقط، أما التحويلات خارج القطاع البنكي فلم يتم حصرها.[1]

- ترك مليون هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة في حالة شغور حتى يوضع الإنتاج الوطني أمام عجز تام.
- شل الجهاز الإداري بتفريغه من اليد العاملة و الوثائق الضرورية، فقد تم خروج 50000 إطار رفيع المستوى و 35000 إطار متوسط المستوى و 100000 عامل مهني.
- قطاع مصرفي يمثل امتدادا لفروع بنوك أجنبية و خصوصا الفرنسية.
- حالة اجتماعية جد مزرية مثل ارتفاع البطالة و إعادة السكان المتضررين من الحرب و تسوية الأوضاع المادية للأرامل.
- ارتباط المعاملات التجارية الخارجية مع فرنسا بنسبة 85% من الصادرات توجه لفرنسا و 80% من الواردات تأتي من فرنسا كذلك.

و أمام هذا الوضع الاقتصادي و الاجتماعي تطلب الأمر من السلطات أخذ بعض التدابير في المجال المالي لضمان التمويل و التموين، و في المجال التقني لضمان سير التنمية، و تمثلت هذه التدابير فيما يلي:

- **التسيير الذاتي للوحدات الاقتصادية:** إن الهجرة الجماعية للمستعمرين أعطت صفة التضامن للجزائريين في المصانع القليلة الشاغرة و في المزارع المهجورة لاستغلالها بتكوين لجان تتولى هذه المهمة بغرض:
  - جرد ممتلكات و أدوات و معدات المعمرون المتروكة.
  - تملك الدولة كل ما تركه المعمرون و فرض رقابتها و تصرفها عليه.
  - منع الخواص من إنشاء الوحدات الإنتاجية أو التوسع فيها في حال وجودها.

[1] - Ahmed Henni, **Economie De L'algerie Independante**, ENAG, Algérie, 1991, p 26.

- **اعتماد نهج الاشتراكية كخيار لضمان العدالة الاجتماعية:** حيث تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام سنة 1956، و في ميثاق الحكومة المؤقتة في طرابلس عام 1962 و في ميثاق الجزائر 1964 الذي يتبنى الاشتراكية و يرفض تطبيق النظام الرأسمالي[1]، ثم ميثاق 1976 الذي ينص على تحقيق الأهداف التالية[2]:
  - استكمال الاقتصاد الوطني و تدعيمه أكثر.
  - محاربة استغلال الإنسان للإنسان، و إقامة مجتمع متحرر تسوده العدالة.
  - تنمية و ترقية شخصية الإنسان الجزائري.
- **التخطيط المركزي:** الذي يمثل أداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها، و لذلك اعتمدت أسلوب التخطيط سنة 1967 بتطبيق أول مخطط يمتد على فترة 03 سنوات، ثم تلته سلسلة من المخططات إلى غاية 1989 و قد اشترط في التخطيط المركزي تحقيق ما يلي[3]:
  - **من الجانب الفني:** حصر موارد و حاجيات البلد و مراقبة سير الخطط.
  - **من الجانب الاقتصادي:** مركزية استعمال الفائض الاقتصادي بصورة عقلانية.
  - **من الجانب السياسي:** تأكيد الاستقلال الفعلي للبلد.
- **التأميمات و الاحتكارات التي قامت بها الجزائر و نذكر منها[4]:**
  - تأميم جميع أراضي المعمرين عام 1963 و أصبحت تسير ذاتيا.
  - تأميم المناجم سنة 1966 دون المحروقات.

---

[1] - Hamid Temmar, **Stratégie De Développement Indépendant**, le cas de l'Algérie, un bilan, OPU Alger, 1983, p 23.

[2] - الميثاق الوطني لعام 1976، مركب الصناعة بالرغاية، الجزائر، 1979، ص 20 .

[3] - Houcine Benissad, **Economie De Developpement De L'algerie**, OPU, Alger, 1991, p 26.

[4] - محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، الجزائر، 1999، ص ص 34،35.

- تأميم البنوك الأجنبية و النظام البنكي سنتي 1966 و 1967، و إنشاء البنك المركزي في 1962/12/13.
- احتكار التجارة الخارجية.

➢ تنفيذ بعض الاستثمارات كبداية لإطلاق عملية التنمية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966).

الوحدة: مليون دينار

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966
الفلاحة	60.80	147.90	98.20	654.80
الصناعة	151.00	131.60	156.80	810.30
مجموع القطاعات	1179.20	1829.70	1562.70	6442.80

Source : Houcine Benissad, **La Reforme Economique En Algerie**, OPU, 2ème ed, 1991, p 16.

يتضح من الجدول السابق الاستثمارات كانت ضعيفة[1] في عمومها بسبب ضعف التمويل الداخلي، كما يبين الجدول كذلك أن الصناعة قد استفادت بحصة كبيرة بهدف بناء قاعدة صناعية عريضة.

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (67-89)

تعتبر هذه المرحلة جديدة في سير عملية التنمية، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط لتحقيق التنمية، و استقرار الرأي لدى المسؤولين على أسلوب المخططات كإستراتيجية التطور الاقتصادي، فعرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية، ابتداء بالمخطط الثلاثي (1967-

[1]- مفتاح صالح: **تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التطبيقية، المركز الجامعي، بشار 2004، ص 03.

1969) ثم المخططين الرباعي الأول و الثاني (1970-1977) ثم المرحلة التكميلية (1978-1979) و شرعت في تطبيقها لأنها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

يعتبر هذا المخطط أول تجربة في مجال التخطيط التي عرفتها الجزائر المستقلة، و يدخل في إطار الآفاق التي حددتها الجهات المختصة، و في نفس الوقت تحليل شامل للحالة الاقتصادية التي كانت سائدة في ظل الوجود الاستعماري و عرض للنظرية الجديدة للتنمية. و لقد انصب موضوعه على التصنيع، لأن الإنتاج الصناعي هو محرك التنمية، و عليه فقد انصبت أهدافه إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان تكوين الرجال لتطبيق إستراتيجية التنمية.
- تحديد مقدار أدنى من الاستثمارات تغذيها ميزانية الدولة.
- إعادة النظر في الإطار القانوني و التنظيمي و جعله يتناسب و يتلاءم مع المتطلبات الجديدة.
- حماية أفضل للمنتوج الوطني باحتكار التجارة الخارجية.

و لقد ركز هذا المخطط لإعطاء الأولوية للهياكل القاعدية الصناعية و النشاطات المرتبطة بالمحروقات بدلا من المناجم و الفلاحة، و بناء اقتصاد قابل للاستمرارية و على التنويع في جلب الأموال لتمويل التنمية[1] ،إضافة إلى إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا، مع تهيئة الأعوان الاقتصاديين للمهام التخطيطية و التنموية.

و قد بلغت حجم الاستثمارات المبرمجة لهذا المخطط 9.06 مليار دينار و هو مبلغ يعكس الإمكانيات المالية الضعيفة خاصة إذا علمنا أن التكاليف الحقيقية تقدر بـــ: 19.58 مليار دينار،

[1] - Tahar Ben Houria: **L'economie De L'algerie**, Paris, François Maspero, 1980, p 256.

و الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية و حجم الاستثمارات المرخص بها ماليا يدعى الاستثمارات الباقي إنجازها و التي تقدر بـــ: 10.52 مليار دينار.[1]

لقد كانت الاستثمارات الفعلية المحققة 9.16 مليار دينار عند نهاية المخطط أي أن نسبة الإنجاز كانت في حدود 46.8% و الجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (3-2): استثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع الزراعة و الري	1.62	1.39
مجموع الصناعة	5.40	4.91
مجموع القطاع شبه المنتج	0.46	0.36
الاستثمارات الأساسية	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر بالإقتباس من:

محمد يلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر**، مرجع سابق، ص 190.

يتضح من الجدول أنه قد أعطيت الأولوية للقطاع المنتج مباشرة (الصناعة و الزراعة) بمبلغ 6.30 مليار دينار، و يمثل نسبة 68.77% من مجموع الاستثمارات، نالت فيها الصناعة 4.91 مليار دينار نظرا لما يمثله قطاع الصناعة من أهمية في خلق الثروة و تعميق التنمية الاقتصادية، في حين نجد أن قطاع الزراعة استفاد بـــ: 1.39 مليار دج، و القطاع غير المنتج مثل (التربية و التكوين، السكن... إلخ) بمبلغ 2.01 دج، و في الأخير القطاع شبه المنتج بمبلغ 0.36 مليار دج أي بنسبة 3.93%.

إن الأهداف التي كان من المفروض تحقيقها لم تكن في مستوى الأهداف المرجوة بسبب:

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات، 1991، ص 66.

- طبيعة المرحلة التي تميزت بعدم توفر الإمكانيات المالية و التقنية و البشرية مثل نقص الإطارات في مختلف التخصصات.

- عدم وجود تنسيق بين الأجهزة المختلفة بالعمل على المخططات.

و على الرغم من هذه الصعوبات فإن هناك إنجازات قد أعلن عن تحقيقها منها:

- تأميم النظام المصرفي سنة 1966 و تنظيم التجارة الخارجية بإصدار قانون جديد للتعريفة الجمركية.

- تأميم المناجم و الموارد الباطنية 1966 عدا المحروقات.

- ارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى 49.7 مليار دينار و ارتفاع عدد العمال إلى 1.893 مليون.

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول (70-73)

و يعتبر ثاني مخطط تنموي متوسط المدى لفترة أربع سنوات ركز على الأهداف التالية:

- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية و إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة.
- بناء الاشتراكية لتقوية و تعزيز الاقتصاد الوطني.
- تنمية الريف بهدف التوازن بين الريف و المدينة و تقليص حجم التفاوقات الاقتصادية و الاجتماعية.

و قد تميز هذا المخطط بإحداث تغييرات هيكلية جديدة مثل:

- ظهور الثروة الزراعية و اعتماد أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي منح صلاحيات معتبرة في بلورة إستراتيجية المؤسسة المنتجة.

- تأميم المحروقات سنة 1971 و تأسيس المجلس الوطني للتخطيط.

- ارتفاع حجم الاستثمارات عما هي عليه في المخطط الثلاثي، بسبب قرار الدولة في إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، كما زادت الزراعة بنسبة 62% عما عليه في المخطط الثلاثي.

جدول رقم (3-3): استثمارات المخطط الرباعي الاول

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
القطاع المنتج	46.84	17.34	25.79
الصناعة	37.35	12.40	21.44
الزراعة	9.49	4.94	4.35
القطاع شبه المنتج	4.43	1.87	2.60
التجارة و النقل و المواصلات	4.43	1.87	2.60
القطاع غير المنتج	17.29	8.54	7.92
البنية التحتية للاقتصاد	2.05	1.14	1.21
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	68.56	27.75	36.31

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر** ، مرجع سابق، ص 198.

يتضح من الجدول أن قطاع حظي بالحصة الأكبر و التي تقدر بـــ: 12.40 مليار دج أي نسبة 45% من التقدير المالي للفترة، في حين بلغت تكاليفه ما يعادل نسبة 54% من تكاليف البرامج المقدرة بـــ: 68.56 مليار دينار، ثم يليه القطاع غير المنتج بـــ: 31% من الاعتماد المالي، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بـــ: 4.94 مليار دج و لقد حقق هذا البرنامج عدة إنجازات مهمة نذكر منها:

- ارتفاع التشغيل في حدود 2.182 مليون شخص.
- تحقيق قيمة مضافة لحوالي 93 مليار دج.

- ارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى 108.4 مليار دج.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (74-77)

يعد هذا المخطط ثالث برنامج تنموي متوسط المدى، خصص له مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمار العمومية و هو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 04 مرات للمخطط الرباعي الأول[1]، و تتلخص أهم أهدافه فيما يلي:

- تحقيق التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، و الاستثمار في إنتاج وسائل الاستهلاك.
- إتمام المشاريع المتأخرة التي شرع في تنفيذها خلال المخطط الرباعي الأول.
- تدعيم التغيرات الاجتماعية.
- تطوير و تنمية القوى المادية للمجتمع.
- تمتين روابط التفاوت و التشاور الاقتصادي بين بلدان العالم الثالث.
- وضع نظام الأسعار و جدول وطني للأجور.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل و من ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الاستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة حيث خصصت لها مبلغ 110.22 مليار دج وزعت حسب الأولويات، كما هو مبين في الجدول التالي:

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تمويل التنمية**، مرجع سابق، ص 275.

الجدول رقم (3-4): استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الصناعة	48.00	74.15
الزراعة و الري	16.72	8.91
البناء و الأشغال	2.73	3.45
القطاع شبه المنتج	10.50	10.22
الهياكل الأساسية	32.27	24.50

المصدر بالإقتباس من : الحصيلة العشرية (1967-1978)، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ، ص 07.

لقد كان هذا المخطط استمرار للمخطط السابق و محاولة تحقيق أهدافه، و تميزت الاستثمارات بمبالغ كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط، و أثرت هذه الأخيرة على الإنتاج و التشغيل و الدخل حيث تم إنشاء 468 ألف منصب شغل جديد، و تحقيق ناتج داخلي خام بـــ: 72.8 مليار دج عند نهاية المخطط ارتفع من خلاله متوسط دخل الفرد إلى 2570دج سنة 1977 أي بزيادة أكثر من 43% عما هو محقق في سنة 1974.

و على الرغم من الاستثمارات المنجزة فإن الباقي الذي لم ينجز قدر بـــ: 190.17 مليار دج أي بنسبة 61% [1]قدرت بدون إنجاز و هو ما استدعى تخصيص مرحلة تكميلية مدتها سنة من 1978 إلى 1979 تميزت بمراجعة الكثير من البرامج نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأسعار، و إدراج برامج استثمارية جديدة.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تمويل التنمية**، مرجع سابق، ص 335.

الفرع الرابع: وضعية الاقتصاد خلال الفترة (1980-1989)

عرفت المرحلة 1980-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين هما الخماسي الأول (80-84) و الخماسي الثاني (85-89) يتم من خلالهما التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد.

1. المخطط الخماسي الأول (80-84):

تمحورت سياسة التنمية في المخطط الخماسي الأول إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990.
- بناء سوق داخلية نشيطة و القضاء على التوترات الناشئة في المرحلة السابقة.
- تعبئة الطاقات و الكفاءات الوطنية.
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الاقتصادية.
- إنشاء المخططات الولائية و البلدية لتأطير النشاطات و تحقيق التوازن الجهوي.

لقد عملت السياسة الجديدة إلى تقليص التبعية للسوق الدولية بتوزيع الاستثمارات التي بدأ الاتجاه فيها بالاهتمام لقطاع الزراعة و الموارد المائية، و قطاع المحروقات و الصناعات التحويلية و باقي القطاعات الأخرى، حيث بلغت التكاليف الإجمالية 560.6 مليار دج وزعت بين برامج قديمة و أخرى جدية، فكانت للاستثمارات الإنتاجية 297.61 مليار دج بحصة 53% من مجموع التكاليف، تليها الاستثمارات شبه الإنتاجية بمبلغ 46.2 مليار دج ثم الاستثمارات غير المنتجة بمبلغ 216.69 مليار دج.

لقد كان لهذه السياسة الأثر في تحقيق نتائج بنسب إنجاز عالية، حيث حققت إنشاء 710.000 منصب شغل، و تحقيق فائض في الميزان المبادلات الخارجية بـــ: 13.8 مليار دج، و ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام إلى 225.4دج.

[1]-المرجع نفسه، ص 104.

2. المخطط الخماسي الثاني (85-89):

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط الخماسي الأول، ركز على الجانب التنظيمي للاقتصاد و إعطاء الأولوية لتنمية و تطوير قطاع الفلاحة و الري، و تمثلت أهدافه إلى تحقيق ما يلي[1]:

- التحكم في التوازنات المالية للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، و مواصلة النمو للاستثمارات و الإنتاج.
- تخفيض تكاليف و آجال إنجاز الاستثمارات.
- مواصلة تنظيم الاقتصاد الوطني التي شرع في تنفيذها منذ 1980 بإتباع سياسة إعادة الهيكلة.
- تطوير قطاع الفلاحة و الري لإشباع حاجات المجتمع بتكثيف العمل و تطوير طرق الإنتاج و تحديث أدواته.

لقد اعتمدت الدولة في هذا البرنامج هيكل استثمارات مخطط خصصت له 828.38 مليار دج و اعتماد مالي بقيمة 550 مليار دج من مجموع التكاليف، إلا أن هذا المخطط لم يستكمل الفترة المحددة له بسبب تأزم الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من جراء أزمة البترول (1986) و الأزمة السياسية (1988)، كل هذه الأسباب كانت سبيلا للركود في كافة المجالات، مما سجل انخفاض المداخيل و بالتالي لم يتحقق النمو المرجو، و لو تتوقف البطالة عن الارتفاع، و ارتفعت المديونية و خدمتها، و عجزت المؤسسات عن تحقيق الإنتاج، فبادرت الدولة إلى سلسلة من الإصلاحات الأولية حسب قطاعات و مجالات عديدة منها:

- إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- إصلاح النظام الفلاحي و النظام المصرفي.
- إعادة النظر في علاقة الدولة بالاقتصاد.

[1]- وزارة التخطيط، تقرير المخطط الخماسي الثاني (85-89)، ص 05.

المطلب الثالث: الانتقال نحو اقتصاد السوق (الإصلاحات الاقتصادية من منظور صندوق)

لقد عملت الدولة لانتقال اقتصادها من الاقتصاد الإداري المخطط إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، تبني سلسلة من الإصلاحات الذاتية لمواجهة الوضع، لكن هذه الإصلاحات فشلت لأن أثر الأزمة كان عميقا و هيكليا، إضافة إلى نقص التمويل الكافي لتنفيذ هذه الإصلاحات، و عندها لجأت إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات مع الصندوق و البنك الدوليين، فكان الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي المسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي، و الذي في حقيقته جملة الإجراءات و الشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية، بهدف انكماش الإنفاق الاستهلاكي و الاستثمارات لتحقيق وفرة مالية تمكنها من دفع أعباء الديون الخارجية[1]، أما الثاني فهو برنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي، الذي يعبر عن التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي، من خلال تحرير الواردات و التحول نحو التصدير و القضاء على الملكية العامة.[2]

الفرع الأول: إصلاحات التكييف الاقتصادي

شرعت الجزائر في تطبيق سلسلة الإصلاحات الاقتصادية في 1989 تمثلت في اتفاق ماي 1989 و اتفاق جوان 1991 ثم اتفاق 1994-1998.

1. **اتفاق ماي 1989:** حيث دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي للحصول على التمويلات لتلبية احتياجات التمويل الخارجية، حيث منح لها 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS.

[1]- مجلة التمويل و التنمية، **دور صندوق النقد الدولي في التكيف**، واشنطن، سبتمبر 1990، ص ص 20-21.

[2]- رمزي زكي، **في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية و عالمية**، مرجع سابق، ص 277.

و تحصلت أيضا على تسهيل من الصندوق قيمته 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) على أن يكون تاريخ استحقاقه من 03 إلى 05 سنوات، و كنتيجة لهذه التسهيلات بدأت بعض الخطوات الدالة على مضي الجزائر نحو اقتصاد الوق مثل تحرير التجارة الخارجية، و إلغاء التخصص المركزي للنقد الأجنبي، تحرير أسعار السلع و استقلالية.

2. **اتفاق التثبيت جوان 1991:** يعتبر اللجوء الثاني للجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض و مساعدات لتحقيق إصلاحات عميقة، فتم الاتفاق في جوان 1991 و الذي يمتد إلى غاية 31 مارس 1992 حيث ركزت الحكومة على:

- التطهير المالي للمؤسسات.
- تحرير الأسعار بنسبة 40% و تخفيض قيمة الدينار.
- رفع الدعم عن أسعار الطاقة.

و كل هذه الإجراءات كانت ترمي إلى تحقيق أهداف من شأنها إصلاح النظام الجبائي* و تحرير التجارة الخارجية و وضع حدود قصوى على القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية إذ تحصلت بعدها الحكومة على 300 مليون (DTS) أي 400 مليون دولار مقسمة إلى أربعة أقساط متساوية.

3. **برنامج التعديل الهيكلي 94-98:** إن نقص التمويل و قصر مدة الاتفاق الثاني 1991، زاد من حدة أزمة الاقتصاد الجزائري، مما جعب الحكومة تعقد اتفاق ثالث مع صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين لتحقيق إصلاحات أعمق ركزت بالدرجة

* تم الأول في جوان 1991، و الثاني في سبتمبر 1991، و الثالث في ديسمبر 1991، و الرابع في مارس 1992 حيث تم حساب جميع الأقساط إلا القسط الرابع نتيجة الأزمة السياسية، انظر:

Houcine Benissad, **Algérie restructuration et réforme économique (1979-1993)**، OPU, Alger, 1994, p 141.

الأولى على تخفيض العجز الموازنة، و الحساب الجاري لميزان المدفوعات و القضاء على التضخم من خلال اتفاقية ستاندباي (94-95) ثم سياسة الإصلاح الهيكلي لإعادة التوازن الداخلي على المستوى الجزئي و كانت في الفترة (95-98)، و قد أسفرت هذه الإجراءات لتطبيق سياسات التكييف و الإصلاح الاقتصادي عن ما يلي:

- تراجع الدين الخارجي.
- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بأكثر من 1.2 مليار دولار سنة 1997/1996.
- تكوين رصيد إيجابي من احتياجات الصرف حيث بلغ حدا أقصى سنة 1997 بـــ: 08 مليار دولار.
- تسجيل فوائض في الميزانية العامة في السنوات 95 و 96 و 97 بنسبة 3% و 2.4% و 2.9% على التوالي من الناتج الإجمالي.
- زيادة طفيفة في قيمة الدخل الفردي حيث بلغ سنة 1995 مبلغ 1499 دولار و في سنة 1997 مبلغ 1500 دولار، و في سنة 2000، 1778 دولار.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الفترة 2000-2004

لقد واصلت الجزائر سلسلة الإصلاحات التي شرعت فيها في بداية التسعينات، تكريسا للانتقال النهائي نحو اقتصاد السوق، لدعم النمو و مواكبة التطورات الدولية، فقد عرفت في ذلك عدة برامج.

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد جاء هذا البرنامج نتيجة التطورات الحاصلة في السوق البترولية، حيث عرفت الجزائر من خلالها ظرف مالي مريح، مكنها من اعتماد إصلاحات لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التخفيف من حدة البطالة و زيادة مناصب الشغل

للتقليص من حجم الفقر، و تحقيق الدعم للنشاط الإنتاجي الذي يدر قيمة مضافة و بعث التوازن الجهوي، و تعزيز المنشآت الاقتصادية و إعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية و إنعاش الزراعة و الصيد البحري و تحسين الوضع الريفي.[1]

بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية[2]و لقد حقق هذا البرنامج جملة النتائج، عرفت خلالها الجزائر تطور في احتياطي الصرف بلغ سنة 2004 مبلغ 35 مليار دولار، تحقيق إنجاز منشآت قاعدية وصلت إلى 700 ألف مسكن، و تحقيق نسبة نمو اقتصادي بـــ:6 %.

الجدول رقم (3-5): تطور نسبة النمو الاقتصادي (2000-2004)

السنة	نمو	بطالة
2000	%2.4	%30
2001	%1.9	%27.3
2002	%5.2	25.7
2003	%6.8	%23.7
2004	%6	%17

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقارير 2001،2000، 2002، 2003، 2004.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، ص 09.

[2]- قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، **الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني، سنة 2001**، جوان 2002.

الشكل رقم (3-1):تطور نسبة النمو الاقتصادي (2000-2004)

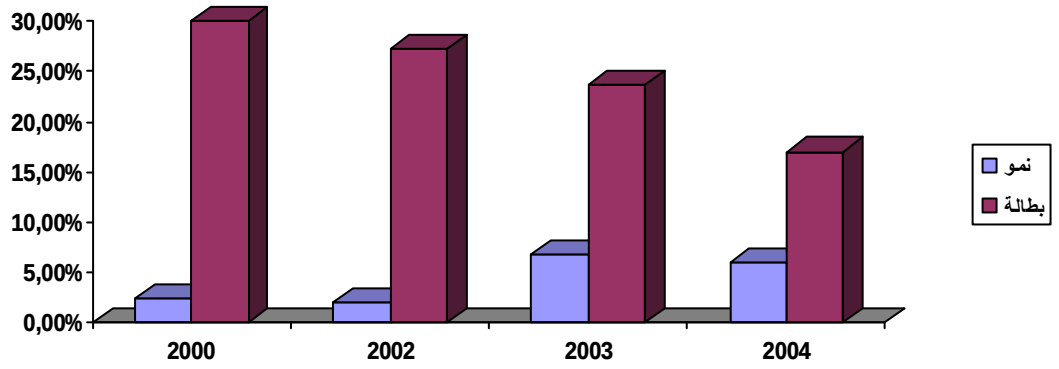

المصدر :إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-5)

2. اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

اعتمد هذا المخطط لتحسين مستوى الاقتصاد الفلاحي، من خلال الاهتمام باستصلاح الأراضي و تخصيصها للزراعة، و قد حقق البرنامج 25000 مستثمرة فلاحية، و إنشاء ما يقارب 700.000 منصب شغل.[1]

3. برنامج تشجيع الاستثمار الخاص:

حي عملت الحكومة الجزائرية على خلق مناخ استثماري من شأنه تشجيع الاستثمارات المحلية و الدولية، و لقد كان القانون 90-10 البادرة الأولى للتفتح على الاستثمار الخاص، ثم قانون 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار ما فتئ أن يتم استبداله بالقانون 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي أورد مزايا عديدة لصالح المستثمر تخص بالدرجة الأولى الضمانات و التخصصات الجمركية المغربية، و الإعفاءات التامة للسلع و الخدمات الموجهة للاستثمار.

4. اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي 2001:

[1]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي**، السداسي الثاني، 2003، ص 70.

لقد عملت الجزائر في 2001 على فتح اقتصادها على المنافسة الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، بإلغاء الحوافز الجمركية على المنتجات الصناعية و الزراعية، كما عملت على مواصلة النقاش قصد منح أوربا امتيازات أحسن.

الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009.

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني، حيث التزمت الدولة بتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وتم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي تنص على تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، قصد استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار وانتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، بالإضافة إلى تعزيز مهمة الدولة لمحاربة الغش والمنافسة غير المشروعة لحماية المؤسسات الوطنية المنتجة [1] وقد كانت الإصلاح التي مسها هذا البرنامج كالآتي:

- ترقية الاستثمار وضبطه من خلال مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات وتحديد مواقعها (CALPI).
- تسوية مسألة العقار الصناعي الذي يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، وتنمية النشاط الفلاحي من خلال وضع تشريع يؤسس نظام الامتيازات.
- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي يعرقل تطوير الاستثمارات ويعرض المؤسسات الوطنية التي تمارس نشاطها في ظل القانون إلى الخطر.
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين عن طريق الترقية النشيطة للشراكة، وإقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمارات الأخرى وإنعاش البورصة وتطويرها. [2]

وفي إطار تثمين الثروات الوطنية وتطويرها، وما خصصته الدولة مكن اعتمادات مالية للاستثمار في شتى القطاعات مبينة من خلال الجدول التالي:

[1]- مصالح رئيس الحكومة، **مشروع برنامج الحكومة**، الجزائر، ماي 2003، ص: 41-42.

[2]- الفكر البرلماني: **برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة،الجزائر**،العدد السادس،جويلية 2004ص ص : 38-39-40.

الجدول رقم (3-6): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

البرامج	المبلغ مليار دج
أولا: برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان منها:	1.908.5
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها:	1.703.1
ثالثا: برنامج دعم التنمية الإقتصادية منها:	337.2
رابعا: تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9
خامسا: برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50.0
المجموع	**2.202.7**

المصدر: إعداد الطالب بناء على: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 أفريل 2005، مجلس الأمة، ص ص 6-7.

يتضح من خلال الجدول أن البرامج تمثل تكملة لجهود التي عملت عليها من خلال الفترة 2001-2004، إذ إتخذت إستراتيجيات من شأنها تحسين المستوى المعيشي للسكان بتعزيز إنفاقي يقارب نصف الاعتمادات الاستثمارية للعمل في المنشآت ذات الطابع الاساسي.

لقد تحسن المستوى المعيشي للسكان الذي يعود أساسا إلى النتائج التي حققتها مختلف البرامج العمومية المطبقة منذ سنة 2001 (مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، المخطط التكميلي لدعم النمو، البرامج المخصصة لمنطقة الهضاب العليا والجنوب)، من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان وتنمية الأقاليم تنمية منسجمة ومتوافقة، كما أنه يعود إلى التحويلات الاجتماعية للدولة التي هي في ارتفاع متزايد (13% من الناتج الداخلي الخام)[1] والتي تطرح، مع ذلك، مشكل

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للامة لسنة 2008**، ديسمبر 2009، ص 3.

ترشيدها وتحديد الفئات المستحقة لها. وتعكس المؤشرات الاجتماعية، على وجه العموم تقدما في مجالات عدة من خلال : التراجع المستمر للبطالة وإستمرار التضخم في نسب معقولة وتحسن المداخيل وإستهلاك الأسر.

المبحث الثاني: فعالية السياسة الجبائية في الجزائر (1990-2009)

إن الحديث عن نظام جبائي فعال، يستوجب الخوض في السياسة الجبائية بمكوناتها من المحيط الجبائي مرورا بالهيكل الجبائي و مدى تفاعلها مع بعضها البعض للوصول إلى سياسة جبائية واضحة المعالم الاقتصادية متناسقة في تشريعاتها و مواتية في اختيار الإستراتيجية المثلى لتفعيل هذه السياسة عن طريق التدخل الحكومي من أجل الدفع بالتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

إن السياسة الجبائية في الجزائر لم تكن تمثل أولوية بالنسبة للسلطات العمومية، فترة ما بعد الاستقلال، حيث عرفت العديد من القطاعات إعفاءات و من بينها القطاع الفلاحي و بعض المؤسسات الناشطة في القطاع العمومي، لكن هذه الإستراتيجية غيرت مجراها إثر أزمة النفط 1986م، مما استوجب وضع أطر قانونية و تشريعية جديدة للمنظومة الجبائية الجزائرية و كان ذلك سنة 1991م، حيث شملت الإصلاحات الجانب الهيكلي للتنظيم الإداري و الجانب الهيكلي * للأنماط الضريبية بإدخال تعديلات و تكييف النظام الجبائي قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي[1]، و مواكبة عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

* ويعني مصطلح التصحيح الهيكلي "تلك الإجراءات التي تستهدف تحقيق نمو إمقتصادي سريع أو إستعادة ذلك المستوى عن طريق زالة التشوهات أو الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية، وبهذا الشكل يصبح لسياسات التصحيح الهيكلي بعدا إقتصاديا كليا أو إقتصاديا جزئيا بناء على طبيعة الإختلال أو التشوه الذي تتناوله تلك السياسات. أنظر: مانويل غيتيان، **دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الإقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي**،ملتقى السياسات المالية وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2003، ص ص 13، 14.

[1]- عبد المجيد قدي: النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 20-21 ماي 2002، ص 02.

المطلب الأول: الإصلاح الجبائي 1992

بدأت السلطات الجزائرية التفكير في إعطاء الضرائب و النظمة الجبائية مكانتها المطلوبة ابتداء من سنة 1969، حيث نصبت لجنة مكونة من الوزراء كلفت بالقيام بإصلاح جبائي بالشكل الذي يجعل من الضريبة وسيلة لخدمة السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و ترقية التوسع و تحقيق العدالة في توزيع الدخول، إلا أن غزارة الجباية البترولية و قدرتها على تغطية النفقات العمومية و الاستجابة نوعا ما إلى متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أضعف من عزيمة السلطات في المضي نحو هذا الاتجاه و أخر من استرجاع الجباية العادية لوظائفها المسلوبة بل و أكثر من ذلك قلل من أهمية وظيفتها الأولية، فأصبحت مجرد تقليد يحتذى به.

و إثر انخفاض أسعار النفط 1986 و تدهور الوضع المالي للميزانية التي ترتكز بالدرجة الأولى على الربوع البترولية، قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لدراسة الحل الأنجع لإصلاح هذا النظام و التي أنهت أشغالها سنة 1989، مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير معالم الإصلاح الجبائي الجديد الذي بدأ حيز التطبيق سنة 1992، إذن فما هي دوافع و أسباب و مكونات و أهداف هذا الإصلاح و ما نتائج ذلك؟

الفرع الأول: أسباب و دوافع الإصلاح و أهدافه

إن الوضعية الاقتصادية التي كان يعيشها الجزائر، و التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني و الانتقال إلى اقتصاد السوق، و عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، و السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جعلت النظام القديم لا يتماشى مع المستجدات الجديدة و من بين أسباب الإصلاح في هذا النظام ما يلي[1]:

[1]- انظر : -كمال رزيق، مسدور فارس: **تقييم إصلاح النظام الجبائي**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 11-12 ماي 2003، ص 163.

- عبد المجيد قدي، شريط رابح: **الإصلاح الضريبي في الجزائر**، الملتقى الأول حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 11-12 ماي 2003، ص 303.

- تعقد النظام الجبائي نتيجة التغييرات المستمرة و المختلفة في قوانين الجباية.
- ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها حيث بلغت الضريبة على أرباح الشركات في سنة 1988 نسبة 55%.
- عدم ملائمة النظام الجبائي لفترة الإصلاحات شهدتها سنة 1988.
- انخفاض أسعار البترول و الذي نتج عنه انخفاض الجباية البترولية حيث بلغت الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية 28.56% سنة 1986 بعد أن كانت 66.4% سنة 1981.[1]
- ضعف العدالة الضريبية و اتساع فجوة التهرب و الغش الجبائيين.
- عدم مرونة النظام الجبائي القديم، حيث الزيادة في الحصيلة أقل من الزيادة في الناتج المحلي.

كل هذه الأسباب كانت دافعا للتغيير الذي يحمل في طياته أهدافا تطمح سياسة الإصلاح تحقيقها حتى يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة، و يمكن إيجاز هذه التدابير فيما يلي:

- إعادة الهيكلة و تنظيم الإدارة الجبائية: و يهدف هذا الإجراء إلى إعطاء أكثر استقلالية و فعالية للإدارة الجبائية، فالمرسوم 91-06 المؤرخ في 1991/02/23 و إصلاحات سنة 2002 و إصلاحات سنة 2003 فيما يتعلق بالهيكل الإداري للإدارة الجبائية[2]، كلها تهدف إلى وحدة التوجيه و الإدارة و استقلالية التسيير للموارد المالية و البشرية.
- إرساء نظام جبائي بسيط و مستقل في تشريعاته من خلال طرح قوانين واضحة و مدعمة بتفسيرات وتحليلات مختصين تزيل الغموض،مما يجعله نظاما قادرا على تأدية الدور المنوط به[3].

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي (2) الموحد**، الإمارات، 1989، ص 58.

[2]- كمال رزيق، مسدور فارس: مرجع سابق، ص 164.

[3] ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث،العدد 2، 2003، ص 25.

- مرونة النظام الجبائي و عدالة تشريعاته: أي محاولة الوصول إلى علاقة واضحة يتم من خلالها إحداث تقارب بين الظروف(الاقتصادية و طبيعة الضرائب الجديدة، و تمثلت الأهداف التي يصبو إليها الإصلاح كالآتي:

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها.[1]
- توفير المناخ الملائم للاستثمار من توفير الحوافز للقطاع الخاص و خلق المنافسة و عدم عرقلة وسائل الإنتاج.
- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة، و جعلها تغطي نفقات التسيير.
- توسيع الوعاء الضريبي و تخفيض أسعار الضرائب.[2]
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النقدية تتمتع بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

[1] - عبد المجيد قدي: **النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة**، مرجع سابق، ص 03.

[2] - Ahmed Sadoudi : **La Réforme Fiscale**, annale de l'I.E.D.F, Koléa, Algérie, ANEP 1995, p 90.

الفرع الثاني: مكونات الإصلاح الجبائي

لقد أسفر الإصلاح عن بنية جديدة للنظام الجبائي تعتمد على العناصر التالية:

1. الفصل بين الضرائب العائدة للدولة و تلك العائدة للجماعات المحلية:

و يدخل هذا ضمن الاتجاهات العالمية السائدة الرامية إلى تعزيز لامركزية الحكم من جهة و تمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية و قد تمخض عن هذا التمييز بين الضرائب التالية لصالح الدولة:

- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذات المعدلات المتعددة الذي كان مفروضا في السابق على المداخيل، و اشتمل نظام الضرائب النوعية السابق على[1]:
  - الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية.
  - الضريبة على مداخيل الديون، الودائع، الكفالات.
  - الضريبة على الرواتب و الأجور.
  - الضريبة عن التنازل على القيمة الزائدة عن الأملاك المبنية و غير المبينة.
  - المساهمة الوحيدة الفلاحية.
  - الضريبة التكميلية على الدخل.

تفرض هذه الضرائب على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف الطبيعي و هي سنوية، تصريحية يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح[2] باستثناء المداخيل الخاضعة للاقتطاع من المصدر فإنها تخضع لمعدل نسبي.

---

[1]- بوزيدة حميد: **النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**، مرجع سابق، ص 72.

[2]- المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 1991.

- **الضريبة على أرباح الشركات:** و هي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الجبائية، و جاءت لتعوض و تراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية، فهي تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين* الجزائريين و الأجنبيين الخاضعين لنظام الربح الحقيقي، و تتميز هذه الضريبة بأنها نسبية وحيدة عامة سنوية تعتمد على التصريح الإجباري للمكلف.[1]
- **الضرائب على الإنفاق:** و تتضمن هذه الضرائب مجموعة من الرسوم أهمها الرسم على القيمة المضافة الذي حل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، و يمس الرسم على القيمة المضافة مجالات واسعة بما يمكنه من رفع مردودية الخزينة العمومية، و يأتي اللجوء إلى الرسم على القيمة المضافة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي من جهة و لكون الرسم على القيمة المضافة يمكن تحقيق بعض الأهداف أهمها:
  - إنعاش النمو الاقتصادي لكونه لا يمس الاستثمارات.
  - رفع تنافسية المؤسسات الجزائرية على المستوى الخارجي بإعفاء المنتجات المصدرة.
  - زيادة الشفافية لاعتماد الرسم أساسا على الفوترة و شفافية المعاملات.
- **الضرائب على رأس المال:** و هي ضرائب تفرض على حركة رؤوس الأموال الطبيعية أو العرضية و تتمثل أساسا في الضرائب على الشركات و حقوق التسجيل و الطابع.

* الأشخاص المعنويين هم: شركات الأموال، المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع التجاري، الشركات التعاونية، الشركات المدنية... للمزيد ينظر: ناصر مراد: **الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على التحريض**، رسالة ماجستير 1997، ص 191.

[1]- المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 1992.

- **الضرائب على التجارة الخارجية:** و يكتسب هذا النوع من الضرائب أهمية ك بيرة بالنظر إلى تأثيره المزدوج على الإيرادات العامة من جهة و على تدفق السلع و الخدمات من و إلى الخارج، فضلا عن مساهمته في حماية الاقتصاد الوطني.

2. الفصل بين الجباية البترولية و الجباية العادية:

و ذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية ،وبالنظر إلى عدم الاستقرار الأولى و خضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتها السوق النفطية 1986، و من أهم أهداف الإصلاح تقليص تبعية الميزانية العامة النفطية، إلا أن هذا الإصلاح 1992 لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به من هذه الأخيرة من خصائص.

إن إصلاح الجباية البترولية في الجزائر ارتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف، الاستغلال و النقل عن طريق القنوات التي يعود آخرها إلى القانون 86-14 المعدل و المتمم بالقانون 91-21.[1]

الجدول رقم (3-7): الإصلاحات الضريبية ما بين (1994-1997)

السنة	الإجراءات
96/94	- توسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة TVA عن طريق تخفيض الإعفاءات - زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات و الأدوات الكهرومنزلية الاستهلاكية.
1994	- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 25 إلى 33% كخطوة لتوحيد معدل الضريبة المزدوجة على الشركات. - إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة.
1995	إلغاء الرسم على القيمة المضافة القصوى التي كانت تقدر بـــ: 40% من زيادة نسبة إيرادات الرسم على القيمة المضافة TVA التي تؤول إلى الحكومة.
1996	وضع رقم ضريبي لكل ممول.
1997	تطبيق الرسم على القيمة المضافة على المنتجات البترولية.

المصدر: كريم النشاشيبي و آخرون، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

[1]- عبد المجيد قدي: **النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة**، مرجع سابق، ص 07.

الفرع الثالث: وضعية النظام الجبائي في الفترة 1992-2000

لقد أسفر النظام الجبائي على مجموعة من النتائج يمكن رصدها من خلال المعطيات التالية:

1. هيكل الجباية العائدة للدولة:

الجدول رقم (3-8): هيكل الحصيلة الجبائية في الجزائر للفترة (93-99)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	99
الجباية البترولية	179.218	222.175	336.148	507.836	570.77	348.72	.12
الجباية غير البترولية	121.45	170.706	244.599	290.629	317.86	342.56	.77
المجموع	300.668	392.881	580.747	748.465	387.881	721.28	.89
نسبة الجباية النفطية إلى مجموع الجباية %	40.4	43.45	42.11	38.83	35.80	47.49	03

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات ONS.

رغم أن هدف الإصلاح الجبائي كان إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية إلا أن مكانة هذه الأخيرة نجدها فتئت تتعزز و تتدعم و ذلك لعدة أسباب:

- ضعف أداء المؤسسات العمومية و حل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس و خوصصة ما هو قابل منها للخوصصة، و هذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصل عليها من ذي قبل.
- كثرة الإعفاءات و التخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار و التصدير و الشغل، مما خلف حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا، حتى باللجوء إلى الغش و الاحتيال أحيانا.
- وجود توجيه كبير نحو التهرب الجبائي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي و عن وجود بعض الأسباب التاريخية، السياسية و الاجتماعية مع ضعف تأهيل الإدارة الجبائية.

- تطور حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول باستثناء السنة 1998، و انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

و مثل هذا الوضع يعكس الحاجة إلى تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، و تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.[1]

2. مستوى الجباية المحلية:

تشكل الجباية المصدر الأساسي لتمويل المجموعات المحلية بالنظر إلى قصور عوائد ممتلكاتها، لكونها تنازلت عن معظمها، و محدودية تدخلاتها الهادفة إلى تحقيق الربح، و هي تمثل أكثر من 90% من موارد ميزانيات البلديات، و رغم تخصيص بعض الضرائب لصالح المجموعات المحلية فإن البلديات خصوصا تعرف عجزا ماليا ما فتئ يتطور من سنة إلى أخرى، و عدد البلديات العاجزة ما فتئ يتضاعف إذ انتقل من 889 بلدية سنة 1995 إلى 1090 بلدية سنة 1996، إلى 1159 بلدية سنة 1998، بديون إجمالية مقدارها 22 مليار دينار جزائري، و هذه الوضعية جعلت الصندوق المشترك للجماعات المحلية غير قادر على تغطية العجز إلا في حدود 57% من الطلب المعبر عنه.

الجدول رقم (3-9): تطور المردودية الجبائية المحلية (95-98):

السنة	1995	1996	1997	1998	1999
المردودية الجبائية المحلية	76.67	66.50	69.91	76.45	83.19

المصدر: بالإقتباس من: بوزيدة حميد: **النظام الضريبي الجزائري**، مرجع سابق، ص 209.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1]- عبد المجيد قدي: **النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة**، مرجع سابق، ص 08.

الشكل رقم (3-2):تطور المردودية الجبائية المحلية (95-98)

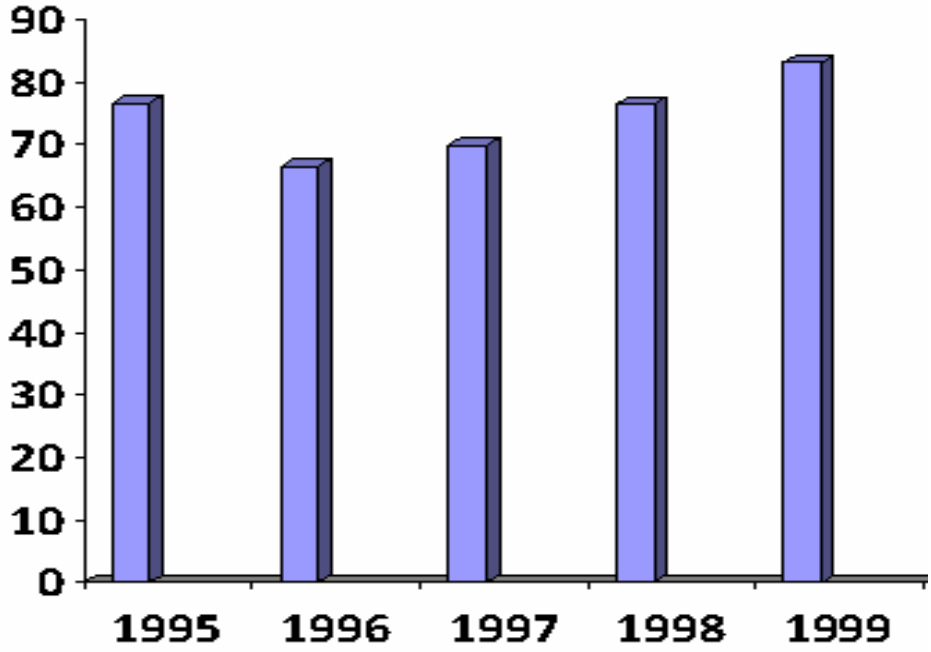

المصدر:من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-9)

يتضح من الشكل السابق أن الجباية المحلية عرفت زيادة طفيفة ملاحظة، نتيجة الإصلاح الجبائي ، و خاصة الضرائب التي مسها الإصلاح، و هي أساسا الرسم على القيمة المضافة، بحي انتقلت حصيلة من 13.50 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 18.35 مليار دينار جزائري سنة 1999 بمعدل زيادة 36%. إلا أن حصيلة الجباية المحلية تبقى على العموم ضعيفة.

3. الضغط الجبائي:

يعتبر الضغط الجبائي أحد المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الجبائية و المقارنة بينها، فضلا عن أن ارتفاعه فوق مستويات معينة يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (3-10): تطور مستوى الضغط الجبائي في الفترة (93-99)

السنوات	الضغط الجبائي %
1993	28.15
1994	29.74
1995	33.48
1996	34.84
1997	35.34
1998	28.44
1999	30.95

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: رزيق كمال،:**تقييم إصلاحات النظام الجبائي**، مرجع سابق، ص 165.

ويمكن توضيح معطيات الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور الضغط الجبائي في الجزائر (93-99)

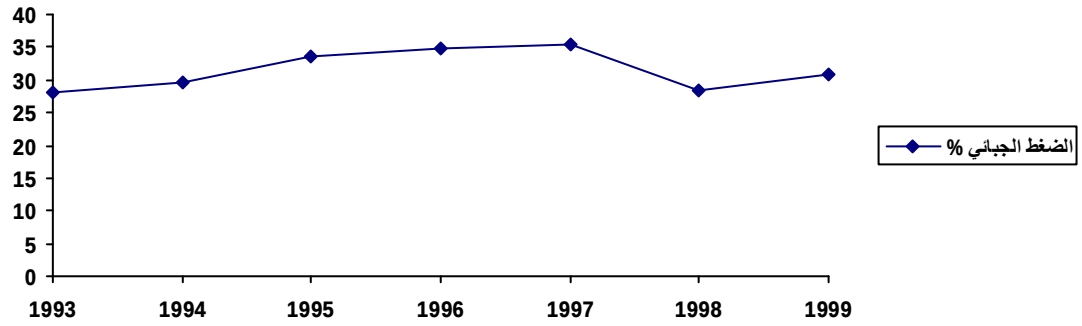

المصدر:من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-10)

لقد بلغ الضغط الجبائي الإجمالي نسبة 31.56 % كمتوسط للفترة (1993-1999) حيث تراوح بين نسبة 28.15% سنة 1993، 30.95% و سجل أعلى نسبة له قدرت بـــ: 35.34% سنة 1997، إن هذه المعدلات مضخمة لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام يصل أحيانا إلى 35% هو عبارة عن ريع بترولي، و أن الجباية البترولية كانت مساهمتها دائما بأكبر من 53% من الحصيلة الجبائية، و من هنا فإن اعتماد الضغط الجبائي خارج المحروقات يكون أكثر دلالة، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): تطور معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات للفترة (93-99)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الضغط الجبائي HH%	16.27	18.95	22.02	20.43	20.51	19.33	18.55

من إعداد الطالب بناء على معطيات: عبد المجيد قدي: **النظام الجبائي و تحديات الألفية الثالثة**، مرجع سابق، ص 09.

إن هذه المعدلات هي أقرب للدلالة لاعتبارها أقل مما هو سائد في الكثير من الدول، ففي الدول الصناعية الكبرى يبلغ السقف الأعلى للاقتطاع نسبة 42.5% في حين لا يقل عن 27% كحد أدنى، و هذا يدل على ضعف الإدارة الجبائية في إيجاد أوعية ملائمة ذات مردودية.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات الجبائية (2000-2009)

إن الأهمية التي تحظى بها فعالية النظام الجبائي كونها مؤشرا هاما يعتمد في الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الجبائية لأي دولة، و ما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق أهداف السياسة المالية التي تشكل أداة فعالية السياسة الاقتصادية سنحاول التعرف على تطور الإيرادات الجبائية و مكانها في الميزانية العامة للدولة.

الفرع الأول: التطور الإجمالي للحصيلة الجبائية (2000-2009)

تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقتطاعات الجبائية، و يرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، و قد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-12): مكانة الإيرادات الجبائية للإيرادات العامة للدولة (2000-2009) الوحدة :مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات العامة	1028.84	1234.38	1437.7	1451.45	1528	1635.83	1667.92	1802.61	1924	786.6
الجباية العادية	408.84	411.38	438.85	475.89	132.3	596.49	610.77	676.116	754.8	921
النسبة	40.00	33.4	30.5	32.8	34.84	36.49	36.62	37.5	39.23	33
الجباية البترولية	524	732	916.4	636.06	862.2	899	916	973	970.2	16.28
النسبة	50.93	59.3	63.74	43.82	56.43	54.96	54.92	53.98	50.42	58.5

المصدر: قوانين المالية للسنوات 99-2000-2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008.

يتضح جليا من خلال الدول السابق أن الدولة أولت اهتماما كبيرا بالإيرادات الجبائية و لا سيما العادية منها، حيث سجلت مجموع الإيرادات الجبائية العادية من مجموع الإيرادات العامة نسبة 30%، 32%، 34%، 36.5%، 36.6%، 37.5% للسنوات من (2002 إلى 2007) على التوالي، في حين سجلت الجباية البترولية 50% سنة 2000، و 62% سنة 2002، و 55% سنة 2006.

من الملاحظ أن الإيرادات الجبائية العادية في حالة تطور طفيفة و هذا من خلال جهود الدولة الرامية للرفع من حصيلتها – الجباية العادية – و إحلالها محل الجباية البترولية، إلا أن الإيرادات الجبائية المحققة فعلا هي خلاف التوقعات، و ذلك راجع إلى التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، و هو ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم(3-13): نسبة تطور الإيرادات الجبائية (2000-2007)

الوحدة: مليار دج.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات الجبائية	1093.15	1285.09	1409.53	1398.94	1465.97	1563.8	3434.9	3478.6
نسبة التطور %	–	17.55	9.68	0.75-	4.79	6.67	119.65	1.27

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- تقاريرمختلفة لوزارة المالية (www.MF.dz)

- Annuaire statistique de l'Algérie n° 24.

ويمكن توضيح هذا تلطور من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور الحصيلة الجبائية من 2000-2007.

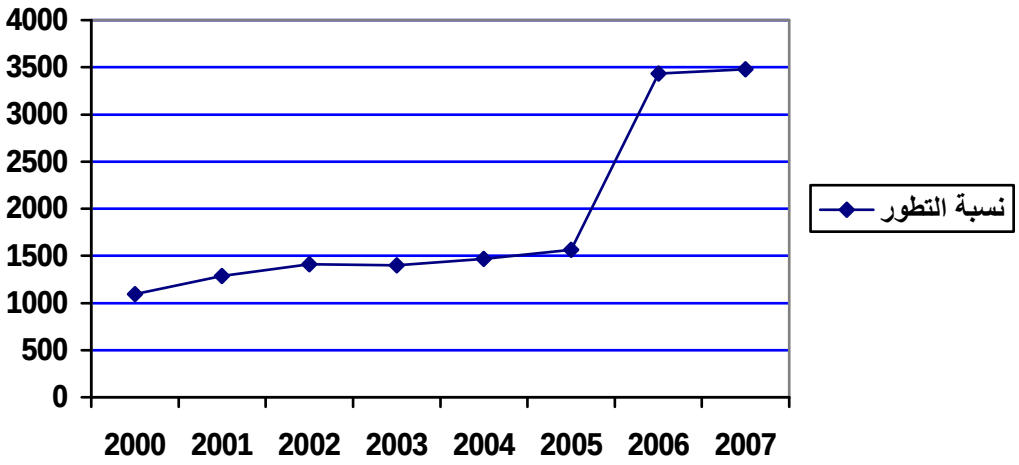

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-13)

من خلال قراءة الجدول السابق نلاحظ أن الإيرادات الجبائية في الجزائر متزايدة لكن ليس بالصورة المتوقعة المعلن عنها في قوانين المالية السالفة الذكر، حيث تختلف هذه الزيادة من سنة

لأخرى، فقد سجلت انخفاضا في سنة 2005 بنسبة 0.75% من حصيلة 2002، أي قدر الانخفاض بـــ: 10.59 مليون دج، في حين أنسبة الزيادة من سنة 2000 إلى 2001 قدرت بـــ: 17.55%، و ذلك يعني زيادة في حجم الاقتطاعات الجبائية بمبلغ 191.94، كما نلاحظ أيضا نسبة الزيادة من سنة 2005 إلى سنة 2006 قدرت بـــ: 119.65% أي بأكثر من ضعف السنة السابقة حوالي 1871.1 مليون دج، و على العموم فإن الزيادة كانت طفيفة مقارنة مع حجم الإعفاءات و التخفيضات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تطور نسبة الحصيلة الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم الإيرادات العامة و الجبائية خاصة، حيث يزداد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج و تطور معدلات النمو الاقتصادي، و يمكن توضيح حصة الإيرادات الجبائية من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي. الجدول رقم (3-14): حصة الحصيلة الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

البيان / السنوات	الإيرادات الجبائية الإجمالية	الناتج المحلي الخام	نسبة الجباية إلى الناتج المحلي
2000	1093.15	3698.684	29.6
2001	1285.09	3754.871	34.2
2002	1409.53	4023.414	35.0
2003	1398.94	4700.04	29.8
2004	1465.97	5548.633	26.4
2005	1563.8	6932.818	22.6
2006	3434.9	7834.343	43.8
2007	3478.6	8551.808	40.7

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي 2008:

- تقارير مختلفة لوزارة المالية www.MF.dz

- **les comptes économique de 2000 à 2008, N° 28** : ONS.

بقراءة الجدول السابق يتبن أن حجم الإيرادات الجبائية يتراوح بين نسبتي 22.6 و 43.7% أي بمتوسط نسبة 32.8% أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الخام.

فنلاحظ أن النسبة من الناتج المحلي الخام بلغت سنة 2000: 29.6% في حين بلغت سنة 2001، 2002 النسب 34.2% و 35% على التوالي، و حققت أعلى نسبة لها سنة 2006 بنسبة 43.8%.

نلاحظ أن حجم الحصيلة الجبائية يتناسب طردا مع حجم الزيادة في الناتج المحلي الخام، إلا أن هذه الحصيلة لا تزال قليلة، و لا ترقى لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة فهناك العديد من القطاعات تحضى بإنفاق جبائي واسع مثل المشاريع المخصصة لدعم و تشغيل الشباب، و تكلفة الإعفاءات المتعلقة بها متغيرة من سنة لأخرى.

الجدول رقم (3-15): تطور حصيلة الإعفاءات الجبائية في الجزائر، و نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام (خارج قطاع المحروقات و الفلاحة)

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تكلفة الإعفاءات الجبائية	45.1	33.8	69.2	43.4	49.7	44.1
نسبة التكلفة إلى الإيرادات الجبائية %	%3.5	%2.39	%4.95	%2.6	%3.18	%1.28
نسبة التكلفة إلى الناتج الداخلي الخام	1.2	0.84	1.47	078	0.72	0.56

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- معطيات المديرية العامة للضرائب.
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي2008 .

ONS : **les comptes économiques de** 2000-2008 N°28.

لقد بلغت تكلفة الإعفاءات و التخفيضات الجبائية للاستثمارات في إطار قرارات الاعتماد ANDI، APSI للفترة (2001-2006) مبلغ 285.3 مليار دج، أي أن الخزينة العمومية خسرت نسبة 2.7% من إيراداتها الجبائية لهذه الفترة، حيث بلغت هذه النسبة 4.95% سنة 2003 بمبلغ يقدر بـــ: 69.2 مليار دج، كما تمثل تكلفة الإعفاءات الجبائية نسبة تتراوح ما بين 0.56% و 1.47% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و الفلاحة.

و للإشارة فإن هذه الإعفاءات المقدمة، جاءت في إطار دعم الاستثمار و خاصة مرحلة الإنجاز (اقتناء مواد و تجهيزات خارج الرسم على القيمة المضافة).

أما مرحلة الاستغلال فالتكاليف المقدرة بشأنها تفتقد لمعلومات ذات دلالة كافية لا تعبر عن التكلفة الحقيقية، إضافة إلى ذلك فهذه التقديرات غير محددة زمنيا نتيجة تداخل فترات الامتياز، و الفارق ما بين تسليم القرار و تاريخ الدخول الفعلي في مرحلة الإنجاز، و أما باقي الإعفاءات و الامتيازات فهي غير مقدرة، كما أن عملية التقدير تعتبر عملية صعبة نتيجة عدم معرفة و حصر الوعاء المعفى بدقة و هذا راجع لعدة أسباب:

- غياب معلومات في الموضوع، الشيء الذي يظهر عدم تطابق النظام الإحصائي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار النشاطات و القطاعات المعفاة و كذا المكلفين المعفين.
- غياب التنسيق ما بين أنظمة الإعفاء و التخفيض.

إن تحليلا أكثر دقة لقرارات منح الامتيازات الجبائية المعتمدة و المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمختلف أنظمتها يظهر أن عدد ضئيل من مجمل الوعود الاستثمارية للفترة (2002-2006) يشهد تجسيدا في أرض الواقع.

الفرع الثالث: تطور مكونات الحصيلة الجبائية

سنتطرق لتطور كل من الجباية العادية و الجباية البترولية و مساهمتها في الموارد العامة للدولة، و مدى تغطية كل منها للنفقات العامة.

1. مساهمة الجباية في الموارد العامة للدولة:

تشكل الجباية أهم الموارد المالية للدولة، و يعتبر النسق العادي منها أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي 1992، حيث سعت الدولة إلى محاولة إحلالها محل الجباية البترولية، و قد سخرت الدولة لذلك إدارات جبائية مجهزة بموارد مادية و بشرية تضاهي إدارات الدول المتقدمة، كما عمدت أيضا إلى إحداث تغييرات و تعديلات مست الهيكل الجبائي، ويتجلى تطور مكونات الهيكل الجبائي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(3- 16): تطور مكونات الجباية للفترة 2000، 2007

السنوات / البيان	2003	2004	2005	2006	2007
ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة	127,9	147,9	168,1	241,21	258,1
حقوق التسجيل والطابع	19,2	19,6	19,6	22,4	28,1
رسوم على رقم الأعمال	233,1	273,3	312	310,9	347,6
ضرائب غير مباشرة	0,83	0,735	0,969	1	1
حقوق الجمارك	143,8	138,8	143,9	107,7	133,1
إيرادات أخرى غير موزعة	/	/	- 4,2	3,8	- 1,2

المصدر :-الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 38، 2008.

- Office Nationale Des Statistique,**Annuaire Statistique De L'algerie**, N^0 24,ed 2008

يتضح من خلال الجدول السابق أن مكونات الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظا حيث عرفت الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2007 تطورا بنسبة 103 % ، مقارنة بسنة 2003 فهي تحتل مكانة هامة في الموارد الجبائية العامة للدولة بمتوسط يقدر بـــ 8.3 %،في حين عرفت الضرائب غير المباشرة و حقوق الطابع و التسجيل استقرار على مدار الفترة 2003 – 2007 ،كما أن حقوق الجمارك عرفت تراجعا ملحوظا يقدر 10مليار دج

خلال الفترة 2003 -2007، و على العموم فإن الجباية العادية عرفت تراجعا إذا ما قورنت بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987 -1990، حيث انتقلت من 41.4% سنة 1993 الى 27.7% [1].و يمكن إبراز كل من الجباية العادية و البترولية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17) تطور الجباية البترولية و مدى مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة

الوحدة 10^9دج

السنوات / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	07
الجباية العادية	373.15	44.49	493.09	562.88	603.77	664.80	720.9	6.7
نسبة التطور %	/	19.12	10.93	14.15	7.26	11.76	6.83	09
الجباية البترولية	720	840.6	916.44	836.06	862.2	899	2714.0	1.9
نسبة التطور %	/	16.75	9.02	-8.77	3.12	4.26	201.8	07
الإيرادات العامة	1175.6	1341.16	1494.75	1459.07	1548.74	1664	3639.9	7.9
ج ع/الإيرادات	31.74	14.15	32.98	38.57	38.98	40.55	19.80	21
ج ب / الإيرادات	61.24	26.76	61.31	57.30	55.67	54.02	74.56	53

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات وزارة المالية.

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة تغطية الجباية العادية لمجموع الإيرادات عرفت تزايدا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة (قبل الإصلاح) حيث سجلت نسبة التغطية سنة 2000 حوالي 31.74% من مجموع الإيرادات و سنة 2002 نسبة 32.98%، و سنه 2005 كأعلى نسبة بـــ: 40.55%... و يرجع السبب في الزيادة إلى إشباع الأوعية الجبائية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الذي بلغ حجم 1081 مليون دولار سنة 2005، و زيادة عدد المشاريع المحلية التي بلغت 1186 مشروع بحجم 234.8 مليار دج.

[1] شيبي عبد الرحيم : **السياسة المالية و القدرة على تحل العز الموازني**، مذكرة ماجستير ،جامعة تلمسان ،2006-2007، ص234.

أما بخصوص الجباية البترولية فلا تزال تغطي الحصة الأكبر من حجم الإيرادات العامة للدولة، حيث بلغت نسبة التغطية 58.06 كمتوسط للسنوات (2000-2007) و هو ما يعادل ضعف ما تغطيه الجباية العادية.

2. تغطية الجباية من مجموع النفقات العامة:

و يمكن إظهار حصة تغطية الجباية (العادية و البترولية) للنفقات العامة (التسيير و التجهيز) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): حصة تغطية الجباية للنفقات العامة (2000-2008).

الوحدة 10^9 دج

البيان		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	07
تغطية الجباية العادية إلى النفقات	نفقات التسيير%	43.58	46.12	44.92	50.13	48.26	54.19	50.13	75
	نفقات التجهيز %	115.92	124.37	108.87	69.19	94.63	83.62	71.02	38
	مجموع النفقات %	31.67	33.64	31.8	29.07	31.95	32.88	29.38	.1
تغطية الجباية البترولية إلى النفقات العامة	نفقات التسيير%	84.1	87.23	83.48	74.46	68.92	72.20	188.75	2.0
	نفقات التجهيز %	223.67	235.67	202.35	102.77	135.14	111.41	267.36	0.0
	مجموع النفقات %	61.11	63.63	59.1	43.17	45.64	43.81	110.64	23
مجموع الجباية إلى مجموع النفقات %		92.78	97.28	90.90	72.27	77.61	76.69	140.03	3.3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: إحصائيات وزارة المالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية العادية لمجموع النفقات محصورة بين 29.07% و 33.64% فهي لا تكاد أن تغطي نفقات التسيير حيث بلغت نسبة العجز في ذلك 50.61-، في حين أنها غطت نفقات التجهيز على المدى (2000-2007) في حدود

91.87%، حيث بلغت النسبة الأعلى لها سنة 2001 بـــ: 124.37%، و أدنى نسبة لها بـــ: 67.38% سنة 2007.

أما بخصوص الجباية البترولية فإن نسبة تغطيتها معتبرة جدا، فخلال الفترة (2000-2007) انحصرت نسبتها بين 43.17% و 110.64%، و هي نسبة معقولة كون الجباية البترولية أهم مورد لإيرادات الدولة، و ذلك نتيجة أن صادرات المحروقات تشكل معظم الصادرات بحيث بلغت 2006 قيمة 59.60 مليار دولار، أي بنسبة 98.36% من مجموع الصادرات.[1]

و يمكن إظهار تطور نسبة التغطية الجبائية للنفقات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): تطور نسبة تغطية الجباية للنفقات

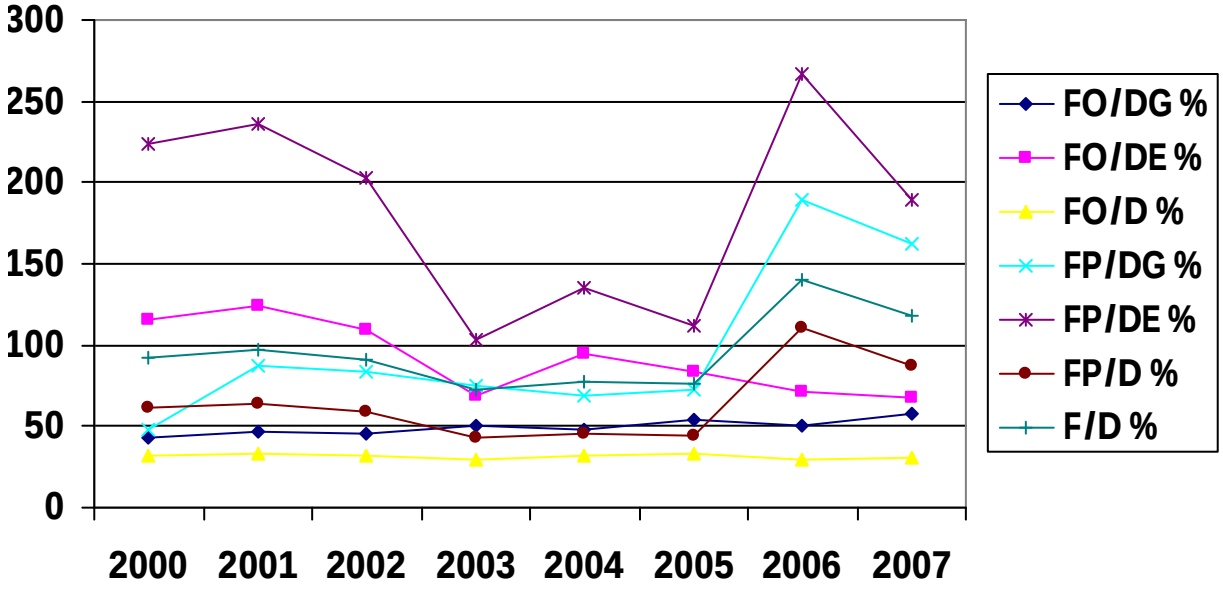

الصدر:من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-18)

المطلب الثالث: تقييم المردودية الاقتصادية للسياسة الجبائية في الجزائر

تشكل الجباية عنصرا مهما من عناصر المناخ الاستثماري (توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها... إلخ. و ذلك من خلال المزايا و

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007.

التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة التي تعتبر خسارة للخزينة في الأجل القصير، يعتبر المناخ الاستثماري و تشجيع جدب رأس المال المحلي و الأجنبي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الاقتصاد الجزائري مسيرته على طريق الإصلاح و ذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين، و قد أخذت الدولة منذ الاستقلال سياسة جذب رؤوس الأموال لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الشاملة فتم إصدار القوانين بغرض تهيئة المناخ الاستثماري الملائم و إحداث الهيئات و الوكالات الخاصة بذلك.

إن الاستفادة من إجراءات التحفيز الجبائي تكون بالموازاة مع احترام المتعاملين الاقتصاديين لتوجهات الدولة و شروطها، قصد تحقيق الاستثمارات المرغوبة، و تحقيق التوازنات الجهوية، و عليه فهل السياسة الجبائية قامت بما فيه الكفاية لاستقطاب الاستثمار و ما مردودية ذلك على الاقتصاد الوطني؟

الفرع الأول: الجباية وتطور الاستثمار

إن الحاجة إلى المزيد من الإستثمارات أمر في غاية الضرورة لزيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة التي تتراوح بين 15% ، فتشير التقدير إلى أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي العربي يجب أن تبلغ 7.8 % سنويا خلال الفترة (2001. 2010) إستعاب العاطلين عن العمل وزيادة مستوى الرفاهية[1].

إن تقييم المردود الجبائي يتطلب مقارنة الآثار المترتبة على المستوى الاقتصادي، و لتوضيح مختلف هذه التأثيرات و التطورات سندرج جداول و تحليل تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية (الاستثمار) المؤشر يسمح لنا بقياس مدى نجاعة استخدام الجباية كأداة للضبط الاقتصادي.

[1] علي توفيق الصادق، علي أحمد البلبل: **جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلىالإقتصاديات العربية (الواقع والعوامل المحفزة)**، الإقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العر بية، 2005، ص 182.

لقد شهد الاستثمار في الجزائر اهتماما واسعا من قبل الدولة، إذ عملت على تهيئة المناخ للمستثمرين من منح تحفيزات جبائية، و تقديم ضمانات، كفيلة بتشجيعه من أجل تكوين جهاز إنتاجي قادر على تلبية الحاجات من مختلف السلع و الخدمات في المعاملة التفصيلية للأنشطة الاقتصادية خلال تطور التعداد العام للمؤسسات كما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-19): تطور تعداد المؤسسات من الفترة (2001-2009).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤسسة خاصة	179893	198522	207949	225449	245842	269806	239446	392013	408115
نسبة التطور	/	10,36	4,75	8,42	9,05	9,75	- 11,25	63,72	4,11
مؤسسة عامة	778	778	778	778	874	739	666	626	598
نسبة التطور		-	-	-	12,34	-15,45	- 9,88	-6,01	- 4,47
الصناعة التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	162058
نسبة التطور		10,58	11,64	8,62	10,77	10,56	9,53	9,06	27,72
المجموع	245348	270823	288577	312959	342788	376767	356459	519526	570771
نسبة التطور %		10,38	6,56	8,45	9,53	9,91	-5,39	45,75	9,86

المصدر :إعداد الطالب بناء على: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، نشريات المعلومات الإحصائية من سنة (2000-2009).

يتضح من الجدول السابق أن الاهتمامات التي أولتها الدولة للاستثمار أتت بنتائج حسنة، حيث ازداد حجم الاستثمار العام بـــ: 325423 مشروع استثماري في ظرف 09 سنوات، حيث عرف القطاع العام تراجعا في عدد المشروعات من 778 مشروع سنة 2001 إلى 598

مشروع سنة 2009، و هذا راجع إلى خوصصة المؤسسات العمومية و تصفية بعضها نتيجة الإفلاس و نجع بعضها الآخر للقطاع الخاص، في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

أما المؤسسات ذات الطابع الخاص (المحلي و الأجنبي) فعرفت تطورا ملحوظا، نظرا للدعم المادي و المعنوي الذي لقيته من السلطة، و كذا توفير مناخ استثماري ليساعد على زيادة الإنتاج، حيث عرفت زيادة تقابل 380 مرة عدد مشاريع القطاع العام سنة 2009، إذ وصل عددها إلى 408115 مؤسسة خاصة سنة 2009 بعدما كان 179893 مؤسسة سنة 2001.[1]

أما الصناعات التقليدية و الحرفية سنة 2009 إلى 162058 مشروع بعدما كان يقدر بـــ: 64677 سنة 2001: أي بزيادة تقدر بـــ: 150% و يمكن إظهار هذا التطور لكل من المشاريع العامة و الخاصة و الصناعات التقليدية و الحرفية من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-6): تطور المشروعات الاستثمارية في الجزائر (2001 إلى 2009)

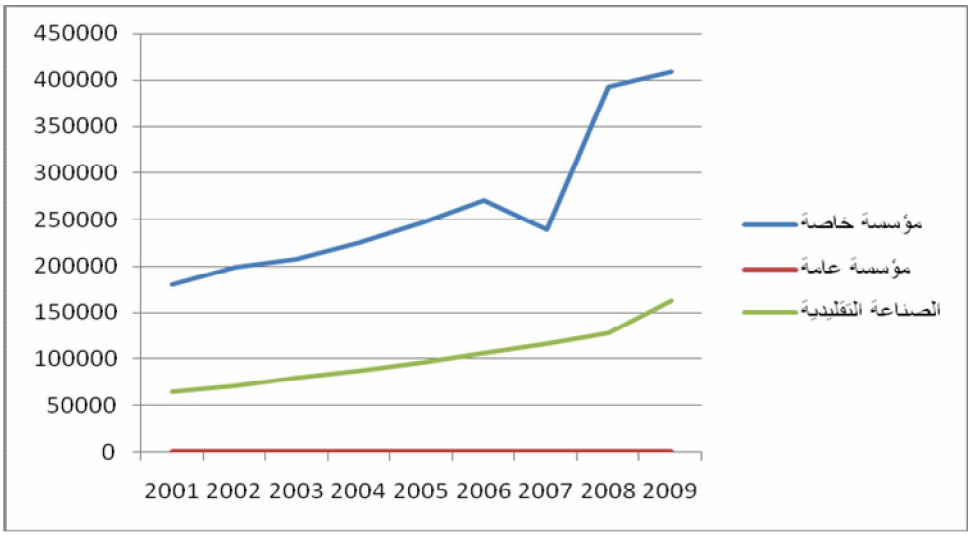

المصدر إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-19)

و من الشكل البياني السابق يتجلى أن حجم الاستثمارات الخاصة (المحلية و الأجنبية) و الصناعات التقليدية في تطور متسمر مقارنة بحجم الاستثمارات في القطاع العام، حيث ساهمت في

[1]-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،نشرية المعلومات الإحصائية، 2009.

تطور المنتوج الداخلي الخام و زيادة القيمة المضافة بشكل أكبر مما هي عليه مساهمات القطاع العام، و يمكن أن توضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-20): تطور المنتوج الداخلي و القيمة المضافة للاستثمار (2000-2007)

الوحدة 10^9 دج

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة المضافة للقطاع العام	457.8	481.5	505	550.6	598.63	651	704.05	749.86
القيمة المضافة للقطاع الخاص	1356.8	1560.2	1679.1	1884.2	2146.75	2364.5	2740.06	3153.77
∑VA	1814.6	2041.7	2184.1	2434.8	2745.38	3015.5	3444.11	3903.63

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، نشريات المعلومات الإحصائية من سنة (2000-2009)

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المضافة للقطاع العام في تزايد طفيف رغم التراجع النسبي في عدد القطاعات، حي بلغت القيمة المضافة سنة 2000 قيمة 457.8 مليون دج، و سنة 2007 قيمة 749.86 مليون دج، أي بمتوسط 587.3 مليون دج للفترة (2000-2007)، أما بخصوص القطاع الخاص فقد حقق أعلى قيمة مضافة سنة 2007بقيمة 3153.7 أي بنسبة 81% من مجموع القيم المضافة تليها في الدرجة السنوات 2006-2005-2004-2003-2002-2001-2000، بالنسب: 80%- 78%- 78%- 77%- 77%- 76%- 75% على الترتيب من مجموع القيم المضافة.

و يمكن إبراز تطور القيمة المضافة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7) :تطور القيمة المضافة للاستثمار للفترة (2000-2007)

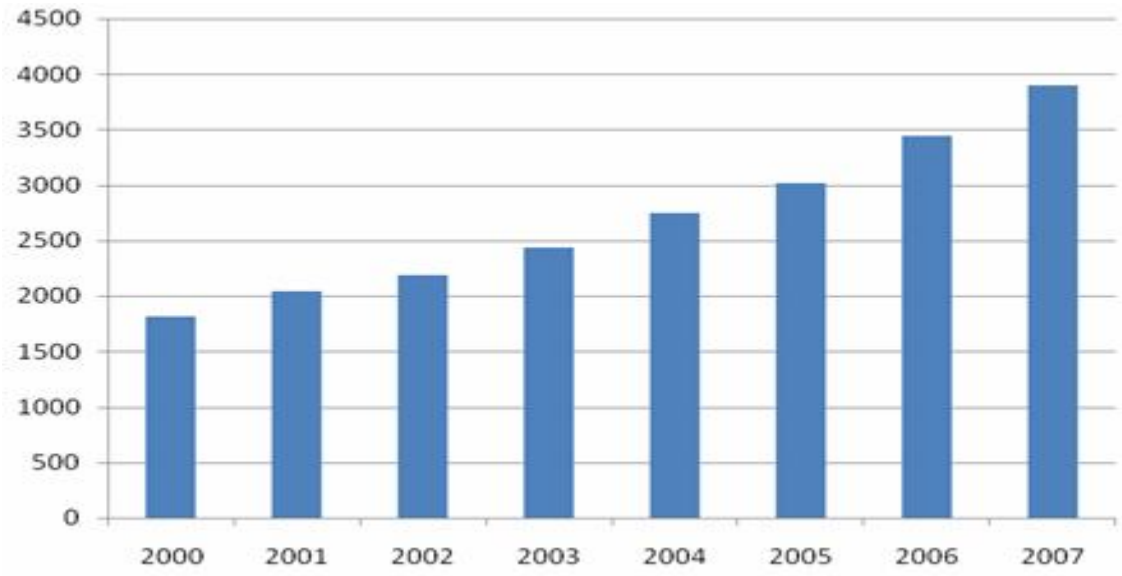

المصدر: إعداد الطالب بناء على:الجدول رقم (3-20)

الفرع الثاني: تطور الشغل

حسب كينز فإن إرتفاع نسبة البطالة يؤدي إلى زيادة قيمة الإستهلاك التلقائي فتتأخر إتباعا لذلك عتبة الإدخار، مما يؤدي إلى صعوبة تمويل الإقتصاد فتكون الآثار سلبية على التوازنات الكلية، خاصة وأن الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل تتميز بميل حدي للإستهلاك مرتفعا يؤدي إلى تأخر عتبة الإدخار أكثر[1]، وعليه فإن حجم العمالة الكلية في المجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار و الاستهلاك، مما يترتب عليه أن أي اقتطاع يقلل من الإنفاق الاستثماري و الاستهلاكي الكلي يعمل على خفض العمالة.[2]

لقد بذلت الدولة الجزائرية جهودا من أجل أن تأخذ الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية شكلا جديدا، من خلال مخطط مكثف للاستثمارات (برنامج الإنعاش، و برنامج دعم النمو

[1] علاش أحمد، عزازي عمر، **البطالة والآثار السلبية**، بحوث وأوراق عمل، ندوة عربية، جامعة سعد دحلب مع إتحاد مجلس البحث العلمي العربية، ج1، 26-28 أفريل 2006، ص ص 77، 78.

[2]- عبد المنعم فوزي: مرجع سابق، ص 205.

الاقتصادي)، و أيضا من خلال جملة من الأجهزة لدعم الشغل و الحماية الاجتماعية و دعم الأسعار.

و في سنة 2008، استقرت وتيرة النمو الاقتصادي (6.1% خارج قطاع المحروقات مقابل 6.3% سنة 2007)، و يعود هذا المستوى من النمو على وجه الخصوص إلى ارتفاع و استمرار قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الخدمات و هما القطاعات المستحدثان لمناصب الشغل اللذان سمحا بدعم انخفاض البطالة، أما قطاع الفلاحة فلا يزال هو الآخر يخضع لتقلبات المناخ، حيث سجل انخفاضا كبيرا يعكس طبيعة التحديات التي يتعين أن يرفعها هذا القطاع.[1]

و تجدر الإشارة إلى مستوى النمو الذي بلغه القطاع الصناعي بعد التراجع الذي شهده خلال سنوات عدة، فقد سمحت التعديلات التي طرأت على الإطار التشريعي و التنظيمي الذي ينظم جو الأعمال بإدراك التحسنات المعتبرة لمناخ الأعمال في البلاد.

لقد قدر عدد السكان المشتغلون بـــ: 9.146 مليون شخص بمعدل ارتفاع سنوي قدر بـــ: 4% منذ سنة 2004، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21): تطور عدد السكان المشتغلين خلال الفترة (2001-2008)

الوحدة 10^6

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
السكان المشتغلون	7.798	8.182	8.869	8.594	9.146

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي، ديسمبر 2009، ص 68.

يتضح من الجدول أنه حدث انعطافا سنة 2008، حيث ارتفعت نسبة الأجراء الدائمين بـــ: 9% و الأجراء غير الدائمين بـــ: 5% إذ أن التشغيل في قطاع الصناعة ارتفع بـــ: 50% و هو ما يعتبر أداء تعزز بمعدل نمو قطاع الصناعة الذي بلغ 4.3% سنة 2008.

[1]- تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، ديسمبر 2009.

و يجدر التذكير أنه خلال سنة 2007 عرفت مناصب الشغل ارتفاعا بنسبة 2% للمناصب الدائمة مقابل 10% للمناصب غير الدائمة، حيث تركز السكان المشتغلون أساس في قطاع الخدمات بـــ: 56.6% يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بـــ: 17.2% فيما لم يشهد قطاع الفلاحة و الصناعة 13.7% و 12.5% على التوالي.

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط (2004-2008)

المصدر:تقرير المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، ديسمبر 2009.

كما يشير الشكل البياني السابق فإن معدل البطالة لا يزال مستمرا في الانخفاض، إذ انتقل من 12.8% سنة 2006 إلى 11.8% سنة 2007 ليبلغ 11.3% سنة 2008، غير أن هيكلة البطالة إضافة إلى عدم الشفافية في الحصول على منصب شغل دائم لا تزال تثير في بعض المناطق احتجاجات أمام المصالح العمومية للتشغيل و السلطات المحلية.

و بغض النظر عن نوعية المناصب (دائمة، مؤقتة)، فإن الإجراءات الجبائية التفضيلية التي يحصل بموجبها المستثمرون على إعفاءات وفق نظام امتيازي بحسب عدد مناصب الشغل المنشأة، قد حققت تحسن ملحوظ في مستوى دخول الأفراد، فحسب تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي سنة 2009 فإن الناتج الداخلي الخام لكل فرد مقدر بالدولار الأمريكي تنامى سنة 2008 بنسبة تفوق 20% عن سنة 1999، و يتجلى ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): تطور نمو الناتج الداخلي الخام لكل فرد بالدولار الأمريكي

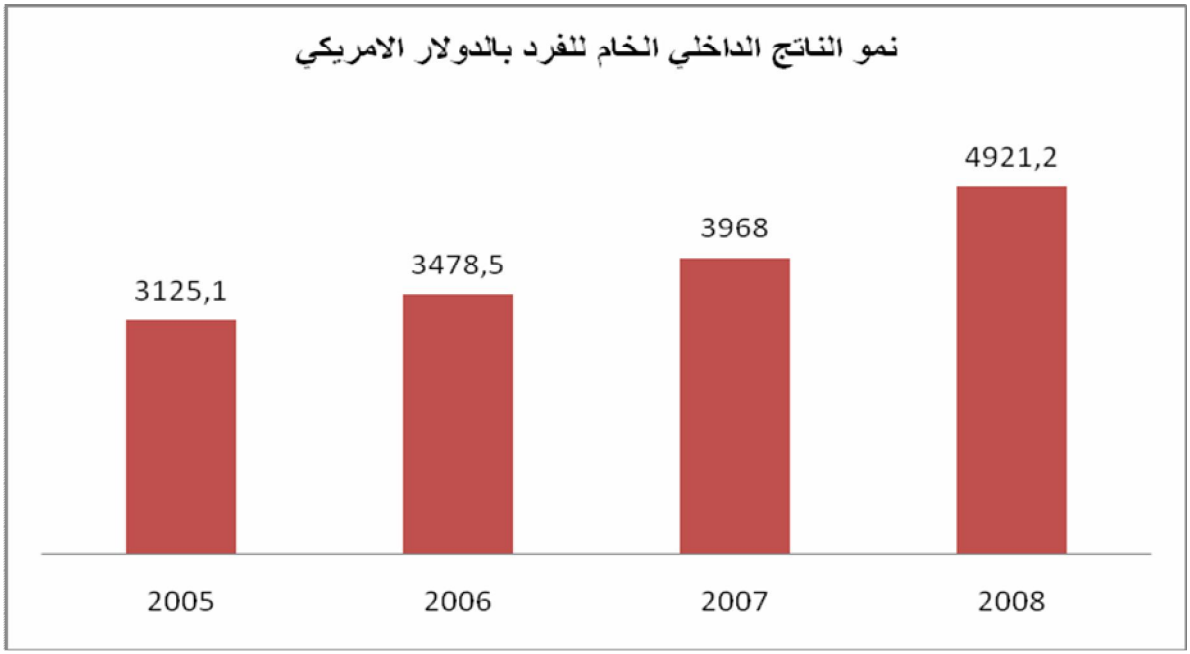

المصدر: إعداد الطالب بناء على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2009

المبحث الثالث: توازن الاقتصاد الجزائري

لقد تمخض عن أزمة 1986 حدوث اختلالات في التوازنات الاقتصادية أظهرت عمقا في أزمة الاقتصاد الوطني، اتسمت باستمرار الضغوط التضخمية و تزايد عبء المديونية الخارجية و خدماتها، و ركود اقتصادي في مختلف النشاطات الاقتصادية و غيرها من الاختلالات الأخرى ، فجاءت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وليدة رغبة صادقة في علاج هذه الأزمة، و إيقاف تدهور الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية، و الرجوع بالاقتصاد إلى مسار النمو الحقيقي.

و يهدف الوقوف على وضع التوازن الاقتصادي العام في الجزائر، و موقعه من الإصلاحات في سبيل استعادة توازنه و استقراره سنتطرق إلى النقط التالية: التوازن الخارجي، التوازن الداخلي.

المطلب الأول: التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

تمتلك السلطات السياسية و الاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياساتها الاقتصادية، و يعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أهم هذه الأدوات كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

الفرع الأول: مكونات ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل المحاسبي الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة[1]، حيث ينصب اهتمامه على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية فلا تدخل في حساباته، فهو يسجل القيمة النقدية لمشتريات الدولة و مبيعاتها من السلع (الصادرات و الواردات) و الخدمات (النقل الجوي، البحري، البري، التأمين و السياحة... إلخ) و

[1] - عادل أحمد حشيش: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1993، ص 102.

أيضا الهبات التي تستلمها الدولة أو تمنحها لبقية دول العالم، إضافة إلى القروض و الاستثمارات، و يتكون من ثلاث حسابات رئيسية و هي[1]:

1. **الحساب الجاري:** و يعتبر من أهم الحسابات في ميزان المدفوعات، و هو بدوره يتكون من الحساب التجاري و حساب التحويلات من جانب واحد.

أ. **الحساب التجاري:** و يتكون من التجارة في السلع و الخدمات، إذ يشمل الصادرات و الواردات من السلع، حيث تعتبر الصادرات السلعية بمثابة استلامات، بينما تعتبر الواردات بمثابة مدفوعات، أما التجارة في الخدمات فتشمل الصادرات و الواردات من الخدامت مثل العائد للدولة من استخدام الدول الأخرى لخدماتها كاستخدام بواخرها في شحن البضائع و استخدام مؤسسات التأمين...إلخ.

ب. **حساب التحويلات من جانب واحد:** و يشمل هذا الحساب مبادلات تتم دون مقابل و قد تكون خاصة مثل تحويلات العاملين و المغتربين إلى ذويهم بالخارج إضافة هيئات الحكومات و الهيئات الوطنية و الدولية و منح الإعانة*، و بالتالي فالعمليات التي تندرج في الحساب هي عمليات غير تبادلية.

2. **حساب العمليات الرأسمالية:** و يحتوي على كل المعاملات الدولية التي تنشأ عنها حقوق أو التزامات (ديون أو ملكية) و ينقسم هذا الحساب إلى قسمين أحدهما يحتوي على معاملات رأس المال طويلة الأجل و الثاني على قصيرة الأجل.

3. **حساب الاحتياطي الرسمي:** حيث يقبس هذا الحساب صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة بين دولة معينة و العالم الخارجي، كما يعطي صورة عن التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة خلال سنة معينة، و تشير الأصول الاحتياطية الرسمية

[1] African Statistical Yearbook, op-cit, p24.

* تكون هذه المنح عينية أو نقدية مثل منح الإعانة عند التعرض للكوارث الطبيعية، مثلما تحصلت عليه الجزائر في أعقاب الزلزال الذي ضرب مدينة بومرداس في 21 ماي 2003.

للدولة إلى ما تملكه من ذهب بوصفه نقدا لا سلعة[1] و صافي مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي و العملات الأجنبية القابلة للتحويل، و حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري

يشكل الميزان التجاري نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات من عدمه، إذ أن حدوث فوائض في الميزان التجاري يحدث فائض في الحساب الجاري و منه يتحسن ميزان المدفوعات، و عند حدوث عجز في الميزان التجاري يحدث عجز في الحساب الجاري مؤديا إلى عجز في ميزان المدفوعات.

فقد حقق ميزان المدفوعات فائض في السنوات الأولى من التسعينات حيث تزايد من 84 مليون دولار عام 1990 ليصل إلى 304 مليون دولار في سنة 1993، ليتراجع إلى عجز بعد سنة 1994، حيث وصل إلى 1700 مليون دولار سنة 1998، و السبب وراء ذلك هو العجز الذي حققه الميزان التجاري بسبب تراجع أسعار المحروقات بنسبة 33% عما كانت عليه سنة 1990 أي تراجع بقيمة 3.75 مليار دولار[2]، في حين سجل في الفترة (2000-2007) تحسنا ملحوظا وحقق فوائضا على مدار الفترة بمتوسط 29.86 مليار دولار بمعدل نمو بلغ في المتوسط 61 % وندرج تطورات ميزان المدفوعات من خلال الشكل التالي :

[1]- عادل احمد حشيش: مرجع سابق، ص 98.

[2]- دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 401.

الشكل رقم (3-10): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2007)

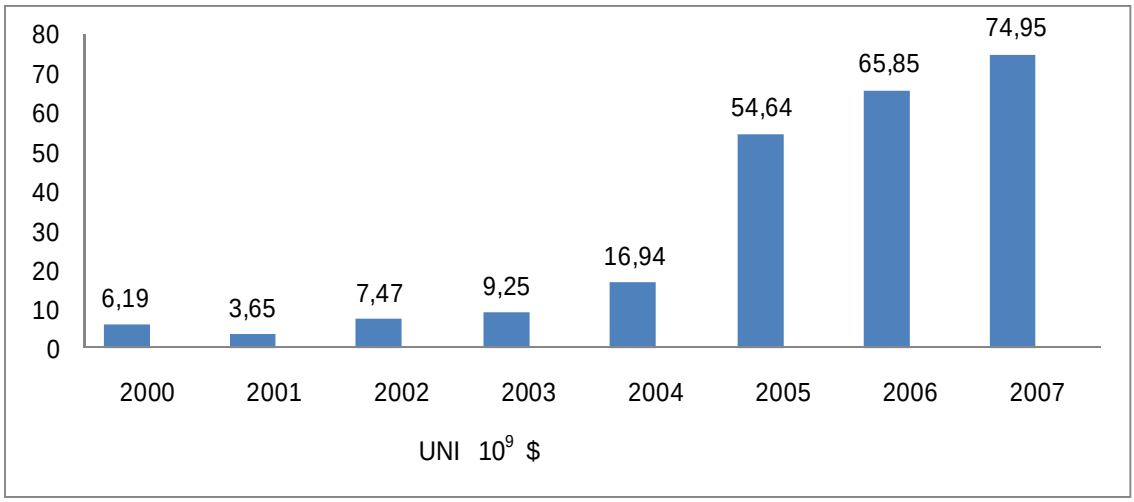

المصدر:إعداد الطالب بناء على :ons، الجزائر بالأرقام، النشرات رقم 33.34.35.36.37.38.

1. الميزان التجاري

لقد تميزت سنة 2000 بارتفاع أسعار المحروقات إذ بلغت في المتوسط 28.59 دولار للبرميل بزيادة قدرها 10.59 دولار عن سنة 1999، و على إثرها حقق الميزان التجاري فائضا قدره 12.3 مليار دولار ناتج عن صادرات كلية قدرت بـــ 21.65 مليار دولار مقابل 9.35 مليار دولار واردات، و قد انعكس هذا الوضع إيجابا على رصيد الحساب الجاري الذي حقق فائضا قدره 8.93 مليار دولار، و خلال سنة 2008 حقق الميزان التجاري فائضا يزيد عن ثلاثة أضعاف ما حققه سنة 2000، أي بقيمة 40.6 مليار دولار أي ما يعادل ارتفاعا يقارب 18.5% مقارنة بسنة 2007، و ذلك نتيجة ارتفاع مستوى الصادرات من المحروقات التي بلغت قيمة 77.19 مليار دولار في نهاية 2008، و يمكن إظهار تطور الصادرات و الواردات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-22): تطور الصادرات و الواردات (2000-2008).

الوحدة 10^9 دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	22.03	19.13	18.83	24.61	32.08	44.4	54.61	60.16	78.23
الواردات	91.73	99.4	12.01	13.53	18.3	20.04	21.45	27.63	39.15
الرصيد	12.86	91.92	68.16	11.08	13.76	24.35	33.53	32.53	39.07

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي: ديسمبر 2009.

يتضح من الجدول السابق أن رصيد الميزان التجاري عرف فائضا على مدار السنوات (2000-2008)، حيث شهد تطور ملحوظ في حجم الصادرات إذ بلغت قيمة 39.34 مليار دولار كمتوسط، فسجلت قفزة تقدر بـــ: 1.44 مليار دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2007 بعدما كانت 13 مليار دولار في السداسي الأول، في حين تضاعفت نسبة الارتفاع بين السداسيين لسنة 2008 قدرت بـــ: 3.35 مليار دولار، و تتجلى صورة التطور للصادرات و الواردات و الميزان التجاري من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3-11): تطور الواردات و الصادرات (2000-2008)

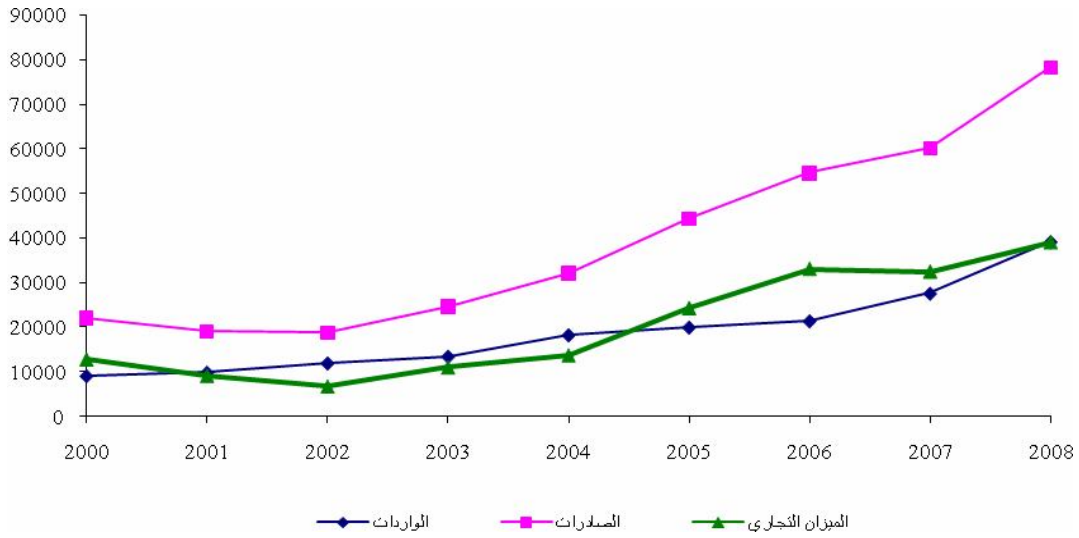

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-20).

من خلال استقراء الجدول السابق و المنحنى البياني يمكن أن نستنتج ما يلي:

أ. **الواردات:** تطورت الواردات بشكل كبير خلال سنة 2008 حيث استمر الاتجاه نحو الارتفاع مما يؤكد التبعية الكبيرة للاقتصاد الوطني.

بعد النمو المسجل خلال سنة 2008 معتبرا نسبيا على الرغم من التأثر بانعكاسات الأزمة المالية وراء إضعافه، و في سياق التوسع الكبير للواردات في مواد التجهيز و المواد المخصصة لجهاز الإنتاج، انتقلت الواردات الموجهة للتجهيزات و التي تمثل من 8.68 مليار دولار سنة 2007 إلى 13.19 مليار دولار سنة 2008 حيث احتلت الحصة الأكبر، تليها المواد المخصصة للجهاز الإنتاجي حيث بلغت نسبة 31.68% من مجموع الواردات سنة 2007 بقيمة 8.75 مليار دينار ما يعادل نسبة 30.22% من مجموع الواردات، و يمكن إظهار هيكل الواردات حسب المواد لسنتي 2007، 2008 كالتالي:

الشكل رقم (3-12): هيكل الواردات حسب المواد للفترة (2007-2008)

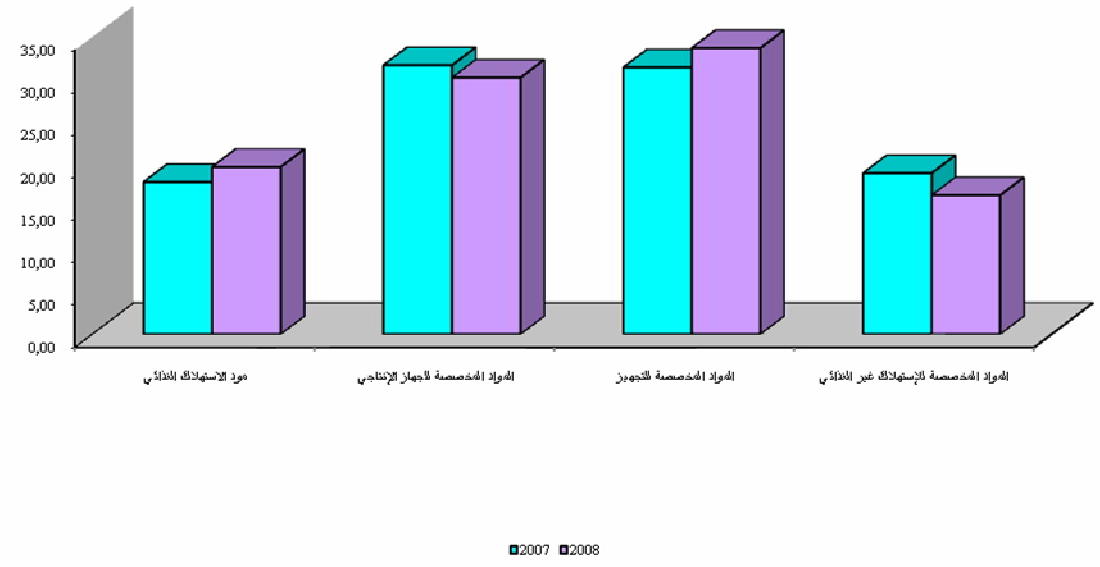

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ديسمبر 2009، ص 15.

يرجع السبب في تزايد الواردات (كما يظهر الشكل) ليس فقط إلى الزيادة في الحجم و إنما الارتفاع في الأسعار الذي عرفته الأسواق الدولية و خاصة المواد الغذائية، الناجم عن الارتفاع في أسعار البترول.

ب. **الصادرات:** تحتل الصادرات النفطية عنصرا هاما في هيكلة الصادرات الجزائرية للخارج، خلال فترة السداسي الأول من عام 2009، و ذلك بنسبة تقدر بـــ: 97.18% من مجموع الصادرات، حيث تم تسجيل نقصا في الصادرات بأكثر من 46 % مقارنة مع نفس الفترة من عام 2008.[1]

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة تقدر بـــ: 2.82% من القيمة الإجمالية للصادرات بقيمة 585 مليون دولار أمريكي، كما عرفت هذه الصادرات نقصا بـــ: 46% مقارنة مع السداسي الأول من عام 2008، و عموما فالصادرات الجزائرية تعرف تطورا ملحوظا حيث سجلت سنة 2000 قيمة 22.03 مليار دولار، و سنة 2005 قيمة 44.4 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت سنة 2007 قيمة 78.23 مليار دولار أمريكي، إلا أن السبب في تراجع الصادرات من سنة (2000 إلى 2002) بقيمة 3.2 مليار دولار هو تراجع و تذبذب أسعار النفط حيث تراجعت من 28.07 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 23.01 دولار سنة 2001.[2]

إن أهم المنتوجات خارج قطاع المحروقات المصدرة تتكون من مجموعة "نصف مصنعة" و التي تمثل نسبة 1.8% من قيمة الصادرات، تليها المنتوجات الخام بنسبة 0.46% تتبع بـــ: "الوسائل الغذائية" و "وسائل التجهيزات" بالنسب 0.33% و 0.12% على التوالي، و في الخير وسائل الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 0.11%.

[1]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14، معطيات 2008، ص 50.

[2]- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، ديسمبر 2009، ص 45.

رغم الإجراءات الجبائية الرامية إلى إعفاء و تخفيض بعض الضرائب و الرسوم على المنتجات الموجهة للتصدير حسب نسبة رقم الأعمال المحقق من عمليات التصدير، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الرسوم على القيمة المضافة لدى إدارة الضرائب بإدخال تحسينات تقنية من أجل الاستجابة لطلبات المصدرين، إلا أنه تبقى مساهمة الصادرات الجزائرية في التجارة الدولية ضعيفة، مقارنة لحجم الامتيازات الجبائية الممنوحة.

2. ميزان الخدمات و الدخل و التحويلات الجارية: لقد سجل حساب الخدمات رصيدا سلبيا في ميزان المدفوعات على طول الفترة (2000-2007) و هذا يدل على أن حجم التدفقات الخارجية (المدفوعات) أكبر من المتحصلات، و يرجع السبب في ذلك إلى تزايد تكاليف النقل الجوي و البحري و خصوصا نقل البضائع و تأمينها.[1]

و بالمقابل سجل نفس الاختلال على مستوى الدخل، لاعتبار أن الأموال الموظفة في الخارج ضئيلة الحجم مقارنة بالتوظيفات الأجنبية في الدخل، مما نتج عنه ارتفاع في حجم المدفوعات خاصة المرتبطة بحجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، بالإضافة إلى ضآلة عوائد الاحتياطات الناجمة عن الزيادات التي حدثت في حجم الاحتياطي الرسمي للجزائر مقارنة بحجم الأرباح المحولة للخارج من قبل الشركات الاستثمارية.[2]

أما صافي التحويلات من جانب واحد، فإنها حققت فائضا طوال الفترة (2000-2007)، نتيجة ارتفاع حجم المتحصلات الإجمالية لتحويلات العاملين و يمكن إظهار أهم التطورات لميزان الخدمات و الدخل و التحويلات الجارية من خلال الشكل التالي:

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2004/09، ص 115.

[2]- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2005/09، ص 149.

الشكل رقم (3-13): تطور ميزان الخدمات و الدخل و التحويلات للفترة (2000-2007).

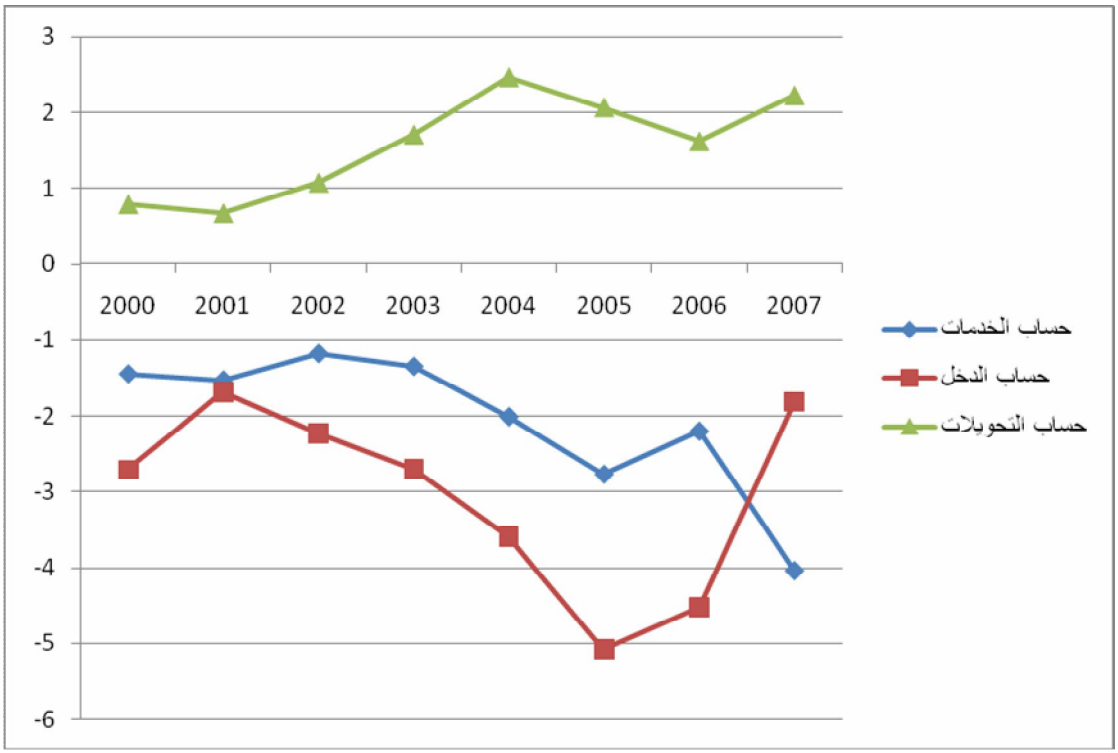

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات :ons: الجزائر بالأرقام، النشريات رقم33.34.35.36.37.38

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تقرير 2004.

يتضح من البيان أن حساب الخدمات حقق أكبر عجز له سنة 2007 بقيمة 4.04 مليار دولار حيث بلغت المدفوعات 6.93 مليار دولار مقابل 2.89 مليار دولار كتحصيلات، و السبب يرجع إلى خروج رؤوس الأموال، في حين نجد أن حساب الدخل هو الآخر حقق عجزا حيث بلغت قيمته القصوى 5.08 مليار دولار سنة 2005، ثم انخفض إلى 1.82 مليار دولار سنة 2007، و يرجع السبب في العجز إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في حين نجد أن صافي التحويلات سجلت فائضا كأقصى حد سنة 2004 بقيمة 2.46 مليار دولار، بعدما كانت 0.79 مليار دولار سنة 2000، و يستمر الفائض إلى 2.22 سنة 2007.

الفرع الثالث: المديونية الخارجية

عرفت الديون الخارجية تحسنا ملحوظا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008، حيث عزز تحسن مؤشرات الديون الخارجية منذ سنة 2005 الوضع الخارجي للبلاد خلال سنة

2008، و جاء الانخفاض الكبير للديون الخارجية غير المسددة خلال سنة 2008 (2.5% من الناتج الداخلي الخام) كتكملة لتسديد مبلغ معتبر من الديون العمومية الخارجية (31% من الديون الخارجية غير المسددة على المدينين المتوسط و الطويل خلال سنة 2008) و انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية (1% من الصادرات من السلع و الخدمات).

الشكل رقم (3-14)، تطور الديون الخارجية على المديين المتوسط و الطويل (2000-2008).

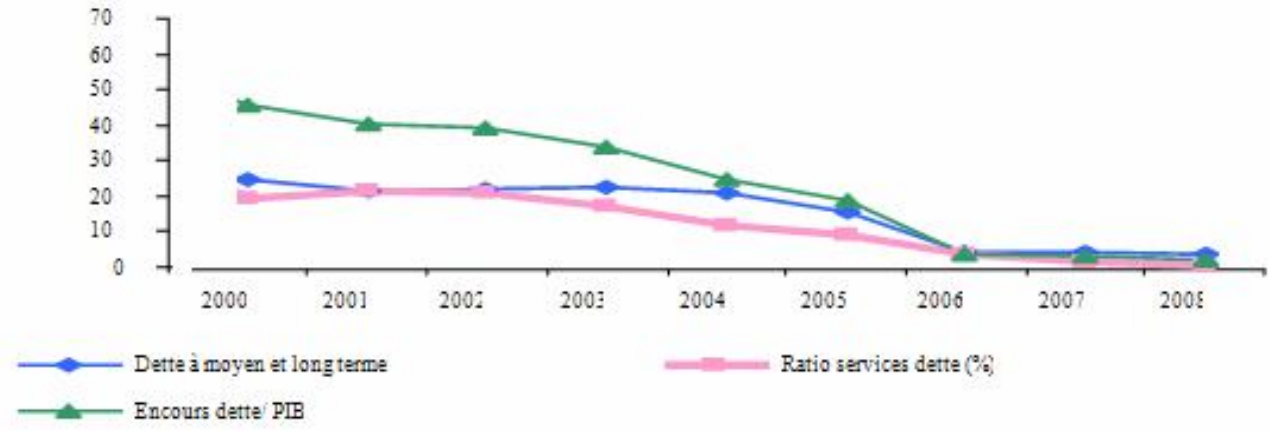

يتضح من الشكل السابق أن مؤشرات المديونية انخفضت بشكل ملحوظ حيث سجل مجموع الدين لسنة 2007 قيمة 1.431 مليار دولار أمريكي منها(214 مليون فوائد و 1.217 مليار أصل الدين) بعدما كان سنة 2004 يقدر بـــ: 5.658 مليار دولار أمريكي (بأصل 4.69 مليار دولار أمريكي، و فوائد بقيمة 0.97 مليار دولار أمريكي)، فبلغت نسبة الديون الجارية من الناتج الداخلي الخام متوسط 17.14% للفترة (2004-2007) و الدين الخارجي إلى إيرادات الصادرات من السلع و الخدمات 0.42%، في حين سجلت خدمات الديون إلى إجمالي الصادرات متوسط 14.18.

الشكل رقم (3-15): مؤشرات المديونية خلال الفترة (2003-2007)

الوحدة %

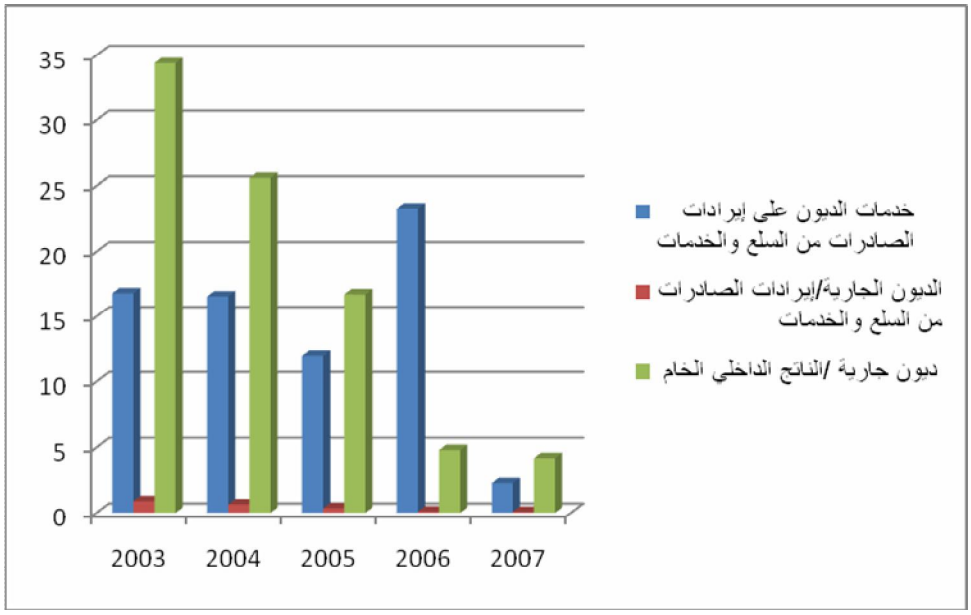

المصدر: من إعداد الطالب بناء على :ons،الجزائر بالأرقام نتائج (2005-2007) نشرة رقم 38، 2008.

نلاحظ من الشكل أن الديون الجارية حققت تراجعا ملحوظا فبعدما سجلت نسبة 34.4% سنة 2003، تراجعت إلى 4.2% سنة 2007، بالإضافة إلى تراجع خدمات الديون على الإيرادات بالنسبة 16.79%، 16.55%، 12% 2.26% للسنوات 2003-2004-2005-2007 على التوالي، كما أن حجم خدمات الديون على إجمالي إيرادات الصادرات قد تراجع هو الآخر حيث وصل أدنى قيمة له سنة 2007 بـــ: 214 مليون دولار، مقابل 966 مليون سنة 2004 و 898 مليون دولار سنة 2005، و يرجع السبب إلى تراجع حجم المديونية الخارجية إلى تطور حجم القروض المتوسطة و طويلة الأجل بنسبة 77.16% للفترة (2004-2007).

حيث سجلت في نهاية 2004 قيمة 21.41 مليار دولار مقابل 16.49 مليار سنة 2005 و 5.06 مليار في 2006، و 4.8 مليار في 2007 و في سنة 2008، قيمة 4.2 مليار دولار.

المطلب الثاني: التوازن الداخلي

يشكل التوازن الداخلي أحد أهم مؤشرات التوازن العام و تمثل الميزانية أداة رئيسية في تمويل الاقتصاد و إنعاشه، إذ يستخدم فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم، ويقتضي هذا رفع معدلات الإقتطاع، الشيء الذي قد يقلل من الدافعية نحو زيادة الإنتاج لدى المؤسسة الإقتصادية مما يحد ن نشاطها ويقلل من إستثمارها ويضيق من طاقتها البشرية، وبالعكس تلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز في حالة الكساد[1].

لكن ما هو عليه الحال في الجزائر خلاف ذلك إذ ترتكز الإيرادات العامة للدولة بنسبة عالية على الجباية البترولية؛ أما المواد العادية فهي ضعيفة تتناسب مع وتيرة النشاط الاقتصادي الذي يستند إلى متغيرات خارجية خاصة سعر الصرف و سعر النفط.

إن ما تكبدته الجزائر جراء أزمة النفط 1986، من اختلال ميزاني صاحبه تراكم للدين الخارجي، ألزم الدولة بضرورة القيام بإصلاحات مالية في إطار تطبيق برنامجين للتثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي عامي 1989 و 1991، و إصلاحات جبائية 1992.

الفرع الأول: الوضع الميزاني بعد الإصلاحات إلى غاية 1999.

إن تأزم الأوضاع الاقتصادية جراء التوسع في الإنفاق بوتيرة سريعة مقارنة بالتدفقات الجبائية، و حدوث أزمة النفط 1986، التي تعتبر طفرة اقتصادية في تاريخ الاقتصاد الجزائري (و الدول ذات الريوع البترولية) حيث تأثر رصيد الميزانية العامة للدولة الذي يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات الجباية البترولية من 46.8 مليار دج سنة 1985 إلى 21.4 مليار دج سنة 1986، أي بنسبة 54.27%، هذا مقابل تزايد النفقات العامة بنسبة 9% مقارنة بسنة

[1] عبد اللطيف بلغرسة، رضا جا وحدو: **آثار السياسة النقدية المالية على تأهيل المؤسسة الإقتصادية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، عدد 1، 2002، ص 173.

1985، حيث وصلت إلى 107.8 مليار دج، و تمخض عنه عجز في رصيد الميزانية يقدر بـــ: 15.5 مليار دج، ثم 12.2 مليار دج سنة 1987 و 27.8 مليار دج سنة 1988.

و ابتداء من سنة 1990 عرف الرصيد الموازني تحسنا حيث حقق فائضا قدره 17.7 مليار دج سنة 1990، و 32.8 مليار دج سنة 1991، و هذا بسبب تضاعف الإيرادات الجبائية بنسبة 112% مقارنة بسنة 1990، و بعدها تراجع الفائض، حيث عرفت سنتي 1993، و 1994 عجزا قدر بـــ: 70.4 مليار دج و 47.3 مليار دج على التوالي، و هذا بسبب التوسع في الإنفاق العام من خلال الزيادة التي عرفتها الأجور بنسبة 20% سنويا، و أيضا إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط من 24.3 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 17.5 دولار سنة 1993، و تفاقم حجم خدمة الدين الخارجي حيث بلغ نسبة 82.2%.

و خلال السنة 1994 بإشراف الجزائر حملة من الإصلاحات تدخل ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث سطرت – الدولة – تقليص عجز الميزانية من 8.7% بالنسبة للناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 0.3% سنة 1994، مع التركيز على تحقيق فوائض في الميزانية للسنوات 1996 و 1997، و اتخاذ إجراء رفع الإيرادات الجبائية و خاصة العادية منها، و ذلك بتقليص حجم الإنفاق و توسيع دائرة الاقتطاعات الجبائية (توسيع نطاق الرسم على الرسم على القيمة المضافة)، و إصلاح هيكل الرسوم الجمركية، و عليه فقد كان للسياسة الجبائية دور في إعادة التوازن الميزاني، و تحقق ذلك بحدوث فوائض في الرصيد الميزاني خلال السنوات (1995، 1996، 1997) باستثناء سنتي 1998، 1999 حيث عرفت الميزانية عودة إلى الاختلال بقيمة 101.4 مليار دج أي بنسبة 3.57% من الناتج الداخلي الخام و 11.7 مليار دج أي بنسبة 0.35% من الناتج الداخلي الخام على التوالي، و يرجع السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط حيث بلغت 12.85% دولار للبرميل سنة 1998 ثم تحسنت بعد ذلك (1999) ليتقلص

العجز بـــ: 89.7 مليار دج، و يمكن إبراز أهم التطورات التي عرفها رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-1999) من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3-16): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-1999).

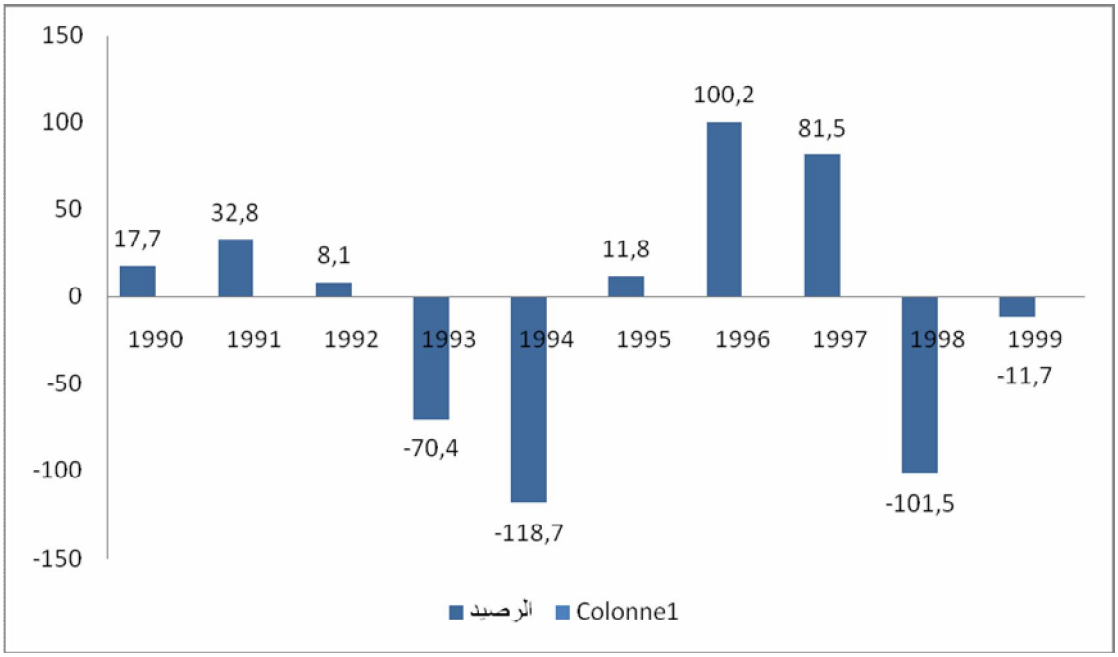

المرجع: إعداد الطالب بناء على الجداول السابقة.

الفرع الثاني: الوضع الميزاني للفترة (2000-2008)

لقد حققت سنة 2000 رصيدا ميزانيا موجبا قدر بـــ: 400 مليار دج، و هذا بسبب التحسن الملحوظ في أسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأول سنة 1999، حيث بلغ متوسط سعر البرميل 18 دولار، ليرتفع إلى 28.59 دولار سنة 2000، و بذلك ازدادت حصيلة الإيرادات الجبائية و خاصة البترولية منها، و خلال هذه السنة أنشئ صندوق ضبط الإيرادات الذي يهتم بتراكم وفرات السنوات المالية (فترة الانتعاش) و التي يتم بها امتصاص و تغطية العجز للسنوات التي تعرف تدهورا في تدفق الإيرادات الجبائية لسبب تراجع أسعار النفط.

كما سجلت السنوات المالية 2001، 2002 فوائض بقيمة 184.5 مليار دج و 52.6 مليار دج على التوالي و يرجع السبب في ارتفاع حصيلة الرصيد الميزاني سنة 2001، إلى ارتفاع

أسعار البترول إلى 24.9 دولار للبرميل، في حين يفسر تراجع الفائض سنة 2002 إلى تفاقم حجم النفقات التي وجهت لمشروع دعم الإنعاش الاقتصادي.

أما خلال الفترة (2003-2006) فقد عرفت المالية العامة تحسنا متواصلا، حيث بلغ الرصيد سنة 2004 قيمة 337.9 مليار دج و في سنة 2005 قيمة 1030.6 مليار دج ثم تزايد بعد ذلك ليبلغ سنة 2006 ما قيمته 1153 مليار دج، و يفسر الاستمرار في التزايد إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة و خاصة البترولية منها حيث بلغت قيمتها نسبة 60.0% و 59% من مجموع الإيرادات للسنوات 2005، 2006 عند سعر البرميل 54.64 دولار، 65.85 دولار على الترتيب، و من جهة أخرى التطور الطفيف في حجم النفقات حيث عرف – التطور – النسب 8.46%، 18.34 للسنين 2005، 2006 على التوالي.

أما عن سنة 2007 فقد سجل الرصيد تراجعا حيث بلغ 579.3 مليار دج، بسبب ارتفاع وتيرة حجم النفقات مقارنة بالواردات، حيث عرفت نسبة التطور 28% مقابل 2.93% للواردات.

الاستقرار النسبي في التزايد العام للنفقات حيث عرفت درجة نمو سنة 2006 تقدر بـــ: 11.9%، بينما تراجع حجمها سنة 2007 بـــ: 50%. أي بقيمة 579.3 مليار دج.[1]

أما عن سنة 2008 فقد تميزت بتزايد الإنفاق العام مقارنة بالسنوات الفارطة، حيث عرفت تطورا ملحوظا بنسبة زيادة تقدر بـــ: 34.32% بالنسبة لسنة 2007، إذ سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بنسبة 9.3% أي بمقدار 2519 مليار دج (أي بزيادة قدرها 214 مليار دج مقارنة بتلك التي أوردها قانون المالية الأساسي)، في حين أن نفقات التسيير هي الأخرى ارتفعت إلى 2363.2 مليار دج حسب قانون المالية التكميلي 2008، أي بزيادة قدرها 17.1% و كل هذه الزيادة في النفقات جاءت في إطار إنهاء البرنامج العمومي للتنمية، إلا أن

[1] -ONS, **Algérie en quelque chiffre** , rapport n° 38, octobre, 2008.

هذا – التزايد في النفقات لا ينفي عنها استمرار التوازن المالي، و هذا من خلال التسيير العقلاني لوفرات السنوات السابقة على مستوى صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ حجمه سنة 2008 مقدار 4280 مليار دج، أما من جانب الإيرادات فقد بلغ حجمها 5110.7 مليار دج تحتل الإيرادات الجبائية البترولية منها نسبة 79.9%، و بذلك سجلت سنة 2008 فائضا في الميزانية يقدر بـــ: 7.6 مليار دج من الناتج الداخلي الخام أي بقيمة 935 مليار دج[1]، و يمكن إظهار تطور رصيد الميزانية من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3-17): تطور رصيد الميزانية للفترة (2000-2008).

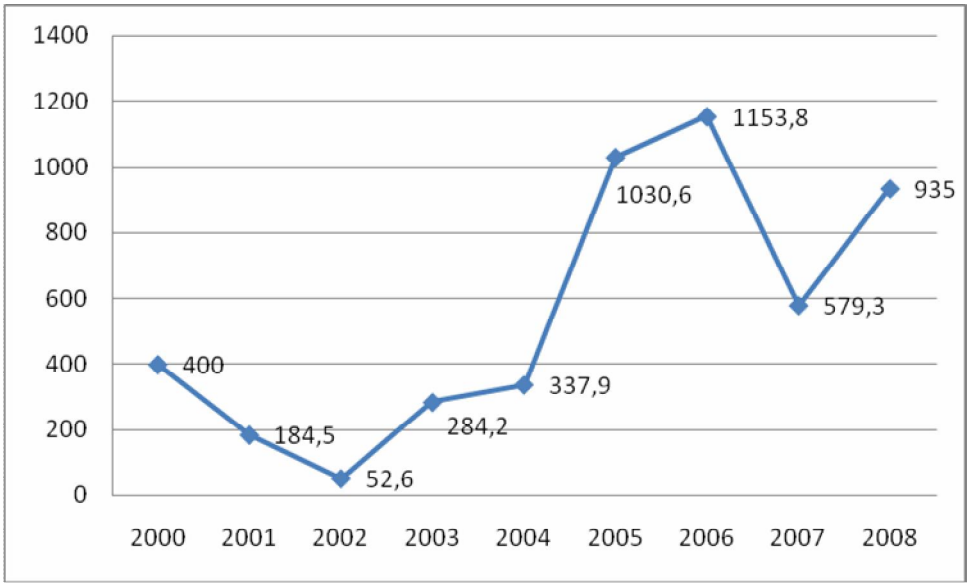

المصدر :إعداد الطالب بناء على : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ديسمبر 2009

- ONS , Algerie en quelque chiffre N^0:37 .38

رغم التزايد المضطرد في حجم الإنفاق العام للفترة (2000-2008) المتولد عن دعم مشروع الإنعاش الاقتصادي و مخطط دعم النمو الاقتصادي، إلا أنها حققت رصيد ميزاني إيجابي على مدار السنوات (2000-2008)، أما بخصوص الرصيد الميزاني خارج المحروقات فلا يزال

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي**، ديسمبر 2009.

يعرف عجوزات و خاصة المحروقات تفوق عتبات القدرة على البقاء التي حددها صندووق النقد الدولي في تقريره الأخير حول الجزائر (40% سنة 2009، و 34.2% سنة 2013)، و يمكن توضيح تطور نسبة العجز الفعلي خارج نطاق المحروقات.

الشكل رقم (3-18): تطور نسبة العجز الفعلي إلى الناتج الداخلي خارج المحروقات (2004-2008).

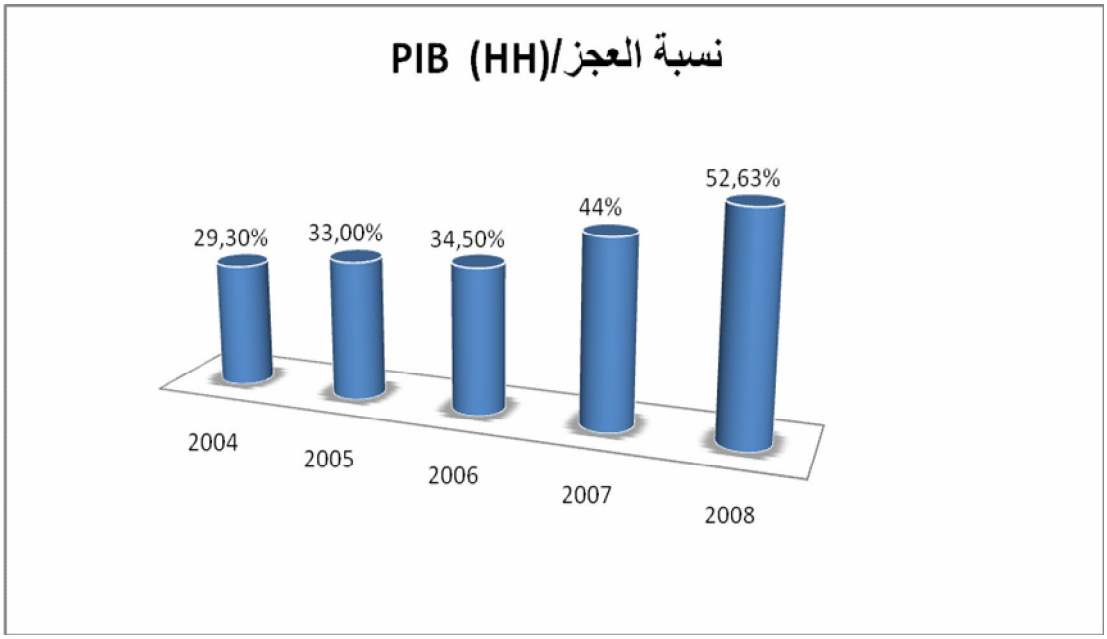

Source : CNES. **Rapport de situation économique et sociales de l'algerie**: décembre 2009, p 13.

يتضح في الشكل السابق أن العجز خارج المحروقات يعرف تزايدا ملحوظا حيث تطور خلال الأربع سنوات الأخيرة بـــ: 79.62%، مما يوحي بالضرورة إلى دعم النمو خارج المحروقات و تنويع الاقتصاد من أجل تحسين الشغل، و بالتالي وجب على الدولة مراعاة ثلاث نقاط تخص الموازنة:[1]

[1]- عبد الله منصوري، **السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح –** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 46-47.

1. يجب أن يحتل رصيد الميزانية خارج المحروقات مركز الدارة عند إعداد السياسة الجبائية، إذ أن تجزئة الرصيد الشامل إلى رصيد يضم المحروقات و الآخر خارج المحروقات يعتبر مسألة حيوية لفهم تطورات السياسة الجبائية، و تقييم مدى استدامتها و تحديد آثارها الاقتصادية الكلية.
2. يجب أن يكون تراكم أصول مالية هامة، من بين الأهداف العامة للدولة خلال فترة إنتاج المحروقات، أي أن عملية استخراج المحروقات يجب أن ينظر إليها لمعاملة محفظة، تحول ثروة المحروقات بفضلها إلى ثروة مالية، مما يترتب عنه من الناحية المفهومية أن دخل المحروقات يمثل عملية تمويلية أكثر مما هو عملية أساسية أو دخل، و يجب أن يكون تراكم الأصول خلال سنوات إنتاج المحروقات كبيرا لما فيه الكفاية كي يسمح باستدامة و تدعيم السياسة الجبائية في مرحلة ما بعد نفاذ المحروقات.
3. الرصيد خارج المحروقات، و خاصة النفقات يجب أن يعدل تدريجيا، فالتأرجحات الكبيرة للسياسة الجبائية – مقاسة بالرصيد خارج المحروقات – تخلق الاضطرابات في الطلب الكلي و تزيد من عدم اليقين و تحث التقلبات الاقتصادية الكلية.

خلاصة الفصل: لقد أفرزت الإصلاحات الإقتصادية (التعديل الهيكلي) تغيرات جذرية في النظام الجبائي الجزائري حيث أصبحت تميزه ثلاث إقتطاعات جديدة تمثلت في الضرائب على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح على الشركات والرسم على القيمة المضافة، مما أضفى عليه نوعا من البساطة وأصبح أكثر تلاءم من سابقه مع المستجدات الاقتصادية غير أن فعالية السياسة الجبائية تظل محدودة إن لم نقل منعدمة، حيث تبين بجلاء فشل محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، حيث لم يكن لها الدور الفعال في تطوير حصيلة الجباية العادية إذ لاتزال تقتصر على الضرائب غي المباشرة التي تسيطر على الهيكل الجبائي الجزائري.

و لم يقتصر إنعدام فعالية السياسة الجبائية على الجانب المالي، بل شمل جوانب أخرى، ففي الجانب الاقتصادي لاتزال درجة فعاليتها ضعيفة في علاج الاختلالات الاقتصادية ورفع مستوى التشغيل ، وعلى المستوى الاجتماعي لا تزال الدخول توزع بطريقة غير عادلة.

الخاتمة العامة

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي بإسقاط دراسة حالة على الجزائر، لأن مستويات رفع الأداء الجبائي أصبحت إهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، وهو ما قادنا إلى معالجة هذه الاشكالية من خلال ثلاثة فصول بإستخدام المنهج المشار إليه في المقدمة وتتوزع الخاتمة إلى مايلي:

ملخص: لقد تضمن هذا البحث الجوانب التالية:

- حاولنا في الفصل الأول التطرق إلى النطاق النظري العام للسياسة الجبائية، ولاحظنا فكرة الجباية تعود في جذورها إلى العصور القديمة، حيث وجدت مع وجود بوادر السلطة وإزدادت بتطور دور الدولة من الحيادية إلى المتدخلة، حيث أصبحت تشكل أداة ضبط وتحكّم للسياسة الاقتصادية لما تصبو إليه من تحقيق الأهداف العامة للدولة (الإقتصادية والإجتماعية) إذا ما أسست على قواعد تلقى القبول العام، وملائمة للواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، هذه الشروط تعكس في حقيقتها مدى نجاح الإجراءات الجبائية من عدمها، غير أن الواقع والدراسات تثبت أنها – السياسة الجبائية- تلقى عقبات تحول دون تحقيق الخطة الجبائية المرسومة من خلال نزوح فئة من النشطين الإقتصاديين عن دائرة الإقتصاد الرسمي.
- أما في الفصل الثاني وتحت عنوان الجباية وتحليل التوازن الإقتصادي حاولنا إبراز تأثير الإقتطاعات الجبائية على المتغيرات الاقتصادية (الجزئية والكلية)، وخلصنا أن التحليل الجزئي للتأثير الجبائي يهتم بإستبعاد فرض الإقتطاعات العشوائية ويرتكز على مبدأ تقسم العبء الجبائي المستحق لكل عنصر جبائي، والذي تتحكم فيه –التقسيم- نوعية الأسواق (المنافسة والإحتكار) ونوعية الإقتطاع (مباشر وغير مباشر) ومدى مرونة الطلب والعرض السعريتين للسلع محل الإقتطاع، وأي صرف للإعتبارات السالفة الذكر

يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة، ويؤدي إلى خسارة إجتماعية أو خسارة مالية لطرفي العملية الجبائية وبالتالي فقدان التوازن لدى العناصر الجبائية، أما بالنسبة للتحليل على المستوى الكلي فحاولنا الإلمام بدراسة الآثار الإقتصادية من خلال الأثر على الإستهلاك والإنتاج والعمالة والإدخار والإستثمارات وتوزيع المداخيل والثروة ومن ثمة إختبار فعالية السياسة الجبائية وفق نموذج IS-LM .

- أما في الفصل الثالث وإنطلاقا من إختيارنا للإقتصاد الجزائري للدراسة تطرقنا في جزء من جوانب هذا الفصل إلى أهم المعالم الرئيسية للإقتصاد الجزائري بدءا من مرحلة ما بعد الإستقلال، فإنتهاجه للنظام الإشتراكي وصولا إلى مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق، مع إبراز أهم الاختلات التي كان يعاني منها، وفحوى الإصلاحات الذاتية المدعمة منن طرف الهيآت المالية والدولية.

فرأينا من خلاله أن الجزائر عرفت تدهورا إقتصاديا خاصة بعد أزمة البترول 1986م، وعليه إضطرت السلطات إلى إعتماد قرارات الإصلاح (إتفاقيات الإستعداد الإئتماني وسياسات الإصلاح الإقتصادية والهيكلية)، وبالأخص الإصلاح الجبائي الذي كان بادرة لتقليص فجوة الإختلالات الميزانية وخاصة في العشرية الأخيرة،من خلال ما أثبته التطور الإيجابي للإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة وإنعكاساتها على مؤشرات الأداء الإقتصادي، ومدى مساهمتها -الجباية- في إحداث التوازنات على المستويين الداخلي والخارجي، إذ يلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق فوائضا على مدار السنوات الأخيرة، والسبب يعود إلى فوائض الميزان التجاري التي حققها في خضم إرتفاع أسعار البترول، أما التوازن الميزاني (الداخلي) فهو الآخر عرف رصيدا موجبا رغم التزايد المضطرد للإنفاق العام على المشروعات الاستثمارية (مشروع الانعاش ودعم النمو)،

غير أنه وبإستبعاد الجباية البترولية يظهر العجز جليا مما يثبت عدم كفاية الجباية العادية في تغطية النفقات ومن ثمة عدم إستيفاء النتائج المروغبة للإصلاح.

النتائج العامة للدراسة:

إنطلاقا من الدراسة التحليلية النظرية والتطبيقية خلصنا إلى النتائج التالية:

- تشكل السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الإقتصادية، ويرتكز تحديدها على كيفية ونوعية الإقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الإقتصادي والسياسي للدولة، تعمل من خلاله على إحداث توازن يتأرجح بين إنخفاض وإرتفاع العبء الجبائي، دون ما حاجة إلى تحقيق مردودية مالية على حساب الرفاه الإجتماعي للمجتمع والفعالية الإقتصادية.
- تعتبر سيرورة فعالية السياسة الجبائية رهن بمدى محاربة المعوقات (الضغط الجبائي، التهرب،الإزدواج) التي تؤدي إلى إنحرافها على المسار وتحول دون بلوغ الأهداف، وإنتهاج إستراتيجية للإقتطاع من شأنه إستعادة النشاطات الموازية إلى دائرة الإقتصاد الرسمي، وتحقيق تنسيق جبائي (محلي ودولي) يضمن تقليل الضرر المالي للخزينة العمومية .
- إن وضع الإقتطاعات الجبائية لايخضع لمنطق العشوائية وإنما ينبغي أن تبنى على أس تتلاءم مع عاملي العدالة والفعالية، الذي يخضع تأثيرهما إلى مبدأين: الأول يتعلق بالتكافؤ في توزيع العبء الجبائي، والثاني يرتكز على المقدرة التكليفية التي تقوم على أساس التوزيع العادل للعبء الجبائي ضمن منطق العدالة الإجتماعية.

نتائج إختبار الفرضيات:

إنطلاقا من الفرضيات موضوع البحث، وبعد الطرح النظري وإسقاط دراسة حالة على الإقتصاد الجزائري توصلنا إلى مايلي:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى كان من الضروري البدأ بالإطار النظري (الفكري والعلمي) الذي يسمح بالإحاطة بكل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، فتم التطرق إلى المنحى التاريخي للجباية ومعرفة الأسس والقواعد التي تسمح لها بالتأثير الفعال، وهذا حتى نتمكن من تشخيص دراسة الحالة وتحليلها.
- أما الفرضية الثانية والتي مفادها إمكانية تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الإقتصادية (الكلية والجزئية) وفق الظروف الإقتصادية الراهنة، فقد أثبتت الدراسات التطبيقية لـــ: DALTON و RAMSEY أن للإقتطاعات الجبائية المؤسسة على قرارات علمية وعملية (تلقى قبولا) لها أثر إيجابي على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين وفق المحيط الجبائي (النظام الإقتتصادي، الإجتماعي، درجة الوعي...)، كما لها تأثيرا أيضا على الكميات الإقتصادية الكلية (الإدخار،الإستثمار،العمل، الإنتاج...) من خلال تحديد هيكل جبائي يتسم بالمرونة وتبني جملة من الإجراءات والقوانين الجبائية تليق بدفع عملية النمو وتحقيق الاستقرار الإقتصادي.
- أما الفرضية الثالثة بخصوص فعالية السياسة الجبائية في الجزائر فقد ظهر أثر مساهمتها جليا من خلال النتائج التي أثبتها الاصلاح، إذ عملت على تصحيح الوضع الإقتصادي من خلال التحفيز الإستثماري (التسهيلات، التخيضات، الإعفاءات المؤقتت والدائمة) وتوسيع قاعدة الإنتاجية، وبالتالي تقليص حجم البطالة ورفع مستوي النمو وإستعادة التوازنات تدريجيا.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1.عمر صخري: **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005.

2.غازي عناية: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الأردن، 1998.

3.أديب عبد السلام: **السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية**، إفريقيا الشرق، ط1 ، 1998.

4.الحاج طارق: :**المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.

5.الحاج موسى، حسن فلاح: **قرار تقدير ضريبة الدخل وطرق الطعن فيه إداريا وقضائيا**، نقابة المحامين، 1998.

6.السيد مرسي الحجازي: **النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.

7.الصعيدي عبد الله: **دور الضرائب في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، 2006.

8.القيسي اعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997.

9.بشور عصام: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، منشورات جامعة دمشق، ط 6، القاهرة، 1992-1993.

10.بلعزوز بن علي:**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،ديوان المطبوعات الجامعية، 2006

11.جمال الدين عويسات: **التنمية الصناعية**، ترجمة سعيدي الصديق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

12.حامد عبد المجيد دراز و آخرون: **النظم الضريبية**، بيروت، الدار الجامعية للنشر، 1989.

13.حامد عبد المجيد دراز و آخرون:**النظم الضريبية**، بيروت، الدار الجامعية للنشر، 2004.

14.حامد عبد المجيد دراز: **مبادئ المالية العامّة**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.

15.حسن عواضة ، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة و الموازنة و الضرائب**، دار الخلود للصحافة، 1995.

16.حسين عمر، **تطور الفكر الإقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.

17.خالد أبو القمصان:**موجز تاريخ الأفكار الإقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001

18.خالد الخطيب:الضريبة على الدخل ، دار زهران للنشر والتوزيع، دت.

19.خضير عباس مهر: **التقلبات الإقتصادية بين السياسة المالية السياسية النقدية**،عمادة شؤون المكتبات،1981.

20.دويدار محمد: **نظرية الضريبة و النظام الضريبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دت.

22.رشيد الدقر: **علم المالية العامة**، ج 2، مطبعة الجامعة السورية، 1963.

23.رفعت المحجوب: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1966.

24.رمزي زكي:**في وداع القرن العشرين، تأملات اقتصادية في هموم مصرية و عالمية**، دار المستقبل العربي، القاهر 1، 1999.

25.زينب حسن عوض الله:**مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 1998.

26.زينب حسن عوض الله، سوزي عدلي ناشد: **مبادئ الإقتصاد السياسي**، بيروت لبنان، 2006.

27.سامي خليل:**نظرية الاقتصاد الكلي**، وكالة الاهرام للتوزيع، 1994.

28.سعد محي محمد: **الإطار القانوني للعلاقة بين الممول و الإدارة الضريبية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،دت.

29.سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي :**إقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية، 2007.

30.سعيد عبد العزيز عثمان:**مقدمة في الإقتصاد العام**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.

31.سهير السيد: **المدخل إلى النظرية الإقتصادية**، المفهوم والتطبيق، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

32.سوزي عدلي ناشد: **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة للنشر، 2000، ص 12.

33.شامية أحمد زهير، خالد الخطيب: **المالية العامّة** ، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.

34.شريف مصباح أبو كرش:**إدارة المنازعات الجبائية في ربط و تحصيل الضرائب**، دار المناهج للنشر و التوزيع، 1، 2004.

35.ضياء مجيد الموسوي:**النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الجزئي)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 989

36.ضياء مجيد الموسوي:**النظرية الإقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

37.طالب محمد عوض: **مدخل إلى الإقتصاد الكلي** ، معهد الدراسات المصرفية، عمان ، الأردن، 2004.

38.عادل أحمد حشيش: **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، لبنان، 1998.

39.عادل أحمد حشيش: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1993.

40.عبد الجبار محمد عبيد السبهاني: **الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للتشر، ان الأردن،2001.

41.عبد العزيز علي السوداني: **البناء الضريبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

42.عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز: **علم المالية العامة**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 975

43.عبد اللطيف بن أشنهو،**الجزائر اليوم بلد ناجح**.دت.

44.عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003.

45.عبد الهادي علي النجار: **الإسلام و الاقتصاد**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1982.

46.عقيل جاسم عبد الله:**مدخل الى التخطيط الإقتصادي**، منهج نظري وأساليب تخطيطية ، 1997 .

47.علي توفيق الصادق، علي أحمد البلبل: **جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإقتصاديات العربية (والعوامل المحفزة)**، الإقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

48.غازي عناية: **الزكاة الضريبية**، دراسة مقارنة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1،دت.

49.غازي عناية: **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الآفاق عمان، الأردن، 1998.

50.فايز إبراهيم:**مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، 1994.

51.فريد بشير طاهر:**التخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1998.

52.فوزت فرحات: **المالية العامة و التشريع الضريبي العام**،بيروت، لحسون للنشر و التوزيع، ط1،1997.

53.فوزي عبد المنعم: **المالية العامة و السياسة المالية**، الإسكندرية، منشأة المعارف،1985 .

54.قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزياني:**ضريبة القيمة المضافة**، دار الثقافة، ط 1،2008.

55.السيد عبد المولى: **المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978.

56.مانويل غيتيان: **دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الإقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي**،ملتقى السياسات وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2003،

57.محمد أسامة الفولي :**النظام الضريبي**،

58.محمد الشريف إلمان: **محاضرات في التحليل الإقتصادي**، منشورات برتي، د ت.

59.محمد الشريف إلمان: **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)**، المطبوعات الجامعية، الجزائر،ج1،2003.

60.محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات، 1991.

61.محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

62.محمد سعيد فرهود، كمال حسين إبراهيم: **نظام الزكاة وضريبة الدخل**، معهد الإدارة العامة، إدارة الب
السعودية، 1986.

63.محمد عباس محرزي: **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، الجزائر، 2004.

64.محمد مبارك حجير: **التوازن الإقتصادي وإمكانياته بالدول العربية**، مكتبة الأ نجلو مصرية، دت.

65.محمد يونس محمد، وآخرون: **إقتصاديات التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985،

66.ناصر مراد: **التهرب و الغش الضريبي في الجزائر**، دار قرطبة للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2004.

67.ناصر مراد: **فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق**، دار هومة، البليدة (الجزائر)، 2002.

68.نعمة الله نجيب، محمد يونس، عبد المنعم مبارك، مقدّمة في إقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية.
الجامعية، الإسكندرية، 2001.

69.نعمة الله نجيب ابراهيم:**أسس علم الاقتصاد التحليلي الجمعي**، جامعة الاسكندرية، 2000.

70.دانيال أرنولد:**تحليل الأزمات الاقتصادية**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات و ال
التوزيع، بيروت، 1992.

71.محمد سعيد فرهود:**مبادئ المالية العامة**، منشورات جامعة حلب،ج1، 1979.

72.فوزي عطوي:**المالية العامة**، منشورات حلب الحقوقية، بيروت،2003.

المقالات والدراسات

73.رمزي زكي: **الإقتصاد للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مجلة عالم المعرفة عدد 226، مط
الرسالة، الكويت، 1997 .

74.عبد المجيد قدي: **النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري
الألفية الثالثة، البليدة، 2021 ماي 2002.

75.مجلة التمويل و التنمية:**دور صندوق النقد الدولي في التكيف**، واشنطن، سبتمبر 1990.

76.مفتاح صالح: **تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، الملتق
الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التطبيقية، المركز الجامعي، بشار 2004.

77. عبد اللطيف بلغرسة، رضا جا وحدو: **آثار السياسة النقدية المالية على تأهيل المؤسسة الإقتصادية**، مجلة العا

الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، عدد 1، 2002.

78.عبد المجيد قدي، شريط رابح: **الإصلاح الضريبي في الجزائر**، الملتقى الأول حول السياسة الجبائية في الجزائر ا الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1112 ماي 2003.

79. علاش أحمد، عزازي عمر: **البطالة والآثار السلبية، بحوث وأوراق عمل**، ندوة عربية، جامعة سعد دحلب إتحاد مجلس البحث العلمي العربية، ج1، 26-28 أفريل 2006.

80.ناصر مراد: **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد 2، 2003.

81.كمال رزيق، مسدور فارس: **تقييم إصلاح النظام الجبائي**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،11-12 ماي 2003.

82.ناصر مراد: **تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزا العدد 09، 2003.

83.الفكر البرلماني: **برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة**، العدد السادس، الجزائر، جويلية 2004.

الرسائل الجامعية والأطروحات

84.بوزيدة حميد: **النظام الضريبي و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**، أطروحة دكتور كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

85.ثابي عاشور يمينة: **تحليل السياسة الضريبية في الجزائر**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسا 2001- 2002.

86.بوزيدة حميد : **الضريبة وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري خلال فترة (1988 – 1996)**، رسالة ماجيستر معهد العلوم الإقتصادية بالجزائر، 1997.

87.دراوسي مسعود: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزا 2004.

88.رابح حمدي باشا: **التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزا 1991-1992.

89.عبد الله منصوري:**السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتو**
،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.

90.محمد فلاح :**التهرب الجبائي و تأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العل
الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

91.محمد فلاح: **السياسة الجبائية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

92.نصيرة يحياوي: **الغش و التهرب الجبائيين**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

93.بريشي عبد الكريم، **فعالية النظام الجبائي في ظل توجيه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة**، رسالة ماجستير، ك
العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 20

94.شيبي عبد الرحيم:**السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازني**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2006
2007

95.ناصر مراد: **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائ
2001، .

96.ناصر مراد:**الاصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على التحريض**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

التقارير:

97.التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007.

98.التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطو رالإقتصادي والنقدي للجزائر، 2004.

99.المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني، سنة 2001، جوان 2002

100.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الثاني، 2003

101.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للامة لسنة 008
ديسمبر 2009.

102.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي (2) الموحد، الإمارات، 1989.

103.صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2004/09.

104.صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2005/09،

105.وزارة التخطيط، تقرير المخطط الخماسي الثاني (85-89)، ص 05.

106.وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14، معطيات 2008.

107.وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،نشرية المعلومات الإحصائية، 2009.

108.مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003.

109.البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 أفريل 2005، مجلس الأمة.

110.الحصيلة العشرية (1967-1978)، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية.

111.كريم النشاشيبي و آخرون، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنط 1998.

القوانين والمراسيم:

112. المادة 85 من قانون الإجراءات الجبائية.

112.المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 1991.

114.المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 1992.

115.الميثاق الوطني لعام 1976، مركب الصناعة بالرغاية، الجزائر، 1979، ص 20 .

116.قوانين المالية للسنوات 1999-2000-2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007 2008.

117.المادة 12 من القانون التجاري .

118.المواد 09، 10 من القانون التجاري الجزائري.

الكتب باللغة الأجنبية:

19.Ahmed Henni, Economie De L'Algérie Indépendante, ENAG, Algérie, 1991.

20.Ahmed Sadoudi : La Réforme Fiscale, annale de l'I.E.D.F, Koléa, Algérie, NEP 1995.

21.André Barilari : Lexique Fiscale, PUF, France, 1984.

22.André Margairaz : Le Fraude Fiscale Et Ces Succédanés, Ed Vaudoise usanne, 1977.

23.Arnaud Parienty, Fiscalité L'impossible Réforme ?, le monde édition 1997.

24.Gervasio Semedo : Economie Des Fiances Publique, Mame Tour, 2001.
25.Hamid Temmar, Stratégie De Développement Indépendant, le cas de Algérie, un bilan, OPU Alger, 1983.
26.Houcine Benissad, Economie De Developpement De L'algerie, OPU, Alger, 991.
27.Jean Jaques Neuer : Fraude Fiscale Internationale.PUF,themis,1985.
28.LMehl et Beltrame : Science Et Technique Fiscales , Thémis, Paris, 1984.
29.Maurice Lauré, Traite De La Politique Fiscale, P.U.F, Paris, 1956.
30. Michel Bouvier : Production Au Droit Fiscale Generale Et La Theorie De 'impot, 6ème édition, LG.D.J. Paris, 2004
31.Pierre Beltrame : La Fiscalite En France, Hachette, 8ème éditions, 2001.
32.Tahar Ben Houria: L'economie De L'algerie, Paris, François Maspero, 1980.
33. G . Tournier ,La Politique Fiscale Dans La 5 eme Republique, privat, 1985.
34.Jacques Percebois : fiscalité et croissance , economica, impremerie uve,paris,1977.
35. Rachid Bendib : Microeconomie, Traitement Mathematique, OPU. (Algérie).
36.Houcine Benissad, Algérie restructuration et réforme économique 9791993) ،OPU, Alger, 1994.
37.luc weber:l'etat acteur economique: economica,3eme edition, 1997.
38.Houcine Benissad, La Reforme Economique En Algerie, OPU, 2ème ed, 991.

مجلات ومقالات باللغة الأجنبية:

39.Africa Statistical Yearbook, general notes, 2009.
40.Ahmed Laouej: Etat De La Question, " Renforcer La Lutte Contre La raude Fiscale", institu Emile vandervelde (IEV), mais 2008.
41.Alex Cobham : Taxation Policy And Development, The Oxford Cincil On Good Governance, N02 .
42.Hannick l'horty: Pression Fiscal Sur Les Revenue De L'epargne, une stimation dans trios pays européens, centre d'etude des politique conomiques de l'université d'EVRY,05-18,sept 2005.
43.Herve Defalvard : Fondemends De La Microeconomie, Les Choix

ıdividuels, Vol 1, Boeck unversité, 1 ed, 2003,.
44.Mike Lewis: Evasion fiscale international et pauvroté,"Global tax vasion", social watch report, Uruguay, 2006.
45.Nicolas reichen: impot "évasion,soustraction et fraude fiscal et lanchiment des capitaux", l’expert comptable, suisse, 8/02.
46.Xavirer Badin, Les Monographies De Contribuable Associes, Pression iscale :Le Ratio Insee Contestable, N0 1, paris, sept 2004.

التقارير باللغة الفرننسية:

47.Ons, algerie en quelque chiffre , rapport n° 38, octobre, 2008.
48.Ons, annuaire statistique de l’algerie n° 24, edition 2008
49.Ons, les comptes economiques de 2000 a 2008, n°528